الأمانة العامة
قطاع الإعلام والإتصال
إدارة البحوث والدراسات الإستراتيجية

التقرير العلمي لورشة العمل المتخصصة بشأن:

مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة

قطاع الإعلام والاتصال

إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية

التقرير العلمي لورشة العمل المتخصصة بشأن:

مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة

الأمانة العامة- القاهرة

2019/8/29-28

الإعداد والتحرير:
وزير مفوض/ أ. د. علاء التميمي- مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية.

التصميم:
المهندسة / اسلام طاحون -إدارة تكنولوجيا المعلومات.

الطباعة:
مطبعة جامعة الدول العربية- 33 ش14 المعادي- القاهرة.

الآراء الواردة في التقرير العلمي لورشة العمل المتخصصة لا تعبر بالضرورة عن رأي
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أو الجهة التي يعمل بها مقدم الورقة

تقديم

أن إدارة البحـوث والدراسـات الاسـتراتيجية و اسـتكمالاً لجهودهـا باسـتهداف إقامـة ورشـة عمـل متخصصـة بشـأن: "مراكـز الفكـر العربيـة و التنميـة المسـتدامة" ضمـن خطتهـا السـنوية لعـام 2019. وتعـد هـذه الورشـة مواصلـة لجهـود الإدارة في متابعـة دور مراكـز الفكـر العربيـة في تنفيـذ أجنـدة التنميـة المسـتدامة في المنطقـة العربيـة، حيـث خصصـت الإدارة محـور ثابـت في عملهـا ونـدوة فصليـة لمناقشـة أخـر التطـورات في مجال التنميـة المسـتدامة، لتقديـم حلـول جـادة تمكـن القائمـين عليهـا مـن القيـام بـأدوار أكـثر فعاليـة في مواجهـة التحديـات التـي تواجـه مجتمعاتنـا العربيـة، وعـلى وجـه الخصـوص التنميـة المسـتدامة في منطقتنـا العربيـة.

ولمـا تقـدم، تحـرص إدارة البحـوث والدراسـات الاسـتراتيجية عـلى أن تقـدم للقـارئ العـربي أوراق عمـل ووثائـق هـذه الورشـة التـي نقلـت منهـج البحـث حـول موضـوع مراكـز الفكـر العربيـة والتنميـة المسـتدامة مـن البحـث والدراسـة التحليليـة الى الغـوص في التدابـير اللازمـة والإجـراءات الواجـب اتخاذهـا لتفعيـل عمـل هـذه المراكـز، وهـو مـا يجعـل مـن نشرهـا مسـاهمة متواضعـة في تبـادل الأفـكار حـول هـذه التطـورات، فضـلا عـن أن في النـشر مـا يدعـو الى مزيـد مـن فتـح الحـوار والنقـاش حـول تلـك التطـورات والتبعـات التـي تبرزهـا مـما يحقـق عائـدا أكـبر لـورش العمـل القادمـة.

وزير مفوض/ أ. د. علاء التميمي
مدير إدارة البحوث والدراسات
الاستراتيجية

الفهرس

الجلسة الافتتاحية صفحة 11

الجلسة الأولى صفحة 21

الجلسة الثانية صفحة 53

الجلسة الثالثة صفحة 85

الجلسة الختامية صفحة 143

الملحقات صفحة 149

الجلسة الافتتاحية

افتتح ورشة العمل وزير مفوض/ أ.د. علاء التميمي- مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة الدول العربية بكلمة رحب فيها بالضيوف الكرام من ممثلي المندوبيات الدائمة لدى جامعة الدول العربية والأكاديميين والخبراء في مجال الإعلام على المستوى العربي والدولي وممثلي مراكز الفكر العربية، كما نقل تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ أحمد أبو الغيط وتمنياته بأن تنبثق عن أعمال هذه الورشة توصيات تسهم في تعزيز العمل العربي المشترك.

وأكد سيادته أننا نلتقي اليوم في إطار هذه الورشة المتخصصة لمناقشة دور مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة في ضوء النظريات العلمية للباحثين في هذا المجال والتجارب العملية لمراكز الفكر العربية، وإبراز الممارسات الفضلى في هذا الشأن على مستوى الدول العربية

وسبل الاستفادة منها، وإنه لحري بنا أن نعمل على تبادل الخبرات والمعارف، وأن نكثف لقاءاتنا الفكرية إلى جانب اجتماعاتنا الرسمية سعياً نحو الخروج بأفكار واقتراحات تعزز مسيرة العمل العربي المشترك.

السيدات والسادة الحضور الكريم

يعتبر البحث العلمي من أهم النشاطات التي يهتم بها الإنسان منذ القدم ومن المعروف أن نهضة الأمم لطالما كانت مقترنة باهتمامها بالعلم والعلماء. حيث أن مراكز الفكر تمثل أحد الدلائل الهامة على تطور الدول، وذلك وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية عموماً.

ويمكننا القول بأن مراكز الفكر تُعد مؤشراً للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية وعنواناً لتقدم الدول وأحد مؤشراته في التنمية ورسم السياسات. وتُعد عملية دراسة القضايا الراهنة التي تواجه المجتمعات وتحليلها من أهم الأدوار التي تضطلع بها مراكز الفكر عموماً، إذ تهدف من خلالها إلى معرفة الأسباب التي تكمن وراءها، وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية المتعلقة بها، ووضع الحلول المناسبة لها.

كما أصبحت مراكز الفكر جزءً لا يتجزأ من المشهد السياسي والتنموي في العديد من البلدان المتقدمة. ولا نبالغ إذا قلنا إن لها دوراً أساسياً في نهوض الأمم وتقدم الشعوب نحو تحقيق أهدافها. وقد أرتقت تلك المراكز إلى حد أصبحت فيه أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وأحد المؤثرين فيها، وأحد المشاركين في وضع الحلول لها، وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، بتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرار ورسم السياسات.

ولا يخفى ، أن موضوع التنمية يُعد أحد أهم الأولويات لدول العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين. حيث حقق الاقتصاد الدولي خلال تلك الفترة نمواً ملحوظاً للناتج القومي شمل جل دول العالم. إلا إن هذا النمو لم يرقى إلى مستوى التنمية في كل الدول حيث يتطلب ذلك تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية تجعل من الإنسان الهدف والوسيلة وترقى به وبالمجتمع إلى مستوى عال من الوعي والمسئولية وتوفر ظروف العيش الكريم له.

أطلقت الأمم المتحدة مبادرات تنموية في إطار الخطة الإنمائية للألفية وكان أخرها اعتماد خطة التنمية المستدامة للفترة من 2015-2030 والتي تشمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية، وبيئية، وتشمل أيضاً التزامات مشتركة للدول ووسائل التنفيذ والشراكة.

وقد اعتمدت كل الدول العربية أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر عام 2015 حيث ساهمت في إطاري جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في كل الاجتماعات والمناقشات التي أدت إلى تحديد الأهداف المذكورة مع التأكد من مراعاتها للأولويات والخصوصيات العربية.

السيدات والسادة الحضور الكريم

إذا كان تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتكز أساساً على جهود الجهات الحكومية فإن جهات غير حكومية يمكن أن تقدم مساهمة هامة في هذا المجال. وهكذا وانطلاقاً من الهدف السابع عشر لأهداف التنمية المستدامة 2030 والمتعلق بـ "الشراكة" تعتبر مراكز الفكر شريك في مشروع تحقيق التنمية المستدامة، فهي تلعب دوراً رئيسياً في صياغة الوعي حول السياسة التنموية وكيفية تحقيقها لدعم مسارات التنمية المستدامة.

السيدات والسادة الحضور الكريم

نتطلع من خلال مساهمات المتحدثين ومناقشات هذه الورشة أن يتم التوصل إلى مقترحات وتوصيات تنير الطريق بالنسبة للخطوات القادمة لتعزيز العمل العربي المشترك قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

في الختام، أود أن أعرب بهذه المناسبة عن تقدير جامعة الدول العربية لجميع السادة الحضور والمشاركين على مساهمتهم القيمة في أعمال هذه الورشة التي تعقدها إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية في إطار خطتها السنوية لعام 2019، والتي تتضمن العديد من الأنشطة والفعاليات العلمية والبحثية لمناقشة المواضيع الراهنة في المنطقة العربية. وأتمنى لأعمالنا التوفيق والنجاح في الوصول إلى توصيات تسهم في دعم العمل الإعلامي العربي المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وزير مفوض/ أ. د. علاء التميمي

مدير إدارة البحوث والدراسات

الاستراتيجية

التعريف بورشة العمل المتخصصة وأهدافها

الإطار العام:

في إطار تنفيذ الخطة العلمية السنوية لإدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية لعام 2019، نظمت إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية بقطاع الإعلام والاتصال- ورشة عمل متخصصة بشأن: « مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة «، يومي 28-2019/8/29 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **وتأتي فكرة عقد هذه الورشة انطلاقا من:**

- الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة «الشراكة» الذي يعتبر مراكز الفكر شريك في مشروع تحقيق التنمية المستدامة، فهي تلعب دوراً رئيسياً في التأثير على تكوين الرأي العام العربي حول تلك المفاهيم وكيفية تحقيقها للإسراع باتخاذ الإجراءات المناسبة، وتعد الوسيلة الأكثر فعالية للوصول إلى الجماهير العربية وصناع السياسات لدعم مسارات التنمية المستدامة.

- من منطلق ما تمثله هذه المراكز من أهمية كبرى للباحثين والمتخصصين، إضافة إلى أهمية مخرجات هذه المراكز في دعم متخذي القرار بالرؤى والاقتراحات الآنية والمستقبلية القائمة على الدراسات الاستشرافية المعتمدة على الرصد والتحليل الدقيقين للواقع القائم بكل مكوناته.

- شارك في أعمال ورشة العمل المتخصصة العديد من الشخصيات الفكرية والأكاديمية وكبار الإعلاميين المتخصصين في التنمية المستدامة، إضافة إلى ممثلي المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء لدى جامعة الدول العربية والجهات المعنية بشؤون التنمية المستدامة في الدول العربية، والمنظمات والاتحادات الممارسة لمهام إعلامية، والإعلاميون العرب المشاركين في ورشة العمل، وموظفي الأمانة العامة، وعلى وجه الخصوص: قطاع الإعلام والاتصال، وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي.

أولا: الأهداف المرجوة من ورشة العمل:

تهدف هذه الورشة إلى طرح رؤى مستقبلية تسهم في تفعيل دور مراكز البحوث والدراسات العربية في دعم أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد الأدوار المنوطة به وفق خطة التنمية المستدامة 2030. كذلك تهدف إلى:

- بيان دور مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في صياغة الوعي العربي؟.
- بيان دور مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في دعم وتعزيز قضايا التنمية المستدامة؟.
- بيان التحديات التي تواجه مراكز الفكر العربية.

ثانيا: جلسات ورشة العمل:

الجلسة الافتتاحية:

- افتتح ورشة العمل وأدار النقاش وزير مفوض/أ.د. علاء التميمي- مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية، بكلمة ترحيبيه بالسادة المشاركين في أعمال ورشة العمل، ناقلا تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ أحمد أبو الغيط وتمنياته بأن تنبثق عن أعمال هذه الورشة توصيات تسهم في تعزيز العمل الإعلامي العربي المشترك. كما أشار إلى أن مراكز الفكر جزءً لا يتجزأ من المشهد السياسي والتنموي في العديد من البلدان المتقدمة. ولا نبالغ إذا قلنا إن لها دوراً أساسياً في نهوض الأمم وتقدم الشعوب نحو تحقيق أهدافها. وقد أرتقت تلك المراكز إلى حد أصبحت فيه أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وأحد المؤثرين فيها، وأحد المشاركين في وضع الحلول لها، وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، بتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرار ورسم السياسات.

- شـهدت أعـمال ورشـة العمـل بجلسـاتها الأربعـة تقديـم (12) ورقـة عمليـة و (60) مداخلـة مـن قبـل المشـاركين وعـلى مـدار يومـين، وقـد دارت مناقشـات جـادة وعميقـة ومسـتفيضة تـم مـن خلالهـا تبـادل الأفـكار والـرؤى والخـبرات العمليـة مـن جانـب المشـاركين كافـة، وقـد تـم التوصـل إلى عـدد مـن التوصيـات لتفعيـل دور مراكـز الفكـر العربيـة في مجـال التنميـة المسـتدامة.

الجلسة الأولى:

الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والتنمية المستدامة: من خلال بيان ما يلي:

- مفهوم مراكز الفكر وأهميتها.
- التطور التاريخي لمراكز الفكر.
- أسباب نشأة وانتشار مراكز الفكر في المنطقة العربية.
- سمات مراكز الفكر الناجحة.

قدم وزير مفوض/ د. علاء التميمي رئيس الجلسة عرضا موجزا عما يلي:

- الدراسات والمقالات السابقة التي تناولت موضوع ورشة العمل.
- نبذة عن مراكز الفكر العربية ودورها في دعم أهداف التنمية المستدامة.

كـما قدمـت وزيـر مفـوض/ نـدى العجيـزي مديـرة إدارة التنميـة والمسـتدامة والتعـاون الـدولي نبـذة موجـزة عـن مهـام عمـل الإدارة والتعريـف بأهـداف التنميـة المسـتدامة السـبعة عـشر وعمـل اللجنـة الحكوميـة المشـكلة مـن الـدول العربيـة.

تضمنت الجلسة الأولى ثلاثة أوراق علمية، وعلى النحو الآتي:

1. ورقـة علميـة بعنـوان: «الخطـاب الفكـري وتحديـات الإعـلام الجديـد في الواقـع العـربي»، قدمهـا الدكتـور/ محمـد أبـو حمـور- وزيـر الماليـة الأردني الأسـبق والأمـين العـام لمنتـدى الفكـر العـربي.
2. مداخلـة السـفير/ أحمـد بـن محمـد الجـروان- رئيـس المجلـس العالمـي للتسـامح والسـلام ورئيـس الاتحـاد العـام للخـبراء العـرب ورئيـس البرلمـان العـربي السـابق.

3. ورقة علمية بعنوان: «مراكز الفكر والرأي العام والتنمية المستدامة»، قدمها الإعلامي/ سالم مشكور- عضو مجلس الأمناء- هيئة الإعلام والاتصالات العراقية.

الجلسة الثانية:

أدوار ومهام مراكز الفكر العربية والتحديات التي تواجهها: من خلال بيان ما يلي:

- الأدوار التي تضطلع بها مراكز الفكر العربية.
- معايير تصنيف مراكز الفكر العربية.
- التحديات والمعوقات التي تواجه مراكز الفكر العربية.

وتضمنت الجلسة الثانية أربعة أوراق علمية، وعلى النحو الآتي:

1. ورقة علمية بعنوان: «مراكز الفكر العربية وبناء الوعي بأهداف التنمية المستدامة « قدمتها الأستاذة الدكتورة/ حنان يوسف- أستاذة الإعلام وعميدة كلية اللغة والإعلام بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ورئيس المنظمة العربية للحوار
2. ورقة علمية بعنوان: "دور مراكز البحوث والدراسات العربية في دعم وتعزيز أهداف التنمية المستدامة"، قدمتها الدكتورة/ رغدة البهي- مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة ورئيس وحدة الأمن السيبراني بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
3. ورقة علمية بعنوان: "دور الشباب في توجيه الفكر العربي إلى الاستدامة واستشراف المستقبل" قدمها الأستاذ/ خالد محمد السيد- خبير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي.
4. ورقة علمية بعنوان: " مراكز ومؤسسات الفكر العربي والدور الذي تقوم به بين المسؤولية والتوظيف" قدمها الصحفي/ السيد هاني- نائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية المصرية.

الجلسة الثالثة:

دور مراكـز الفكـر العربيـة في مجـال الوعـي أهـداف التنميـة المسـتدامة ودعمهـا وتعزيزهـا:

قـدم وزيـر مفـوض/ د. عـلاء التميمـي عرضـا موجـزا عـن تجربـة الأمانـة العامـة بإنشـاء المرصـد الإعلامـي للتنميـة المسـتدامة عـلى موقـع الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة.

تضمنت الجلسة الثالثة خمسة أوراق علمية، وعلى النحو الآتي:

1. ورقـة علميـة بعنـوان: « العمـل الفكـري والقطـاع الشـبابي « قدمهـا الدكتـور/ كايـد مصطفـى هاشـم- نائـب الأمـين العـام للشـؤون الثقافيـة لمنتـدى الفكـر العـربي.
2. ورقـة علميـة بعنـوان: "أزمـة مـوارد الميـاه في الوطـن العـربي والعـالم وسـط تحديـات التنميـة المسـتدامة "، قدمهـا الدكتـور/ عمـر الحسـيني- مـدرس الهندسـة البيئيـة والتنميـة المسـتدامة بجامعـة أوسـلو والباحـث في المركـز المـصري للفكـر والدراسـات الاسـتراتيجية.
3. ورقـة علميـة بعنـوان: "مراكـز الفكـر العربيـة اسـتثمار اسـتراتيجي لنـشر وتحقيـق ثقافـة التنميـة المسـتدامة " قدمهـا الباحـث الإعلامـي/ عبـد المنعـم حـلاوة- صحفـي في هيئـة الإذاعـة البريطانيـة.
4. ورقـة علميـة بعنـوان: "الارتقـاء بالبحـث العلمـي ونـشر الوعـي كأداتـين لتحقيـق التنميـة المسـتدامة: خـبرة مركـز البحـوث والدراسـات السياسـية وحـوار الثقافـات" قدمتهـا الأسـتاذة/ عليـاء وجـدي- المديـر التنفيـذي لمركـز البحـوث والدراسـات السياسـية وحـوار الثقافـات- جامعـة القاهـرة.
5. ورقـة علميـة بعنـوان: "مراكـز الفكـر العربيـة ودورهـا في إحـداث التغـير العـربي عـلى المسـتوى الاقتصـادي والاجتماعـي"، قدمهـا الدكتـور/ محمـد النسـور- وزيـر مفـوض مديـر إدارة التفتيـش بقطـاع الرقابـة الإداريـة والماليـة.

الجلسة الرابعة:

- مناقشات مفتوحة (عصف فكري) حول: معالجة التحديات التي تواجه مراكز الفكر العربية في دعم وتوطين أهداف التنمية المستدامة.

- وقد تم طرح عدة تساؤلات للإجابة عليها في ورشة العمل (طاولة مستديرة)

التساؤل الأول: ما المقصود بالمفاهيم التالية: «مراكز الفكر العربية- التنمية المستدامة.

التساؤل الثاني: ما هو التطور التاريخي لمراكز الفكر؟ وما هي أسباب نشأتها وانتشارها في المنطقة العربية؟. وما هي سمات مراكز الفكر الناجحة؟.

التساؤل الثالث: ما هي الأدوار التي تضطلع بها مراكز الفكر العربية؟. وماهي المعايير التي تصنفها؟ وما هي التحديات والمعوقات التي تواجهها في المنطقة العربية؟.

التساؤل الرابع: ما هو دور مراكز الفكر العربية في مجال الوعي وتعزيز ودعم قضايا التنمية المستدامة؟

التساؤل الخامس: هل قدمت مراكز الفكر العربية برامج هادفة أسهمت في حل مشاكل التنمية المستدامة.؟

التساؤل السادس: كيف يمكن دعم مراكز الفكر العربية وتفعيل عملها.؟

ولما تقدم، تحرص إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية على أن تقدم للقارئ العربي أوراق ووثائق هذه الورشة التي نقلت منهج البحث حول موضوع مراكز الفكر والتنمية المستدامة من مدار البحث والدراسة التحليلية الى الغوص في التدابير اللازمة والإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة التحديات والمعوقات التي تمر بها تلك المراكز للنهوض بواقع عملها، وهو ما يجعل من نشرها مساهمة متواضعة في تبادل الأفكار حول هذا الموضوع، فضلا عن أن في النشر ما يدعو الى مزيد من فتح الحوار والنقاش مما يحقق عائدا أكبر لورش العمل القادمة.

الجلسـة الأولى:

الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والتنمية المستدامة: من خلال بيان ما يلي:

- مفهوم مراكز الفكر وأهميتها.
- التطور التاريخي لمراكز الفكر.
- أسباب نشأة وانتشار مراكز الفكر في المنطقة العربية.
- سمات مراكز الفكر الناجحة.

تضمنت الجلسة الأولى ثلاثة أوراق علمية، وعلى النحو الآتي:

1. ورقة علمية بعنوان: «الخطاب الفكري وتحديات الإعلام الجديد في الواقع العربي»،

قدمها الدكتور/ محمد أبو حمور- وزير المالية الأردني الأسبق والأمين العام لمنتدى الفكر العربي.

2. ورقة علمية بعنوان: «مراكز الفكر والرأي العام والتنمية المستدامة»،

قدمها الإعلامي/ سالم مشكور- عضو مجلس الأمناء- هيئة الإعلام والاتصالات العراقية.

3. مداخلة السفير/ أحمد بن محمد الجروان

رئيس المجلس العالمي للتسامح والسلام ورئيس الاتحاد العام للخبراء العرب ورئيس البرلمان العربي السابق.

الجلسة الأولى

قدم ورشة العمل وأدار النقاش وزير مفوض/ أ. د. علاء التميمي- مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية، مُرحباً بالسادة المشاركين، وقد دارت مناقشات جادة وعميقة ومستفيضة تم من خلالها تبادل الأفكار والرؤى والخبرات العملية من جانب المشاركين كافة، وقد تم التوصل إلى عدد من التوصيات لتفعيل دور مراكز الفكر العربية في تحقيق أجندة التنمية المستدامة.

كما قدم رئيس الجلسة محاور الجلسة، وكذا عرضا موجزا عما يلي:

- الدراسات والمقالات السابقة التي تناولت موضوع ورشة العمل.
- الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والتنمية المستدامة.

كما قدمت وزير مفوض/ ندى العجيزي مديرة إدارة التنمية والمستدامة والتعاون الدولي نبذة موجزة عن مهام عمل الإدارة والتعريف بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وعمل اللجنة الحكومية المشكلة من الدول العربية.

حيث شهدت أعمال الجلسة الأولى تقديم ثلاثة أوراق عمل من قبل المشاركين، وعلى النحو الآتي:

الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والتنمية المستدامة[1]

يعتبر البحث العلمي من أهم النشاطات التي يهتم بها الإنسان منذ القدم ومن المعروف أن نهضة الأمم لطالما كانت مقترنة باهتمامها بالعلم والعلماء. حيث أن مراكز الفكر تمثل أحد الدلائل الهامة على تطور الدول وتقييمها للبحث العلمي واستشرافها آفاق المستقبل، وذلك وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية عموماً. ويمكننا القول بأن مراكز الفكر تُعد مؤشراً للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية وعنواناً لتقدم الدول وأحد مؤشراته في التنمية ورسم السياسات. وتُعد عملية دراسة القضايا الراهنة التي تواجه المجتمعات وتحليلها من أهم الأدوار التي تضطلع بها مراكز الفكر عموماً، إذ تهدف من خلالها إلى معرفة الأسباب التي تكمن وراءها، وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية والمتعلقة بها، ووضع الحلول المناسبة لها.

كما أصبحت مراكز الفكر جزءً لا يتجزأ من المشهد السياسي والتنموي في العديد من البلدان المتقدمة. ولا نبالغ إذا قلنا إن لها دوراً أساسياً في نهوض الأمم وتقدم الشعوب نحو تحقيق أهدافها. وقد أرتقت تلك المراكز إلى حد أصبحت فيه أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وأحد المؤثرين فيها، وأحد المشاركين في وضع الحلول لها، وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، بتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرار ورسم السياسات.

(1) إعداد: إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة الدول العربية.

لا يـزال تنـاول مفهـوم(Think Tanks) يشـوبه عـدم الاتفـاق سـواء عـلى الجانـب النظـري أو العمـلي، وعـلى الرغـم مـن أن العـالم يشـهد نقلـة نوعيـة عـن اسـتخدامات مراكـز الفكـر لصنـع مختلـف السياسـات وفي مختلـف المجـالات مـن تنبـؤ بالأزمـات إلى صناعـة القـرارات وبـروز تكنولوجيـا المعلومـات كمتغـير أضـاف للمعرفـة قـوة إضافيـة مكنـت السـلطات مـن توظيـف المعرفـة لتحقيـق السـيطرة وضـمان المصالـح.

ومـن خـلال تصفـح المحـاولات التـي قدمـت لترجمـة لهـذا المصطلـح نجدهـا تنقسـم إلى:

الصنـف الأول: يميـل إلى تقديـم المحـاكاة اللفظيـة ومـن بينهـا؛ خزانـات الأفـكار، علـب الأفـكار، علـب الأدمغـة، وهـذا مـا تميـل إلى اسـتخدامه الأدبيـات الأمريكيـة.

الصنـف الثـاني: يميـل إلى اسـتحضار الطابـع المؤسـسي للمفهـوم مثـل؛ مخابـر الأفـكار، فضـاءات الأفـكار، مركـز الخـبراء وهـذا مـا تميـل إلى اسـتخدامه الأدبيـات الفرنسـية.

ويمكننـا تعريفهـا بأنهـا: مؤسسـات تقـوم بالدراسـات لصالـح صنـاع القـرار فهـي تقدم التوجيهـات أو توصيـات معينـة حـول القضايـا المحليـة والدوليـة بهـدف تمكينهـم مـن معالجـة قضايـا السياسـات العامـة. وقـد تكـون هـذه المراكـز مرتبطـة بأحـزاب سياسـية أو جهـات حكوميـة، أو جهـات مصالـح، أو شركات خاصـة، وتكـون في أغلـب الأحيـان عبـارة عـن وسـيط بـين الأكاديميـين وصنـاع السياسـات العامـة.

أهمية مراكز الفكر:

1. أن الـرأي الـذي ينتـج عـن الدراسـات سـواءً تحليـلاً أو تعليقـاً لقضيـة معينـة يتـم مـن خـلال جهـود فرديـة بحتـة ولا يكـون مدعـوم بقـوة المعلومـة أو عمـق الطـرح.
2. تعمـل المراكـز عـلى التأثـير في مجالـين هـما؛ الـرأي العـام، والقـرار السـياسي أو الاسـتراتيجي.

3. تعد المراكز كأحد أساسيات الحياة الناجحة المتسمة بالمهنية المبتعدة عن الغوغائية في التفكير والعبثية في التنفيذ والمبالغة في تصوير وتوقع النتائج.
4. أن تأسيس المراكز يدعم سياسات الدولة ويرشد قراراتها ويعطيها الخيارات المدروسة ويشرح هذه السياسات للرأي العام داخل الدولة ذاتها وللرأي العام الدولي. وهو تأسيس لفكر منهجي ورؤية علمية تجاه قضاياها.

أسباب نشأة وانتشار مراكز الفكر العربية:

1. ثورة المعلومات والاتصالات.
2. نهاية احتكار الحكومات للمعلومات.
3. الحاجة إلى المعلومات والتحليلات الموجزة في الوقت المناسب.
4. تزايد نزعة التخصص في المجتمع المعاصر بسبب اتساع دوائر العلم والمعرفة وتزايد التعليم والتنافس في كل مجال.
5. التعقيد المتزايد في طبيعة العلاقات التبادلية بين مكونات المجتمع المدني الواحد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في علاقات أي مجتمع منها بالمجتمعات المجاورة الإقليمية والدولية.
6. الطفرات المسجلة في عالم الحاسوب ونظم المعلومات والتكنولوجيا، وهو الأمر الذي جعل عملية تبادل المعلومات أمراً ميسوراً ووفر مادة هائلة لإنجاز الدراسات.
7. تزايد التنافس الاقتصادي، وسيادة التكنولوجيا في الحروب وفي الهيمنة السياسية وهو ما دفع أطرافاً كثيرة إلى إعادة النظر في إمكاناتها وقدراتها التنافسية لتعيد رسم برامجها واستراتيجياتها وهو أمرا لا يتسنى نجاحه دون دراسات علمية وموضوعية دقيقة.

تصنيف مراكز الفكر:

مراكـز الأبحـاث الحكوميـة وشـبه الحكوميـة: ترتبـط تلـك المراكـز بالـدول إداريـاً وماليـاً وتـدور مجـالات عملهـا حـول متطلبـات الحكومـة وسياسـاتها واحتياجـات صنـاع القـرار، وأبحاثهـا عـادة لا تنـشر بسـبب القـرار الإداري ولا تعـاني مـن مشـكلة التمويـل.

1. مراكـز الأبحـاث ذات الطابـع الأكاديمـي: وهـي مراكـز تابعـة لجامعـات أو مؤسسـات تعليميـة بعضهـا يكـون مسـتقل ويعتمـد عـلى أكاديميـين لتطبيـق منهجيـات البحـث العلمـي والتحليـل العميـق، وبعضهـا يمنـح درجـات علميـة.
2. مراكـز الأبحـاث الخاصـة: وهـي تنتمـي لمؤسسـات المجتمـع المـدني غـير الربحيـة وتتصـف باسـتقلالها في إعـداد أجندتهـا وبرامجهـا البحثيـة.
3. وثمة تصنيف أخر لمراكز الفكر العربية يتعلق بمعايير مثل:
4. معيـار التوجـه السـياسي (محافـظ أو الدينـي – ليـبرالي – اشـتراكي – التوجـه الوطنـي).
5. مجـال الاهتـمام (نطـاق جغـرافي معـين قـارة أو منطقـة أو دراسـات اقتصادية أو اجتماعية أو اسـتطلاعات رأي).
6. التمويل (حكومي أو جهة داخلية أو منظمات أو مانح دولي).
7. أسـاليب العمـل (إصـدار الكتـب والمنشـورات أو عقـد المؤتمـرات والنـدوات والمحـاضرات).

مهام مراكز الفكر:

1. نشر الكتب والمجلات والدوريات لترويج ما تنتجه.
2. تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات في مجالات عدة
3. إعـداد الدراسـات الخاصـة لمعالجـة مشـكلة مـا ووضـع الاقتراحـات والتوصيـات لهـا وذلـك بنـاءً عـلى تكليـف مـن مؤسسـة أو صنـاع القـرار أو جهـات مانحـة.

4. إجراء استطلاعات الرأي لقياس قضية تهم صناع القرار أو لعمل دراسة تتطلب وجود استطلاع رأي.
5. تميل مراكز الفكر العربية إلى التعاطي مع الأبحاث وفق منهجية أكاديمية تطبق عليها نظريات علمية وتتعامل معها باستقلالية لإعداد السياسات العامة التي تحاول توفير الأفكار والحلول العلمية لها
6. تمنح بعض مراكز الفكر العربية درجات علمية وتتخصص في قضايا معينة.
7. تتحدد أدوار بعص مراكز الفكر العربية بحسب اهتمامات المؤسسات المانحة، فتركز مثلا على تمكين المرأة، أو الإصلاح السياسي، أو الحوكمة الرشيدة أو حقوق الإنسان.
8. يصبح دور بعض مراكز الفكر العربية فاعلاً ونشطاً بالاعتماد على علاقة إدارة المركز بصناع القرار (العلاقات الشخصية).

الأدوار التي تضطلع بها مراكز الفكر:

1. التفكير للحكومات من خلال تقديم الأفكار الجديدة والرؤى الإبداعية وترشيد السياسات العامة.
2. الدخول كطرف توفيقي بين الأطراف الحكومية المتنازعة والمختلفة لتقريب وجهات النظر المتباينة حول إعداد سياسة معينة.
3. القيام بالدور الاستشاري للحكومات في القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الإنجاز والقرار.
4. توفير قاعدة بيانات بحثية لصناع القرار والمسؤولين عند الحاجة.
5. ممارسة دبلوماسية المسار الثاني أو الموازي من خلال إرسال بعض الخبراء المراكز البحثية من قبل مؤسسات حكومية للتفاوض بشأن قضايا محددة.
6. مرافقة خبراء مراكز الفكر للوفود الرسمية كخبراء في القضايا التي تكون محل نقاش وتفاوض.

7. توفير المواهب من خلال سياسة الباب الدوار بين مراكز الفكر والمناصب العليا في الدولة.
8. لعب دور القناة الإعلامية للمسؤولين الكبار في إرسال رسائل استباقية أو تعابير فورية أو إشارات دبلوماسية غير مباشرة إلى بعض الأطراف حول قضايا أو أزمات معينة.
9. تمثل مراكز الفكر مجسات للاستشعار المبكر واستقراء المستقبل من خلال دورها في الاستشراف المستقبلي لمساعدة صناع القرار على التخطيط الاستراتيجي للمستقبل.
10. ترشيد أو عقلنة القرار السياسي للمسؤولين وصناع القرار لتقليل احتمالية الخطأ أو الفشل في صنع ورسم السياسة العامة.
11. تشكيل الرأي العام من خلال دورها المعرفي وقدرتها على التكتل والضغط لمصلحة فئة معينة أو تحقيق سياسة معينة.
12. تشكل الصلة بين عالم البحث والدراسة وعالم السياسة فهي التي تمد الجسور بين المعرفة والسلطة.
13. سمات مراكز الفكر الناجحة:
14. تحديد الرسالة: يجب أن تتضمن الوثيقة الخاصة بالرسالة وصفاً واضحاً للأهداف التي يسعى لتحقيقها مركز الفكر.
15. ترسيخ المصداقية: تضيف المصداقية قيمة وأهمية إلى توصيات المركز الفكر وتعتمد المصداقية على جودة الأدلة والتحليل العلميين، ومهنية الباحثين، وهوية المركز، وعلاقاته الخارجية، والشفافية في عمله.
16. الانخراط في أنشطة حشد التأييد: يجب على المراكز وضع أفكارها في الممارسة العملية، وتنخرط في عملية السياسات من خلال التواصل مع صناع القرار، وتوعية الرأي العام، وتعزيز المناقشات والجدل العام، فلا يمكن للبحوث أن تؤثر في تغيير السياسات إلا حينما تكون مدعومة بجهود حشد التأييد.
17. الإدارة الواعية للعلاقات.

18. وضع استراتيجية للتوعية والتسويق.
19. بناء قاعدة مالية واسعة.
20. جذب الكفاءات والحفاظ عليها.
21. تطوير القيادة والحوكمة.
22. التعلم من التجارب والتكيف.

المعايير الحديثة لتصنيف مراكز الفكر لإدراجها ضمن التصنيف العالمي:

معيار توفر الموارد:

1. طبيعة الموارد البشرية ومدى كفاءة القيادات.
2. وجود عدد كبير من الباحثين.
3. مدى وجود عقود للشراكة بين مختلف المؤسسات في الدولة وهذه المراكز.
4. مدى توفر القدرة على التوصل للمعلومات والبيانات الحكومية.
5. مستوى ومدى تنوع واستقرار التمويل.
6. التسيير الفعال للموارد البشرية والمالية.

معيار جودة الأنشطة:

1. مدى اهتمام الرأي العام وباقي الخبراء بالمركز.
2. عدد الأنشطة التي ينظمها المركز سنوياً.
3. عدد المنشورات وأهميتها.
4. استقلالية المركز في إبداء الآراء.
5. اهتمام الأفراد بنشاطات المركز وسمعته بين المواطنين.
6. الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب.
7. التواصل عبر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت.
8. درجة فعالية الموقع الإلكتروني للمركز وتجديده.

معيار جودة المخرجات:

1. مدى جودة الأفكار ومدى اهتمام صناع القرار بها.
2. تأثيرها على السياسات العامة والمجتمع المدني.
3. درجة استخدام الأبحاث التي يصدرها المركز من الأطراف الأخرى.
4. المساعدة على وضع جسر بين صناع القرار والجماهير والقدرة على إيصال مطالب جديدة لفئات مختلفة من المجتمع إلى أجندة صناع القرار.
5. العلاقة الجيدة للمركز مع المواطنين وتقديم الخدمات ونشر الوعي بالحقوق والواجبات.

التحديات والمعوقات التي تواجه مراكز الفكر:

1. مشكلة التمويل ونقص الموارد المالية.
2. مشكلة الافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية في العمل.
3. انخفاض المستوى المهني والفني للموارد البشرية.
4. مشكلة انعدام العمل المؤسساتي المستقل والمناخ الديمقراطي.
5. مشكلة العشوائية في العمل.
6. مشكلة ضعف المعلومات.
7. بيئة المراكز غير مولدة للأفكار المتجددة والإبداع.
8. مشكلة التسييس.
9. العولمة وتصميم البحوث وتنفيذها ودور الجهات المانحة في ذلك.
10. غياب مقياس أو أدوات لتقييم أداء مراكز الفكر العربية وعدم وجود معطيات واضحة ومنشورة ومحدثة عن تلك المراكز لتقييم أدائها المهني

المصادر والمراجع:

1. خالد وليد محمود: دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013.
2. أ.د. صالح بن عبد العزيز النصار: مراكز التفكير الاجتماعي- المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية أنموذجاً، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع لمعهد البحوث والدراسات العربية، 26-27/ ديسمبر/2015.
3. كمال علي حسان: مراكز الفكر الاسرائيلية ودورها في النسيج الإسرائيلي، العدد 24، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.
4. كيم إريك بيتشر: الأدوار التي تضطلع بها مراكز الفكر الاقتصادية في صنع السياسات ديمقراطياً ومقومات نجاح تلك المراكز، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، يناير 2012.
5. عزيز صادق: مراكز الأبحاث ودورها في عملية صنع القرار عند الأزمات في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2013.
6. رانجة زكية: دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، ورقة عمل مقدم إلى مؤتمر الدولي التاسع جامعة الجزائر، 18-19/أغسطس/2015.
7. هند عقيل الميزر: مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية « الواقع والمأمول» دراسة نظرية، بحث مقدم إلى مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية- جامعة السلطان قابوس، تاريخ النشر 2017/4/29.

- Howard J Wiarda: The New Power House, Think Tanks And Foreign Policy, American foreign policy interests 2008, P96.
- James G McCann: The Global go to think tanks, 2009, Think Tanks And Civil societies, program final united nation university edition January 2010, P65.
- James Mecganne:2014 to think tanks index report, university of Pennsylvania, Penn libraries,3-01- 2015, P51-52.

كلمة
السيدة ندى العجيزي
مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

السيدات والسادة،

أرحب بكم في بيت العرب، وأشكر الدكتور علاء التميمي مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية على دعوته الكريمة للمشاركة في فعاليات هذه الورشة الهامة والتي لا شك أنها تعتبر الخطوة الأولى نحو تعريف دور مراكز الفكر العربية في دعم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

اسمحوا لي أن أبدأ مباشرةً في استعراض نشاط إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي خلال لدعم جهود الدول العربية في تنفيذ خطة وأهداف 2030 منذ نشأة الإدارة في 2016 حتى الآن:

اللجنة العربية للتنمية المستدامة:

وتتكون من نقاط الاتصال المعنيين بالتنمية المستدامة في الدول العربية بهدف متابعة تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة 2030.

تبنت اللجنة في أول اجتماعاتها بتاريخ 2017/5/17 «الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030»، ووافقت اللجنة في اجتماعها الثالث

بتاريخ 2017/12/20 على إنشاء اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية، كما وافقت على إعداد تقرير حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، وإنشاء مجموعة عمل حول التمويل المستدام بالمنطقة العربية، كما وافقت اللجنة في اجتماعها الخامس بتاريخ 2018/11/22 على نشأة «الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية».

اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية:

في ديسمبر 2017 وافقت اللجنة العربية للتنمية المستدامة على إنشاء اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتغذية السليمة في المنطقة العربية.

يترأس وزير الزراعة والغابات بجمهورية السودان الأمانة العامة للجنة الفرعية، التي تنسقها إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية وتتشكل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة - الفاو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الغذاء العالمي.

تتمثل مهام اللجنة الفرعية في رصد تحقيق الهدف الثاني بشكل متكامل مع أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة، وتسعى اللجنة الفرعية لوضع الإطار الاستراتيجي الإقليمي وخطة عمل للقضاء على الجوع في المنطقة العربية واقتراح السياسات والتوصيات والبرامج وصياغة خطة استثمارية شاملة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهدف الثاني، كما بدأت اللجنة في الاعداد «لمبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية».

مبادرة التمويل المستدام في المنطقة العربية

وافقت اللجنة في اجتماعها الرابع بتاريخ 2018/6/30 على تكليف الأمانة العامة بالإعداد لعقد اجتماع عال المستوى يضم المؤسسات والهيئات المالية التنظيمية حول التمويل المستدام في المنطقة العربية، وتوجيه الدعوة للقطاع المالي وخاصة المصارف العربية للمشاركة في جهود أمانة جامعة الدول العربية وشركائها نحو تعميق مفهوم التمويل المستدام في المنطقة العربية والمشاركة في البرامج والمبادرات الدولية الداعمة لذلك.

نظرا لأهمية التمويل في تحقيق التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، فإن ذلك يتطلب تنفيذ برنامج لدعم التمويل للخطط والجهود التي تبذلها الدول العربية في جميع القطاعات، وهناك حاجة ملحة للعمل بجدية لتغيير فلسفة فكر المؤسسات التنظيمية المالية والقطاع المصرفي، ونشر الوعي بأن هناك حاجة لتطوير نظم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة، ولتطوير أطر السياسات والحوافز لتسهيل وتشجيع التمويل من أجل التنمية المستدامة، وعادة تصميم القطاع المالي لمواءمة المؤسسات والحوافز مع النمو المستدام والشامل.

ويستند مفهوم التمويل المستدام على أربعة قطاعات رئيسية:

- إصلاح النظم المالية الحكومية
- تطوير القطاع المصرفي العام والخاص
- التعاون الدولي
- العطاء الاجتماعي والمسؤولية المجتمعية

الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة:

رحبت اللجنة في اجتماعها السادس بتاريخ 2019/6/12 بقيام الأكاديمية العربية لعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري باستضافة الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، وتهدف الشبكة إلى تعظيم دور العلم والتكنولوجيا والمعرفة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، وستعد بمثابة

موقع الكتروني رئيسي ومنبر إقليمي لتبادل المعارف والمعلومات في مجالات التنمية المستدامة، والتعاون مع الآليات الإقليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وخاصة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والداعمة لتطوير الابتكار والانتاج، ودعم إدراج نتائج الدراسات العلمية والتكنولوجية في خطط العمل الوطنية والإقليمية لتلعب دوراً محورياً في إعداد السياسات والاستراتيجيات الوطنية و الإقليمية.

بناء الشراكات:

وافقت اللجنة في اجتماعها السادس بتاريخ 2019/6/12 على قيام الأمانة الفنية للجنة العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) على تكوين شراكات مع مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة لدعم جهود الدول العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

قامت اللجنة العربية بدعوة الشبكة العربية للمنتديات الوطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية لاستكمال إنشاء المنتديات الوطنية في الدول العربية التي لم تنشأ بعد هذه المنتديات.

رحبت اللجنة العربية بالتعاون القائم بين إدارة التنمية المستدامة والشباب العربي للتنمية المستدامة، تأكيداً على أهمية دور الشباب كشركاء فاعلين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

الأسبوع العربي للتنمية المستدامة:

يعد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة أهم منصة حوار إقليمية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، فقد عقدت إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي نسختين للأسبوع العربي (2017-2018) بالتعاون مع وزارتي الاستثمار والتخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، وتحت رعاية كريمة من فخامة رئيس جمهورية مصر العربية، ومن المقرر تنظيم النسخة الثالثة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة من 3-6 نوفمبر 2019 بالقاهرة، وسيتم تخصيص جلسة لعرض أهم أنشطة المنظمات العربية المتخصصة، ويحضر الأسبوع العربي كافة الشركاء المتعددين (ممثلي الدول العربية، والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام والبرلمانيين)، ويتم تنظيم أكثر من 30 فاعلية وحدث جانبي بما في ذلك الجلسات العامة.

التعاون مع لجنة التنسيق العليا:

يهدف التعاون مع أعضاء لجنة التنسيق العليا إلى تحقيق التنسيق وتفادي الازدواجية بين البرامج العربية ومؤسسات العمل المشترك في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ لدعم الدول العربية في تنفيذ خطة 2030، تنفيذ سياسات تدعم تطوير فعالية العمل العربي المشترك، والعمل على اعتماد توصيات مشتركة للمشاريع وتحديد دور ومساهمة كل منظمة في تعزيز تبادل الخبرات والتعاون بين المنظمات العربية فيما بينها.

كما يهدف إلى تعزيز دور المنظمات العربية المتخصصة بوصفها بيوت الخبرة العربية كل في مجال اختصاصه، وكذلك تجاه المنظمات الإقليمية والدولية، وتوحيد المواقف العربية المشتركة في المحافل الدولية، وإعداد تقرير عن أنشطة العمل العربي المشترك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليشمل المنظمات العربية المتخصصة.

التعاون مع آليه التنسيق الإقليمية للأمم المتحدة:

يهدف التعاون مع آليه التنسيق الإقليمية للأمم المتحدة إلى تعزيز التنسيق الاستراتيجي وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مع هيئات الأمم المتحدة والأخرى الإقليمية والفرعية والشركاء الإقليميين.

كما يهدف أيضاً إلى تعزيز وتحقيق أقصى قدر من العمل الجماعي من خلال التعاون مع المجموعات المختلفة، وتعزيز الترابط الموضوعي والسياسي عبر وكالات الأمم المتحدة في المنطقة ودعم التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

السيدات والسادة،

في نهاية كلمتي أتمنى أن يكون هذا الاستعراض لجهود ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة قد أكد لكم رغبة الجامعة العربية والتزامها القوي بتنفيذ خطة وأهداف 2030 في المنطقة العربية، وشكراً.

«الخطاب الفكري وتحدّيات الإعلام الجديد في الواقع العربي»

تقديم: معالي الدكتور/ محمد أبو حمور

وزير المالية الأردني الأسبق
والأمين العام لمنتدى الفكر العربي- المملكة الأردنية الهاشمية.

تمهيد

ثمة أسئلة عديدة يطرحها تنامي انتشار وتأثير ما يسمّى الإعلام الجديد في العالم المعاصر ومنه المنطقة العربية، ولا سيما في ما يتعلق بالمتغيرات الحاصلة على الصعد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التنموية، وانعكاساتها السلبية والإيجابية في الواقع العربي وما ينتج عنها من تداعيات تمثل تحديات أمام الخطاب الفكري والثقافي في التعامل مع قضايا أساسية تفرضها تلك المتغيّرات، وتضاعف أهمية دور الإعلام كعامل تغيير شديد التأثير، كما هو متأثر بخريطة التغيّرات الحاصلة على صعد مختلفة ولا يمكن فصله عن الحالة العربية العامة.

لقد ترافقت التغيرات مع ثورتين تكنولوجيتين متتاليتين في العالم خلال حقبة زمنية لا تتجاوز 50 عاماً: الثورة التكنولوجية الثالثة، والثورة التكنولوجية الرابعة، وما فرضتاه من شروط وتحديات لدخول عصر المعرفة من حيث الإصلاحات والقيم الجديدة المتعلقة بأنماط الحياة والتعليم والعمل والإدارة والاقتصاد والمشاركة الاجتماعية والسياسية للأفراد والجماعات.

ومن الأسئلة المطروحة في هذا المجال مثلاً: ما مدى إمكانات مواجهة التحديات الناشئة عن التسارع في التقدم التكنولوجي والإعلامي، والحيلولة دون توغل التأثير السلبي أو الحيلولة دون حدوث مزيد من الانهيارات التي تتلاشى معها القيم الثقافية وتستبد بالموقف الفوضى؛ بكل ما فيها من انفلات وصدامات ونزاعات وعنف ؟

وفي المقابل ينبغي أن يطرح السؤال حول طرق استثمار النمو في استخدام وسائل التواصل الإلكترونية في خدمة المجتمعات والتنمية المستدامة، وبخاصة أن بعض الدراسات – وهي قليلة نسبياً – تؤشر على أهمية متزايدة لوسائل التواصل الاجتماعي وقدرتها على القيام بدور إيجابي في تنمية المسؤولية الاجتماعية للمواطنين، من حيث إسهامها ومن خلال مجموعات التواصل في مبادرات خدمة المجتمع والمشاريع الناجحة على مستوى التوعية والتثقيف والمشاركة في تقديم خدمات صحية وتعليمية وتشغيلية، وكذلك المشاركة في الحوارات حول القضايا المجتمعية، ولا سيما مشاركة الشباب والمرأة في مثل هذه المشاريع، إضافة إلى زيادة تأثير التحولات الرقمية الحكومية في صنع السياسات العامة، ونمو معدلات التجارة الإلكترونية .

إعلام جديد وواقع متغيّر

يبين "تقرير الإعلام الاجتماعي العربي" (2017)، الذي أصدرته كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية في دبي، أن هناك فرصاً كبيرة في المنطقة العربية للاستفادة من تطبيقات البيانات الضخمة المبنية على بيانات شبكات التواصل الاجتماعي وإنترنت الأشياء، وخاصة في مجال تشكيل الرأي العام، وتوفر الفرص للحكومات في صنع السياسات وتطوير الخدمات الحكومية وجمع الأفكار والمقترحات.

أُشير هنا إلى أن التقرير السنوي لمنصة إدارة وسائل التواصل الاجتماعي "هوت سويت" الصادر في مطلع العام الحالي 2019، يرصد نمواً ملحوظاً في استخدام الإنترنت والهاتف المحمول وشبكات التواصل الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط التي يسكنها حوالي 250 مليون نسمة، 182 مليون مواطن أو 71% من هؤلاء

السكان لديهم إمكانية الوصول للإنترنت. وتحتل الجزائر مرتبة متقدمة بين دول العالم من حيث زيادة مستخدمي الإنترنت عام 2018 بحوالي 3,5 مليون مستخدم جديد، وتبلغ أعلى نسب انتشار الإنترنت عربياً في قطر والإمارات العربية المتحدة بنسبة 99%، ثم الكويت 98%.

أما مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط فيبلغ عددهم 136,1 مليون شخص بنسبة 53% من عدد سكان المنطقة. وتحتل مصر مرتبة متقدمة من حيث متوسط ساعات استخدام الفرد للإنترنت عبر الهاتف المحمول بما يقدر بـ 3,5 ساعة يومياً.

إنَّ الإعلام الجديد أو الإعلام الاجتماعي أصبح قادراً بدوره على إحداث التأثير في الرأي العام وتوجهاته أضعاف ما كان عليه الإعلام التقليدي، من ناحية مساحة الانتشار والسرعة والحرية، وإنْ كان المضمون في هذا الإعلام الجديد عبر المواقع الإلكترونية المختلفة لا يزال موضع تساؤل من حيث الجودة والمصادر والأثر، سواء في ظواهر الإدمان على استخدام الإنترنت ودورها في العزلة الاجتماعية، والابتعاد عن الواقع إلى مثالية الصورة الشخصية، وتقليل الإنتاجية، أو حتى في تداول الأخبار والشائعات وظواهر التطرف والعنف اللفظي.

في كل ذلك ينبغي ألا نحيّد التأثيرات المتعلقة بحالات الصراع في الواقع العربي بين قوى وتيارات داخلية وإقليمية ودولية، مما تفصح عنه خطابات فكرية لها أجنداتها الخاصة. فالواقع الاتصالي الافتراضي والإعلامي أيضاً يشهدان مثل هذه الظواهر المريبة والصراعات. فقد جاءت الثورة الاتصالية والمعلوماتية التكنولوجية لتغيّر من بنية الإعلام ووتيرة عملية تدفق المعلومات خلال فترة زمنية قصيرة جداً ومباغتة إذا صحّ الوصف، بل وألغت تماماً مفهوم الإعلام التقليدي الذي يأتي من طرف واحد كان غالباً هو الحكومات، ليصبح المتلقي نفسه طرفاً مشاركاً في العملية الإعلامية وفي صياغة الرسالة الإعلامية، ومتفاعلاً مع الرسائل الإعلامية، بما وفرته التكنولوجيا من سهولة القيام بهذا الدور للأفراد، عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات الهاتفية الواسعة، وأصبح العالم بالتقارب الاتصالي

بـين أجزائـه ليـس قريـة كـما كان يقـول أسـتاذ الاتصـال ماكلوهـان، ولا حتـى غرفـة واحـدة، بـل سـطح مكتـب عـلى شاشـة صغـيرة لكمبيوتـر محمـول أو هاتـف ذكي نقـال أو غـير ذلـك مـن الأجهـزة سـهلة الاسـتخدام.

كل ذلـك لـه تأثـيرات عـلى الثقافـة والسـلوك وأنمـاط العيـش، وكذلـك عـلى مسـتقبل العلاقـات بـين البـشر وفي المجتمعـات، مـما أفـرز قضايـا تتعلـق بالعلاقـة بـين الشـعوب والحكومـات، مثـل الحـق في الاتصـال والحصـول عـلى المعلومـات، وحريـة التعبـير، وإعـادة النظـر في الضوابـط القانونيـة التـي تحكـم العمليـة الاتصاليـة.

هنـاك أيضـاً الجانـب المتعلـق باقتصاديـات الإعـلام والاتصـال، مـع دخـول شركات الاتصـال والإعـلام الترفيهـي متعـددة الجنسـيات إلى هـذا المجـال، وهنـاك مَـنْ يتحـدث عـن المـال السـياسي ودوره في الاحتـكار الإعلامـي مـن خـلال توفـر إمكانـات ماديـة هائلـة لمؤسسـات إعلاميـة ضخمـة تمتلـك فضائيـات ومواقـع إلكترونيـة، وبحكـم هـذه الإمكانـات فهـي عابـرة للقـارات ولهـا أجنداتهـا وأهدافهـا. وفي المقابـل فـإن الخطـاب الإعلامـي للمُسـتهدَفين الذيـن لا يمتلكـون مثـل هـذه الإمكانـات يقـع ويقعـون ضحيـة الإقصـاء والتهميـش.

كـما تحدثـت بعـض التقاريـر العربيـة عـن أربـاح تصـل إلى (3) ثلاثـة بلايـين دولار للفضائيـات العربيـة مـن الإعلانـات وحدهـا، عـدا الأربـاح التـي تجنيهـا مـن المكالمـات والرسـائل الهاتفيـة، مـع طغيـان الجانـب التجـاري الـذي يفـرغ الخطـاب الإعلامـي مـن المضمـون التنمـوي . وبالتـوازي مـع ذلـك بدأنـا نشـهد توجهـات لـدى عـدد مـن دول الغـرب (أمريـكا، بريطانيـا، فرنسـا ..) والقـوى الإقليميـة (إسرائيـل، إيـران، تركيـا) لتطويـر خطابهـا الإعلامـي الفضـائي الموجـه باللغـة العربيـة إلى المواطـن العـربي، بهـدف التأثـير في المواقـف وخدمـة مصالحهـا، خاصـة بعـد أحـداث 11 سـبتمبر وبـدء الحـرب عـلى الإرهـاب.

عـلى جانـب مـواز، فـإن جماعـات التطـرف والإرهـاب دخلـت ميـدان المنافسـة واسـتغلت تكنولوجيـا الاتصـال لتبـث خطابهـا وتوفـر لـه إمكانـات الوصـول إلى قطاعـات واسـعة، وباحترافيـة كبـيرة، متجـاوزة الحـدود الجغرافيـة والإجـراءات الرقابيـة وكل مـا يمكـن أن يحـدّ مـن غزوهـا الإعلامـي الخطـير هـذا.

يتجاوز عدد الفضائيات العربية الألف قناة (في إحصائيات عام 2016 كان العدد 1122 قناة)، لكن هذا الانفجار الرقمي كما يشير إلى ذلك "التقرير السنوي للبث الفضائي العربي"، جاءَ على حساب المضمون بسبب اختلالات جوهرية وهيكلية تعكس بقوة مفارقات الوضع العام في المنطقة والتناقضات القائمة. فقد أدت هذه الكثرة إلى تغليب الربح التجاري على الاستجابة لتطلعات الجمهور وإيجاد رأي عام مستنير، وزاد الطين بلة هذا الانفلات العقائدي والطائفي الذي أوجد بدوره مشهداً غير متوازن، وزاد في حدة الانقسامات والتشرذم.

إنَّ هذه التحديات وغيرها تفرض على مؤسسات الفكر والثقافة العربية أن تتصدى لذلك بعمل توعوي ممنهج، والتنسيق فيما بينها للتعاون نحو استثمار إيجابيات الثورة الاتصالية والتعددية الإعلامية، وانفتاح الفضاء الإعلامي لخدمة قضايا المنطقة بمها فيها قضايا التنمية المستدامة.

الأزمة والمواجهة والحلّ

لا شك بأن الإعلام في الواقع العربي المعاصر يعكس صورة هذا الواقع بكلّ المتغيّرات التي طرأت عليه، وهناك مَنْ يقول إن الإعلام العربي لم يمتلك خلال التاريخ المعاصر هوية مستقلة، أو كياناً مستقلاً، وإن الربيع العربي والحِراك الشعبي خلال السنوات الماضية غيَّر من خريطة هذا الإعلام، وكشف عن أزماته الصعبة أمام آلة إعلامية غربية ممولة، تُحسن توزيع الأدوار على وسائلها وأدواتها، ولديها محتوى مبرمج ومدروس، وفضاء مفتوح للتعبير، وتساندها إمكانات سياسية واقتصادية تمهد لها الطرق، وتستفيد في نفس الوقت من نتائج التأثير الإعلامي لصالح أجنداتها!

وسواء اتفقنا مع هذا القول أو اختلفنا معه، كلياً أو جزئياً، علينا أن نعترف بأن الإعلام العربي يعيش أزمة تناقضات وتراجعات، ربما يُعبَّر عنها أحياناً في أشكال من الارتهان السياسي في التوجهات، وأحياناً أخرى في ارتهان تمويلي لشركات ربحيّة أو لجهات ذات مصالح خاصة ومحدودة، لكن هذه الأزمة في حقيقتها لا تنفصل عن

الأزمة الثقافية والفكرية التي تعيشها مجتمعاتنا العربية في مسألة الهوية وتفكك البنى الاجتماعية، وعدم وجود رؤى واستراتيجيات واضحة للتعامل مع التحديات المفروضة والتغيّرات السريعة في العالم.

أعود للقول إن مراجعة الخطاب الإعلامي العربي بات أمراً ضرورياً من مختلف النواحي في ضوء ما نشهد من خلل يحتاج جهود مؤسسية عربية مشتركة لإصلاحه، وينبغي أن لا يترك الأمر دون رؤية إصلاحية مشتركة أيضاً في إطار المسؤولية الأخلاقية إزاء الراهن والمستقبل والحفاظ على هوية الأمّة ومرتكزاتها الإنسانية والحضارية.

في رأيي أن الإشكالية الإعلامية ليست منفصلة عن باقي الإشكاليات التي نعاني منها على مستوى القيم في الحياة العربية المعاصرة وما يمكن أن نسمّيه بأزمة أخلاق يعاني منها الشارع العربي، والأسرة، والمجتمع ككل . ومن الصعب النظر إليها بشكل جزئي دون استيعاب المناخ العام للأزمات، وبالتالي البحث في الحلول الجذرية، وليس الحلول الجزئية والآنية التي كانت سبباً في مزيد من الأزمات وتعقيد المشكلات وإيصالها إلى طرق مسدودة.

يقول الفيلسوف شوبنهاور "إن الوعظ الأخلاقي أسهل من تأسيس الأخلاق". ونقول إن في مقدمة القيم التي نفتقد إليها في هذه المرحلة قيمة "الثقة" بين الفرد والجماعة، وبين الفرد والمؤسسة، وحتى بين الفرد ونفسه، بسبب السياسات التي ساعدت على ترسيخ الإقصاء والتهميش، مما يفرض جهوداً كبيرة تركز على عملية إعادة بناء الثقة، وتطوير وسائل المشاركة في صنع القرار التنموي، وتطوير التعليم، ومكافحة والبطالة والفقر والجوع، والتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي والاقتصاد المعرفي، ووضع استراتيجيات لدعم الإبداع والابتكار والتأهيل والتدريب، والاستثمار المتوازن في الموارد البشرية والمادية، والعمل على تعديل تشريعات وقوانين الاستثمار الذي يعتبر أهم عامل في القضاء على البطالة. كذلك لا بد من تعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص، وضمان عدالة توزيع الفرص والمكتسبات التنموية، وتطوير إدارة السياسات والخطط التنموية التي تركز على بناء الإنسان قبل السعي وراء العوائد المادية.

ويعدّ إصلاح المنظومة التعليمية من أهم روافع التنمية المجتمعية، وبناء قيم المواطنة الفاعلة، وتعزيز مفهوم الانتماء في إطار الهوية الوطنية الجامعة، والتفاعل مع الثقافات العالمية، ومواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع، في ضوء ما نواجه من تحديات في إدارة التنوع الثقافي، وعقلنة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتعامل مع انعكاسات هذه الوسائل والإعلام الجديد على التنمية الاجتماعية وعلى التماسك الاجتماعي.

خاتمة

أودّ أن تكون خاتمة هذه المداخلة في تأكيد أهمية ما قدمته جامعة الدول العربية ومؤسساتها من حصيلة فكرية تجلَّت في الوعي المتقدم لقضايا العصر، والمتمثل في وثائق: "ميثاق الشرف الإعلامي العربي"، و"الاستراتيجية الإعلامية العربية"، و"الوثيقة الإطارية للتكامل بين السياسات الإعلامية والثقافية في العالم العربي"، و"العشرية العربية للتنمية التشاركية للإعلام والاتصالات (2009-2018)"، وأقترح أن يكون في توصيات هذه الورشة المتخصصة وانطلاقاً من أهدافها الدعوة إلى هيئة تنسيقية بين مراكز الفكر والثقافة العربية تعمل على رصد ومتابعة الجهود وتنسيق تبادل الخبرات بين هذه المراكز وتعزيز الرؤية الفكرية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من النجاح في هذا المجال على مستوى العالم العربي.

وبالله التوفيق والسداد

«مراكز الفكر العربي والتنمية المستدامة»

تقديم: الإعلامي/ سالم مشكور

عضو مجلس الأمناء بهيئة الإعلام والاتصالات

جمهورية العراق.

تمهيد:

للتنمية المستدامة تعريفات متعددة تشترك في محور رئيسي هو نشاط شامل لكافة القطاعات سواء في الدولة أم في المنظمات أم في مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو الأفراد، هدفه تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع وتغييره نحو الأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الاستغلال الافضل للموارد والطاقات البشريّة والمادية بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف التي يمتلكها المقيمون على عملية التنمية، مع الحرص على بأهمية التعلم المستمر واكتساب الخبرات والمعارف وتطبيقها، وتشمل التنمية المستدامة المجالات الحياتيّة كافة كالتنمية الاجتماعيّة والاقتصادية والسياسية والعسكريّة والإنسانية والنفسية والعقلية والطبيّة والتعليمية والتقنية وغيرها، بحيث تهدف بشكل رئيسي إلى رفع وتحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد، وضمان معيشة أفضل للأجيال القادمة.

خصائص التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، تأخذ بالاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها. تلبّي احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحيّة والتعليمية التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ، فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوّفر بيئةً صحيةً للإنسان. تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسيّة، مثل: الهواء والماء؛ حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيويّ، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء. تعتمد على التنسيق بين سلبيّات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات؛ حيث تعمل جميعها بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقّق التنمية المتواصلة المنشودة.

مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والتنمية المستدامة:

تعد مراكز الفكر أو مراكز الابحاث والدراسات الاستراتيجية إحدى مؤشرات تطور الدولة وإدراكها قيمة البحث العلمي في التخطيط للحاضر والمستقبل. لهذا نجد الدول الاكثر تطوراً هي التي تنشط فيها مراكز الفكر التي تحظى بدعم مالي كبير من الحكومات، بل أن هذه الدول تخصص مليارات الدولارات للبحث العلمي، لما للأبحاث التي تقوم بها هذه المؤسسات من دور في رفد مصادر القرار بالمعلومات، ومساعدة الحكومة في رسم سياسات تنموية فعالة.

من هنا فان فاعلية مراكز الفكر في المساهمة في صنع السياسات العامة تعد مؤشراً على تراجع الشخصانية، وترشيد عملية صنع القرار، وتوسع قاعدة صنع السياسات العامة.

تتنوع الدوافع التي تنشأ من خلالها المراكز البحثية وتتحدد مجالات عملها وفقاً للتخصص الذى تعمل في إطاره، بين السياسي أو الاجتماعي أو العلمي... ففي حين تنشأ بعض المراكز لأجل إجراء استطلاعات للرأي وقياسات الرأي العام فقط، يظل هناك العديد من المراكز الأخرى التي تلجأ إلى تلك الوسيلة كآلية تستند اليها

البحوث نظراً لما تحققه قياسات الرأي العام من مصداقية فى النتائج وقدرة على قياس جودة الأداء.. بمعنى أن تدعم قياسات الرأي العام مجالات عمل تلك المراكز التي قد تركز على إجراء البحوث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالاعتماد على الجانب النظري لهذه البحوث بشكل أساسي

ورغم أن عمل مراكز الفكر يتوجه نحو قطاعين نخبويين هما القطاع الحكومي الرسمي، والثاني هو قطاع الباحثين والمفكرين ومؤسسات القطاع الخاص، الا أن الرأي العام لا يغيب الذي يدخل في صلب عمل هذه المراكز، يلعب دوراً مزدوجاً، من جهة فان اتجاهات الرأي العام تشكل رافداً للدراسات والبحوث التي تقوم بها هذه المراكز من خلال استطلاعات الرأي التي تقوم بها، مما يجعل دراساتها أكثر صدقية، والتوصيات والحلول التي تقدمها أكثر فاعلية. ومن جانب آخر فان الكثير من الابحاث التي تنتجها هذه المراكز بحاجة الى تسويق الى الرأي العام لخلق رأي عام يعي طبيعة المشاكل والحاجة الى المعالجات من أجل رفاهية الانسان بالدرجة الاولى. هذا الوعي يساعد في تنفيذ السياسات العامة المختلفة بتعاون جمعي وفردي من المواطنين.

وحيث أن مراكز الفكر لا تتعاطى مباشرة مع عموم الافراد الا من خلال استطلاعات الرأي، وليس من مهامه إيصال نتاجاته الى الافراد بل هي مسؤولية صاحب القرار الذي يستند الى هذه الدراسات، فان إيصال مضامين البحوث والدراسات تتم من خلال وسائل الاعلام بكافة أشكالها، إما بالنقل المباشر لندوات تناقش موضوع الدراسات والبحوث أو من خلال حضور مندوبي الاعلام في نشاطات مراكز الفكر التي تناقش مضامين الدراسات. يتم إيصال هذه المضامين أيضا من خلال مشاركة النخب المساهمة في وضع أو مناقشة المضامين البحثية في لقاءات تلفزيونية أو ندوات عامة.

من جانبها، تقوم الجهات المنظمة للإعلام بتعميم المضامين التي يراد بناء رأي عام بشأنها، على وسائل الاعلام سواء كانت خاصة أم حكومية، خصوصاً وإن شؤون التنمية المستدامة تتعلق بمصلحة عامة تشمل كل أفراد المجتمع الحالي والاجيال القامة.

في العـراق تقـوم هيئـة الاعـلام والاتصـالات المعنيّـة بتنظيـم قطـاع الاعـلام بتوجيـه وسـائل الاعـلام للترويـج لمفاهيـم معينـة تصـب في سـياق التنميـة المسـتدامة لتسـاهم في رسـم رأي بشـأن مواضيـع مثـل حقـوق الطفـال والمـرأة وقبـول الاخـر والتـداول السـلمي للسـلطة، وغيرهـا مـن الامـور التـي تتضمنهـا مدونـة سـلوك تضـم ضوابـط الخطـاب الاعلامـي وهـي وملزمـة لوسـائل الاعـلام.

وسائل التواصل الاجتماعي والرأي العام:

سـاهم تطـور وسـائل الاتصـال وظهـور منصـات التواصـل الاجتماعـي التـي تتيـح لأي كان طـرح مـا يريـد، في دفـع عمليـات البحـث خطـوات كبـيرة الى الامـام، فقـد باتـت هـذه المنصـات حقـلا مفتوحـاً وواسـعاً يمكّـن الباحثـين مـن دراسـة اتجاهـات الـرأي العـام حيـال قصيـة معينـة، وهـو مـا دفـع الـشركات التـي تديـر هـذه المنصـات الى إدخـال خدمـة عمـل اسـتطلاعات الـراي لـكل المشـاركين وهـو مـا يوفـر جهـدا كبـيرا عـلى مراكـز الفكـر. بالمقابـل يمكـن اسـتثمار هـذه المنصـات في ترويـج الافـكار والمفاهيـم والمواضيـع التـي تنتجهـا هـذه المراكـز بشـكل واسـع مـا يخلـق رأيـاً عامـاً مسـانداً لهـا وداعـماً للسياسـات التـي تنتهجهـا سـلطات القـرار عـلى أساسـها.

السؤال المؤلم:

كـم مـن الـدول العربيـة تهتـم بالبحـوث والدراسـات وكـم تخصـص مـن ميزانيتاهـا لهـذا الامـر؟. قبـل ذلـك: مـا حجم البرامـج المتعلقـة بالتنميـة المسـتدامة في العـالم العربي؟

وبالله التوفيق والسداد

الاسـتاذ الفاضـل/ الوزيـر المفـوض أ.د. عـلاء التميمي- مديـر إدارة البحوث والدراسـات الاسـتراتيجية بقطـاع الإعـلام والاتصـال بجامعة الـدول العربية،

«الخطاب الفكري وتحدّيات الإعلام الجديد في الواقع العربي»

تقديم: معالي/ أحمد بن محمد الجروان

رئيس الاتحاد العام للخبراء العرب.

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كل الشكر والتقدير على الدعوة الكريمة لاتحاد الخبراء العرب للمشاركة في فاعليات ورشة العمل اليوم والتي ادعو الله ان تكون بداية طيبة لتعاون مثمر وبناء لخدمة وطننا العربي لقد تأسس الاتحاد العام للخبراء العرب منذ اكثر من ثلاث سنوات ليكون أكبر تجمع للخبراء في الوطن العربي بل اول بيت خبرة عربي يديره خبراء من مختلف الدول العربية في مختلف التخصصات يعملون جميعا في منظومة متكاملة لمواجهة مشاكلنا التنموية في كافة بقاع الوطن العربي.

فاذا كانت التنمية المستدامة حديث الساعة عالميا واقليميا ومحليا لأنها في مفهومها البسيط هي تحسين مستوى معيشة الشعوب عن طريق خفض معدلات الفقر وتوفير سبل عيش كريمة بما يسمح بتحقيق الرفاهية الاجتماعية ويحافظ على البيئة.

فإن اتحاد الخبراء العرب يعمل جاهدا من خلال خبرائه وباحثيه على تحقيق ذلك بل كان اول من اهتم بالاستثمار في العنصر البشرى كوسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة بل وشكل مجموعات عمل من كل الدول العربية لدراسة مشكلات ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة وسبل حلها ايمانا منا بأن الخبراء العرب هم

البديل القوى والفاعل للخبرات الاجنبية خاصة مع ادراك الخبرات العربية بوعى كامل لكل خصائص الشعوب العربية و اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومشاكل ومعوقات التنمية بها .

فاذا كانت اهداف التنمية المستدامة تتمثل في جدول اعمال شامل يتضمن معالجة حقيقية لأسباب تدنى مستويات المعيشة وانتشار الفقر في كافة ارجاء الارض ،معالجة مشكلات التغيرات المناخية والتنوع البايولوجى، تحقيق الامن الغذائي ،والحد من الكوارث الطبيعية ، تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ على الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها ، المساواة بين الجنسين وزيادة تمكين المرأة.

فإننا نعمل جاهدين على تحقيق ذلك من خلال اسهام واضح لخبرائنا في كافة الدول العربية سواء بالبحث والدراسة والانتاج العلمي او تنمية وتدريب الكوادر البشرية، ونشر ثقافة الفكر والابداع وتطوير اساليب معالجة القضايا الملحة في وطننا.

اخيرا ادعو الله ان يكلل جهودنا جميعا بالتوفيق والنجاح وان تتسارع وتيرة الانجاز لتحقيق كل ما نرجوه ونتمناه لوطننا العربي ولشعوبه الكريمة التي تستحق افضل ما في الحياة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجلسـة الثانيـة:

1. ورقـة علميـة بعنـوان: «مراكـز الفكـر العربيـة وبنـاء الوعـي بأهـداف التنميـة المسـتدامة «

قدمتها الأستاذة الدكتورة/ حنان يوسف- أستاذة الإعلام وعميدة كلية اللغة والإعلام بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ورئيس المنظمة العربية للحوار.

2. ورقـة علميـة بعنـوان: «دور مراكـز البحـوث والدراسـات العربيـة في دعـم وتعزيـز أهـداف التنميـة المسـتدامة»،

قدمتها الدكتورة/ رغدة البهي- مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة ورئيس وحدة الأمن السيبراني بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

3. ورقـة علميـة بعنـوان: «دور الشـباب في توجيـه الفكـر العـربي إلى الاسـتدامة واسـتشراف المسـتقبل»

قدمها الأستاذ/ خالد محمد السيد- خبير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي.

4. ورقـة علميـة بعنـوان: « مراكـز ومؤسسـات الفكـر العـربي والـدور الـذي تقـوم بـه بـين المسـؤولية والتوظيـف»

قدمها الصحفي/ السيد هاني- نائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية المصرية.

الجلسة الثانية

رحب وزير مفوض /أ.د. علاء التميمي - مدير إدارة البحوث والدراسات الإستراتيجية بالسادة المشاركين بأوراق علمية في الجلسة الثانية من ورشة العمل المتخصصة، منوها الي أهمية الورشة والحوار المفتوح والعصف الفكري بين أهل العلم من أساتذة وأكاديميين وسياسيين وشخصيات إعلامية للتنبؤ وإستشراف المستقبل بشأن دوار ومهام مراكز الفكر العربية والتحديات التي تواجهها،

ثم أعطى الكلمة للمشاركين بأوراق علمية لعرض أرائهم، حيث شهدت أعمال الجلسة الثانية تقديم أربعة أوراق عمل ومداخلات من قبل المشاركين، وعلى النحو الآتي:

مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة- والاليات المفهوم والاهداف

« مشروع النمو الواعي»

تقديم: أ.د. حنان يوسف

أستاذة الإعلام وعميدة كلية اللغة والإعلام بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

ورئيس المنظمة العربية للحوار

مقدمة :

الورشة تهدف إلى تسليط الضوء على دور تلك المراكز في تعزيز الوعي ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال طاولة مستديرة (عصف فكري) لتقديم رؤية واضحة حول وسائل وآليات النهوض بالإعلام في المجال التنموي.

من خلال محاور أساسية تتناول الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والتنمية المستدامة و أدوار ومهام مراكز الفكر العربية والتحديات التي تواجهها و دور مراكز الفكر العربية في مجال الوعي بأهداف التنمية المستدامة ودعمها وتعزيزها، ومناقشات مفتوحة (عصف فكري) حول: معالجة التحديات التي تواجه مراكز الفكر العربية في دعم وتوطين أهداف التنمية المستدامة.

مفهوم مراكز الفكر العربي :

تعتبر مراكز الفكر أحد الأركان المؤثرة على صناعة القرار، فلم تكن الحروب والتوجهات الغربية تجاه الدول العربية هبائاً أو منقوصة من التدبر والبحث والدراسات، التي أعدتها مراكز الأبحاث والدراسات لصانعي القرار في الدول الغربية. تعمل تلك المراكز على إمداد صانعي القرار بالتقديرات العملية، والإحصاءات الخاصة بما يريده صانعو القرار لتخطي مشكلة أو أزمة ما، وتبرز تلك العملية "الإمدادية" لتلك المراكز أكثرَ في الغرب عن الدول العربية، حيث تلعبُ دوراً كبيراً في الحياة السياسية الغربية.

نظرة حول تعريف مراكز الفكر:

لم يُجمِع الباحثون على تعريفٍ واحدٍ لمراكز الفكر والأبحاث، وإنما اختلف التعريف بينهم إلا أن من أشهرها، التعريف الذي قَدّمه أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جورجيا Howard J.Wiarda، حيث يُفسّرها بأنها، مراكز للبحث العلمي والتعليم، لكن ليست جامعات أو كليات، وهي ليس لديها طلبة، ولكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، وهي لا تقدم مساقاتٍ دراسيةً، ولكن هي تنظم العديد من ورشات العمل والتدريب والمنتديات، وهي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية في كل المجالات، ولكن تركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة.

أي أن وظيفة تلك المراكز هي تحليل وتفسير الظواهر والمشكلات ومحاولة تقديم الحلول لها، عن طريق تقديم رؤية شاملة ومجموعة من الحلول المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة، وهناك من الباحثين من يقدم لها تعريفاً آخر، مثل: "مؤسسات الفكر والرأي وهي منظمات تجري تحليل ومشاركة في البحث في السياسة العامة التي تؤدي إلى ظهور بحوث وتحاليل ونصائح توجهها السياسة العامة تتعلق بقضايا دولية ومحلية، وبهذا يجري تمكين صانعي السياسات العامة وعامة الناس من اتخاذ قرارات مستنيرة حول السياسة العامة".

هناك من الباحثين من يفُرِّقُ بين مراكز الدراسات ومراكز الفكر Think Tanks من حيث الوظيفة، حيث يقول إن مراكز الأبحاث والدراسات تهدف إلى تقديم تحليل أكاديمي وموضوعي صرف، أما مراكز الفكر أو التفكير فهي تستهدف توجيه صانعي ومتخذي القرار إلى حلول أو رؤى معينة لمشكلة ما، أي أنها تنخرط في صنع القرار السياسي.

نشأة مراكز الفكر:

إن البداية الحقيقة من الناحية الفكرية لمراكز الأبحاث كانت لغرض إنتاج الأفكار، وتناول الموضوعات العلمية وكان الساسة يستفيدون منها، لكن الوضع تطور خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وبالتحديد أوائل القرن التاسع عشر حيث ظهرت مراكز الأبحاث المستقلة عن الجامعات، وكان تسخير الأبحاث فيها لخدمة السياسة، وكانت باكورة هذا التوجه تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ببريطانيا سنة 1831 م، وبعده الجمعية الغابية سنة 1884م، ثم توالى ظهور مراكز أبحاث أخرى في أماكن عدة منها في أمريكا مثل معهد راسل للحكمة، ومركز بروكنز الذي أسس سنة 1914.

وبعد هذا بدأت تستقل مراكز الأبحاث، وأصبحت متعددة الوظائف كل بحسب اختصاصه، لكن بقيت لها صفة الريادة والقيادة في العالم حتى أصبح بعضها يسمى بالمراصد الفكرية وهي التي توجه العالم الآن.

وظائف مراكز البحوث والدراسات: -

لا شك أن الدور الذي تنهض به مراكز الأبحاث هو أساس النهوض الحضاري للمجتمعات، والتخطيط الاستراتيجي، والعمل العلمي المنهج المبني على أسس وخطى منتظمة محددة المسار، واضحة الهدف، منتظمة في نسقها، واقعية في طرحها، وعملية في معالجتها للمواضيع قيد البحث.

من اهم وظائفها:

- تحليل الواقع، وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع جديد أو تطوير الواقع الحالي إلى مستوى أفضل، وفق مرجعيات أكاديمية واستراتيجية بعيداً عن الارتجال، أو النظرة الأحادية، وهو ما دفع بعض المفكرين والساسة إلى تسمية هذه المراكز بخزانات التفكير.
- تعتبر مراكز لإنتاج الأفكار وإيجاد سبيل لإنزالها وتطبيقها وقياس مدى فعاليتها في شتى مجالات الحياة.
- تقديم الخطط والاستراتيجيات المبنية على أسس علمية لأصحاب الشأن؛ من أجل اتخاذ القرارات على أسس متينة مدروسة ومعدة سلفاً، تبعاً للحقائق العلمية، والمعطيات الواقعية.
- البحث العلمي في كافة المجالات، وتوليد الأفكار والسعي لتحقيها.

تطور مراكز البحوث الاستراتيجية والسياسية:

مع ازدياد دور مراكز البحوث في المجالات المختلفة، كان العامل الحاسم في تطور دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية - وخلق مزيد من "الطلب الاجتماعي" على نواتجها- هو زيادة الاهتمام بمجالي الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

قد كان من شأن ذلك، ازدياد أهمية البحوث التطبيقية في علم السياسة والتي تسعى إلى دراسة سياسات بعينهاPolicy Research والوصول إلى نتائج أو توصيات قابلة للتطبيق بشأنها، وتشابه هذه البحوث التكنولوجيا في علاقتها بالعلم في العلوم الطبيعية.

لقد مثّل ازدياد الاهتمام بالدراسات المستقبلية والاستراتيجية دفعة كبرى لدور مراكز البحوث حيث تطلب إجراء هذه البحوث تعاون أعداد كبيرة من الباحثين في مجالات معرفية متنوعة والتفاعل بينهم في إطار فرق البحث.

دور مراكز الأبحاث والدراسات:

تعد مراكز البحوث والدراسات نقطة التقاء و"منطقة حوار" بين شركاء العقد الاجتماعي في أي بلد وهم رجال الدولة والنخب السياسية من ناحية، ورجال الأعمال والقوى الاقتصادية من ناحية ثانية، ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية ثالثة..

يتمثل الدور الرئيسي لهذه المراكز في عملية صناعة المعرفة والتي تتضمن ثلاثة أدوار رئيسية على النحو التالي:

الدور الأول:

الإبداع وتوليد الأفكار والرؤى الجديدة: فمراكز البحوث السياسية بحكم وظيفتها وبتأثير القضايا التي تتعامل معها، يصبح على هذه المراكز مسئولة إعمال العقل وإطلاق الخيال في الصور المحتملة للمواقف والمخاطر والسياسات والحلول حيث تعتبر هذه المراكز "قرون الاستشعار" لدرء المخاطر واستغلال الفرص، بحيث تحول إلى ما يشبه المرصد السياسي والاجتماعي، بعبارة أخرى ترى هذه المراكز الظواهر والمشكلات المستقبلية وتنبه إليها لأنها غير ملموسة.

الدور الثاني:

نشر الأفكار وترويجها لدى الرأي العام: فمراكز البحوث تسعى إلى تعريف الرأي العام بما وصلت إليه من نتائج وتفسيرات بهدف تنوير المجتمع وتبصيره بحقائق العالم الذي تعيش فيه.

ويتم ذلك من خلال المحاضرات والندوات والكتب والمجلات ووسائل الإعلام المختلفة ومن شأن ذلك إتاحة الفرصة لردود الفعل واستجلاء وجهات النظر المختلفة حول هذه النتائج.

وعبر ذلك تقوم مراكز البحوث بدورها في إيجاد الاتفاق العام Consensus في المجتمع وتحديد ما هي النقاط التي يوجد اتفاق عام بشأنها وتلك التي تشهد اختلافات.

الدور الثالث:

ترشيد عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة فكما ذكرنا من قبل، فإن هذه المراكز تسعى لتوظيف نتائج البحوث النظرية لحل المشكلات التي يواجهها المجتمع وذلك من خلال:

أ- تحديد الأولويات: وذلك من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية Agenda Setting ويكون من شأن ذلك شد الاهتمام إلى موضوعات معينة في مجال سياسة عامة ما (التعليم، الصحة، السكان، غيرها).

ب- اقتراح البدائل وطرح الخيارات: وذلك من خلال تحديد الحلول المختلفة والبدائل المتنوعة لحل مشكلة ما، وذلك بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

ج- تحديد التكلفة – العائد لكل بديل Cost – Benefit: وذلك من خلال تحديد التكلفة والموارد المطلوبة (المادية والبشرية والمعنوية) لتنفيذ كل بديل، وكذا طرح المكاسب المتوقعة على الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة. بحيث يكون صانع السياسة على بينة من العواقب المترتبة على تبنية لبديل معين.

دور مراكز الأبحاث والدراسات في صناعة القرار في الدول العربية:

تنامى الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات. وأصبحت محلّ حديث عنها بشكل واضح منذ بداية تسعينيّات القرن الماضي. واتسعت دائرة نشاطاتها من حيث الحجم الكمي، ومن حيث نوعيّة المساهمات التي تقدّمها. ولقد تولّى القطاع الخاص إنشاء مراكز دراسات ومعلومات وأبحاث متنوعة ومتخصِّصة، كمبادرات نوعيّة في عدد من البلدان؛ حتى أصبحت جزءا من المكونات الثقافية في عدد من الدول.

وتختلف أسباب هذا التطور ودوافعه من بلد إلى آخر، ومن مركز إلى آخر. وقد صاحب هذه الظاهرة تزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية والمنشورات العلمية. وهي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحلية والإقليمية والدولية؛ في ظل التغيرات الرئيسة الجارية في منطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام.

غـير أن الـدور الـذي اضطلعـت بـه المراكـز البحثيـة في الوطـن العـربيّ، مختلـفٌ عـمّا هـو عليـه الأمـر في الغـرب؛ وذلـك بسـبب المعيقـات والمصاعـب والتحديـات التـي تواجههـا، ولأنّهـا لم تتبـوّأ مكانهـا الحقيقـي، ولم تمـارس دورهـا الحيـوي في المشـاركة في صنـع القـرار أو في تقديـم مـا يلـزم مـن مشـورة ومن دراسـات رصينـة. وبـدا دور معظمها "باهتـا" وغـير فاعـل في عمليـة التنميـة المجتمعيـة بكافـة أبعادهـا، ليـس بسـبب عجزهـا عـن أداء هـذا الـدور؛ بـل بسـبب المعوّقـات الكثـيرة التـي تحيـط بهـا، وعـدم تكليفهـا بهـذه المهـام بحكـم طبيعـة الحيـاة السياسـية العربيـة وطبيعـة أنظمتهـا وبُعدهـا عـن العمـل المؤسَّـسي المعمـول بـه في الولايـات المتّحـدة والغـرب.

ويتضـح أن مراكـز الأبحـاث والدراسـات تكتسـب أهميتهـا وضرورة وجودهـا مـن الحاجـة لهـا، ومـن مقتضيـات الـضرورات السياسـية والاقتصاديـة والإعلاميـة والأكاديميـة والاجتماعيـة والتنمويّـة؛ وذلـك "باعتبارهـا الطريقـة الأمثـل لإيصـال المعرفـة المتخصصـة، مـن خـلال مـا تقدمـه مـن إصـدارات علميـة ونـدوات متخصصـة، مـن شـأنها أن تضاعف مسـتوى الوعـي لـدى صانـع القـرار والمؤسسـات والأفـراد، وتسـاعدهم عـلى الربـط بـين الوقائـع الميدانيـة وإطارهـا العلمـي النظـري".

دور مراكز الفكر العربية في بناء الوعي بالتنمية المستدامة :

فيـما يتعلـق ب دور مراكـز الفكـر العربيـة في بنـاء الوعـي بالتنميـة المسـتدامة نجـد انهـا تلعـب مراكـز الأبحـاث دورًا رياديًـا في توجيـه عـالم اليـوم؛ بحكـم أنّهـا أداة مهمـة لإنتـاج العديـد مـن المشـاريع الحيويـة لاهـداف التنميـة المسـتدامة والتـي تتصـل بالدولة والمجتمـع والفـرد، ووسـيلة لدراسـة كل مـا يتصـل بتلـك المشـاريع وفـق منهـج علمـي معـرفي. كـما تُعـدّ مراكـز الأبحـاث مـن القضايـا الوطنيـة الهامـة والحيويـة، التـي تعكـس اهتـمام الشـعوب بالعلـم والمعرفـة والتقـدم الحضـاري واسـتشراف آفـاق المسـتقبل.

وتكتسـب أهميتهـا، مـن كونهـا تسـلط الضـوء عـلى ضرورة مـن ضرورات المشـهد العـربي الراهـن وهـي اهـداف التنميـة المسـتدامة ؛ مـما يفـرض عـلى الـدول العربيـة تفكـيرا معمّقـا في خصوصيـات هـذا المشـهد وعولمتـه وآفاقـه وتحدياتـه الجسـيمة، وفي

طرق امتلاك مفاتيح المعرفة والتقدم والحضارة التي لن يتسنّى الحصول عليها دون بحث علمي جاد ومهني تكون أدواته مراكز الأبحاث والدراسات.

ونقترح في السطور القادمة مشروع بحثي مقدم من المنظمة العربية للحوار وهي تعتبر احد مراكز الفكر في المجتمع العربي ومقرها القاهرة ، يستهدف المشروع التوعية بأهداف التنمية المستدامة ويطلق عليه مشروع " النمو الواعي " :

اسم المشروع : - النمو الواعي (التوعية بأهداف التنمية المستدامة)

ملخص : مشروع توعوي يهتم بنشر ثقافة الوعي في تعزيز اهداف التنمية المستدامة 2030 ال17 في المجالات المختلفة للمواطن العربي في سبيل تعزيز التنمية والتقدم في المنطقة العربية لصالح الانسان العربي من خلال ادوات الحوار والتعليم والاعلام والثقافة وغيرها .

الجهة المدعمة :

يعتمد المشروع علي التعاون مع عدد من الجهات الشريكة حسب نوع الفئة المستهدفة في كل محور ومنها :

- منظمة العمل العربية (وحدة المرأة).
- الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا (وحدة التنمية المستدامة).
- جامعة الدول العربية (ادارة التنمية المستدامة).
- عدد من الجهات الأخرى الشريكة
- تمويل ذاتي

الأهداف:

يهدف البرنامج الي تعزيز الوعي والتنوير بأهداف التنمية المستدامة ال17 والعمل من خلال مساحات حوار مختلفة وزيادة الوعي والتنوير بمبدأ النمو المسئول في التنمية المستدامة من اجل تحقيق الاهداف الاتية :

1. القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى.

2. خفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف والعمل اللائق للجميع بما فيهم الشباب من الرجال والنساء.
3. تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتعزيز الزراعة المستدامة (وفقاً للمجلس الوزاري المختص).
4. ضمان التعليم الجيد للجميع والقضاء على الأمية.
5. تأمين الخدمات الصحية المناسبة والجيدة والشاملة بما فيها الصحة النفسية وصحة الأمهات والأطفال.
6. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
7. توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم.
8. ضمان الحقّ في السكن اللائق للجميع وتعزيز التجمعات البشرية المستدامة والشاملة للجميع (وفقاً للمجلس الوزاري المختص).
9. ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الاستعمال والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (وفقاً للمجلس الوزاري المختص).
10. تطوير المعرفة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكار والتقدم التكنولوجي .
11. ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة، والمياه، والصرف الصحي.
12. التعامل مع قضايا الامن المائي والغذائي من خلال الحزم التكنولوجية الحديثة لرفع كفاءة استخدام المياه والاراضي.
13. ضرورة ايلاء الاستهلاك والانتاج المستدامين أهمية خاصة وربط ذلك بالتغيرات الديموغرافية وازدياد معدلات النمو الحضري وتغير أنماط الحياة، وضرورة وتعديل سياسات الدعم.
14. مكافحة التصحر وتدهور التربة وحماية التنوع البيولوجي.
15. ضرورة تطوير النظام المالي الحالي ليصبح قادرا على تحقيق الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج لدعم تنفيذ التنمية المستدامة وحشد الموارد المالية اللازمة وتعزيز النزاهة والحوكمة.

16. تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بأطيافه المختلفة.
17. ضرورة العمل على تحقيق استقرار المنطقة العربية والتعامل مع تداعيات الإضرابات السياسية في بعض الدول العربية وتداعياتها بعيدة الأجل على تحقيق التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص بقضايا استيعاب اللاجئين لدى الدول المستضيفة.

الفئة المستهدفة :

يتعامل المشروع مع عدد من الفئات المستهدفة حسب نوع المحور ومن بينها

- الشباب وطلاب الجامعات .
- الاعلاميين .
- المرأة .
- العاملين في المجالات البيئية والصحية .
- فئات اخري حسب المحور المقدم .

الارتباط بخطة 2030 :

يرتبط المشروع بأهداف التنمية المستدامة ال 17 والتي اقرتها الامم المتحدة وتعمل بالتنسيق معها الجامعة العربية (ادارة التنمية المستدامة) وخطط التنمية المستدامة في الحكومات العربية من خلال تعزيز الحوار حول الاهداف المختلفة بالأعلام والتعليم والتدريب وورش العمل في المحاور الاتية :

والتي يمكن ايجازها كما يلي:

1. القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى.
2. خفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف والعمل اللائق للجميع بما فيهم الشباب من الرجال والنساء.
3. تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتعزيز الزراعة المستدامة (وفقاً للمجلس الوزاري المختص).

4. ضمان التعليم الجيد للجميع والقضاء على الأمية.
5. تأمين الخدمات الصحية المناسبة والجيدة والشاملة بما فيها الصحة النفسية وصحة الأمهات والأطفال.
6. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
7. توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم.
8. ضمان الحقّ في السكن اللائق للجميع وتعزيز التجمعات البشرية المستدامة والشاملة للجميع (وفقاً للمجلس الوزاري المختص).
9. ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الاستعمال والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (وفقاً للمجلس الوزاري المختص) .
10. تطوير المعرفة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكار والتقدم التكنولوجي.
11. ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة، والمياه، والصرف الصحي.
12. التعامل مع قضايا الامن المائي والغذائي من خلال الحزم التكنولوجية الحديثة لرفع كفاءة استخدام المياه والاراضي.
13. ضرورة ايلاء الاستهلاك والانتاج المستدامين أهمية خاصة وربط ذلك بالتغيرات الديموغرافية وازدياد معدلات النمو الحضري وتغير أنماط الحياة، وضرورة وتعديل سياسات الدعم.
14. مكافحة التصحر وتدهور التربة وحماية التنوع البيولوجي.
15. ضرورة تطوير النظام المالي الحالي ليصبح قادرا على تحقيق الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج لدعم تنفيذ التنمية المستدامة وحشد الموارد المالية اللازمة وتعزيز النزاهة والحوكمة.
16. تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بأطيافه المختلفة.
17. ضرورة العمل على تحقيق استقرار المنطقة العربية والتعامل مع تداعيات الإضرابات السياسية في بعض الدول العربية وتداعياتها بعيدة الأجل على تحقيق التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص بقضايا استيعاب اللاجئين لدى الدول المستضيفة.

خاتمة:

ومـن هنـا يـأتي اهميـة ودور مراكـز الفكـر العربيـة في الترويـج والوعـي بأهـداف التنميـة المسـتدامة ، وأهميـة الاسـتثمار في الفكـر لمواجهـة متلازمـة الفـوضى والتخريـب، والربـط بـين الأمـن والإصـلاح والتنميـة؛ مـن أجـل اسـتدامة التقـدم والاسـتقرار. مـع اهميـة إنشـاء قاعـدة بيانـات مشـتركة بـين مراكـز الدراسـات لإثـراء العمـل البحثـي والشراكـة المتنامية، والاهتـمام بعمـل الانشـطة التراكميـة وفـق رويـة منهجيـة موحـدة لصياغـة وتعزيـز الاهـداف الخاصـة بالتنميـة المسـتدامة مـن اجـل صالـح ورخـاء الانسـان العـربي والامـة العربيـة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

دور مراكز البحوث والدراسات العربية في دعم وتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

تقديم: الدكتورة/ رغدة البهي

مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة ورئيس وحدة الأمن السيبراني بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

يهدف عديد من المراكز البحثية إلى توظيف البحث العلمي لخدمة الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الوحدات البحثية المختلفة، وتعظيم دورها الريادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال المشاركة في عدة مبادرات، وإنجاز المشروعات البحثية، بهدف تنمية الوعي بتلك الأهداف، ودراسة المعوقات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وفي ذلك الإطار، يمكن الوقوف على دور مراكز البحوث والدراسات العربية في دعم وتعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

تأسيس مراكز أبحاث عربية معنية بالتنمية المستدامة:

ومن الأمثلة على ذلك: مركز التنمية المستدامة التابع لكلية الآداب والعلوم بجامعة قطر. وهو المركز الذي يقوم بإجراء البحوث على الغذاء، وأمن المياه، والطاقة، والحفاظ على البيئة، وإدارة المخلفات، وذلك لمواجهة تحديات التنمية المستدامة. وطبقًا لرؤيته، يطمح المركز لدفع عجلة البحوث بينية التخصصات

لتحقيق التوازن بين التنمية البشرية والحفاظ على الموارد الطبيعية. أما رسالته، فهي العمل على حل القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة في قطر ومنطقة الخليج، وخاصة قضايا الغذاء، وأمن المياه، والحفاظ على البيئة وتطوير الطاقة البديلة.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا، مركز التنمية المستدامة بالجامعة الأمريكية في مصر، والذي تأسس في عام 2012، للمساهمة في مواجهة التحديات المتعلقة بالاستدامة في مصر. حيث يعد المركز حلقة وصل بين الأطراف المختلفة ويعمل كجزءٍ من منظومةٍ طموحةٍ وشاملةٍ لتطوير الاستدامة، لمواجهة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في مصر والمنطقة. ويرتكز عمل المركز على فهم الطبيعة المتداخلة لتحديات الاستدامة، ويسعى لفهم وحل المشكلات المعقدة المتصلة بالعملية التنمية في مصر والمنطقة على نطاقٍ أوسع.

كما أنشات جامعة هليوبوليس "مركز التميز للتعليم من أجل التنمية"، والذي تم تأسيسه في عام 2014. وفي إطار مبادراته، استهدف المركز المدارس التابعة لليونسكو في أنحاء مصر لدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار المناهج التعليمية. كما أسس المركز جامعة الطفل، وهو مشروع ممول من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، بهدف تعزيز قدرات الطلاب وإشراكهم في بيئة الجامعة، حيث يمكنهم تلقي معرفة عملية حول علوم جامعية مختلفة. ويتعرض الطلاب لموادٍ دراسيةٍ حول: المياه، والطاقة، وعلم المصريات، والصحة، والتنوع الحيوي، والفنون، والإنسانيات، عبر وضع أنشطة ذات علاقة بالموضوعات المختلفة في سياق التنمية المستدامة. وهذه الأنشطة التي وضعها المركز ستنفذ في 24 جامعة مصرية.

تأسيس مراكز نوعية:

تتعدد المراكز البحثية العربية النوعية المعنية بتحقيق أهداف بعينها من أهداف التنمية المستدامة، وهي المراكز البحثية التي تستعصى على الحصر بطبيعة الحال. ويمكن الإشارة إلى بعض أمثلتها على صعيد البيئة واستخدام المحيطات والمياه لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك على شاكلة اتحاد مراكز الدراسات والبحوث العربية، الذي أسسه "مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

"دراسات" لخدمة قضايا السلام والتنمية، ومواجهة التحديات التي تواجه الدول العربية.

كما يقوم "معهد البحوث للبيئة المستدامة بالجامعة الأمريكية" في مصر على سبيل المثال بخدمة المجتمع ودعم الأبحاث في مجال البيئة المستدامة وذلك في كل من: مصر، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. بجانب تعزيز فكرة الاستدامة في مجموعة من البيئات المختلفة في مصر والمنطقة العربية بأكملها، سواء كانت هذه البيئة ريفية أم حضرية، صحراوية أم معتدلة، وذلك من خلال مجموعة من الأبحاث التطبيقية، ومناهج التعليم، والبرامج التدريبية.

وفي رؤية "مركز التميز البحثي في الدراسات البيئية"، بجامعة الملك عبد العزيز بالسعودية، تواجه البيئة بمصادرها المتنوعة من: ماء، وهواء، وتربة عدة تحديات نتيجة للملوثات التي تجاوزت المعدلات المقبولة. وامتد ذلك التأثير ليشمل تدهور مصادر البيئة بصفةٍ عامة، وصحة الإنسان والكائنات الحية بصفة خاصة. وحيث أن التدهور البيئي وصل الى مستويات عالية في العالم، كما إن إعادة التوازن البيئي لن تتحقق إلا باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة، ومشاركة جميع قطاعات المجتمع المدني، لتقديم الحلول الملائمة لمواجهة هذا التدهور، وذلك من أجل الاحتفاظ بحق الأجيال الحالية والمستقبلية من الثروات الطبيعية، وتوفير لهم بيئة آمنة ونظيفة، تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

إعداد الدراسات والبحوث:

فعلى سبيل المثال، قام "مركز الحد من المخاطر والدراسات البيئية" بجامعة القاهرة (وهو كيان علمي بحثي بالجامعة، يستهدف تقديم خدماته للمجتمع في مجالات التصدي للمشكلات البيئية المختلفة، ودراسات التخطيط العمراني، والتوسعات الصناعية والإدارة البيئية السليمة للمواد الخطرة، وإدارة المياه ومجابهة تلوث الهواء مع الحد من الانبعاثات الضارة) بعمل دراساتٍ حول تقييم الأثر البيئي لعددٍ من المشروعات الصناعية والبترولية، وإعداد السجلات البيئية والقياسات

لعـدد مـن الـشركات والمصانـع، وتنظيـم دورات تدريبيـة للعاملـين بالمركـز في مجـالات العمـل البيئـي.

وبجانـب ذلـك، شـارك المركـز في عـدة مشروعـات قوميـة، مـن بينهـا: مـشروع الشـبكة القوميـة لرصـد ملوثـات الهـواء عـلى مسـتوى الجمهوريـة، ومـشروع إعـداد المخططـات التنفيذيـة الرئيسـية لإدارة المخلفـات الصلبـة لمحافظـات الشرقيـة، والسـويس، والفيـوم، وبنـى سـويف (البرنامـج الوطنـي لإدارة المخلفـات الصلبـة)، ومـشروع دعـم الوكالـة الألمانيـة للتعـاون الـدولي لجهـاز تنظيـم إدارة المخلفـات بالتعـاون الوكالـة الألمانيـة للتعـاون الـدولي(GIZ) ، ومـشروع الأعـمال الاستشـارية لإعـداد الدراسـات الجيولوجيـة والجيوتقنيـة لمدينـة سـوهاج الجديـدة.

الشراكة مع مختلف الجامعات المعنية:

فقـد إتجـه "مركـز الحـد مـن المخاطـر والدراسـات البيئيـة" -عـلى سـبيل المثـال- للعمـل مـع بعـض المحافظـات والـشركات الصناعيـة لعمـل دراسـات المسـح البيئـي، إلى جانـب توقيـع بروتوكـولات تعـاون مـع كليـة العلـوم بجامعـة القاهـرة للاسـتعانة بخـبرات الكليـة في الخطـة العمليـة لتشـغيل الأجهـزة والوحـدات التابعـة للمركـز، وعمـل مشروعـاتٍ بحثيـةٍ مشـتركة، بجانـب توقيـع بروتوكـول تعـاون مـع الهيئـة العامـة للتنميـة الصناعيـة، للاسـتفادة مـن خـبرات المركـز في إجـراء القياسـات البيئيـة اللازمـة للمنشـآت الصناعيـة، ومـدي اسـتيفاء تلـك المنشـآت للاشـتراطات البيئيـة الخاصـة بممارسـة النشـاط.

إقامة المؤتمرات:

تتعـدد المؤتمـرات المحليـة والإقليميـة والدوليـة التـي تنظمهـا المراكـز البحثيـة فيـما يتصـل بالتنميـة المسـتدامة، ومـن أبـرز المؤتمـرات في هـذا الصـدد المؤتمـر الـدولي للتنميـة المسـتدامة والأمـن الاقتصـادي العـربي برعايـة معهـد البحـوث والدراسـات البيئيـة، والاتحـاد العـربي للتنميـة المسـتدامة والبيئـة، والـذي انعقـد في 8 مايـو 2018.

كـما نظمـت شـعبة البحـوث الهندسـية بالمركـز القومـي للبحـوث كأكـبر مؤسسـةٍ بحثيـة في مـصر، بالتعـاون مـع المنظمـة العربيـة للتنميـة الصناعيـة والتعديـن التابعـة

لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو"، واللجنتين الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعتين للأمم المتحدة "إسكوا"، وكذا المنظمة السويدية للتنمية والتعاون الدولي "سيدا"، فعاليات المؤتمر الصناعي العربي الدولي، تحت شعار "خطوات نحو التنمية الابتكارية المستدامة في مايو 2018.

وقد صاحب المؤتمر معرض صناعي، تعرض فيه المنتجات الوطنية من الصناع المصريين فى القطاعات الهندسية المختلفة، وكذلك معرض لمنتجات المبتكرين والباحثين من المراكز البحثية المختلفة. ويضم المؤتمر نخبة متميزة من الخبراء والأكاديميين من مصر والدول العربية والأجنبية، بهدف تسليط الضوء على واقع وتحديات الصناعة العربية، وتحديد التوجهات التنموية المستقبلية في المنطقة، والتباحث حول دفع التنمية المستدامة، ودعم التطورات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية، كما أنه يتواكب مع التوجه العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المحاضرات العامة لنشر الوعي:

تعقد مراكز البحوث عدداً من المحاضرات لنشر الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها سواء من قبل المتخصصين بتلك المراكز، أو من خلال إتاحة المجال للوزراء وأجهزة الدولة المعنية لنشر الوعي بتلك الأهداف من خلال منصات المراكز البحثية. فعلى سبيل المثال، عقدت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر يوم الاربعاء 15 مايو 2019 محاضرةً تعريفيةً حول البحث العلمي، وربطه باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، بالمركز القومي للبحوث، ضمن سلسلة المحاضرات التعريفية التي تعقدها الحكومة في إطار الحوار المجتمعي الذي أطلقته حول تحديث استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

التعاون مع الجهات الحكومية المختلفة:

تتجه الدول للشراكة مع مختلف المراكز البحثية كوسيلةٍ لنشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة، والإنجازات التي حققتها مختلف الدول العربية، وذلك من خلال سلسلةٍ من ورش العمل والندوات بالمراكز البحثية. فعلى سبيل المثال، اتجهت وزارة

التخطيط المصرية إلى الاستفادة من مختلف المراكز البحثية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في أوجه عدة منها: عملية تحديث رؤية مصر 2030 التي قامت بها وزارة التخطيط، وذلك لتواكب تطورات المرحلة وضمان اتساق الاستراتيجية مع كلٍ من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة أجندة 2030، وأجندة أفريقيا 2063، بجانب مواكبة التغيرات التي طرأت على الاقتصاد المصري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 2016.

ويتأتى ذلك من قيام المراكز البحثية بتحليل الواقع، وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع جديد أو تطوير الواقع الحالي إلى مستوى أفضل، وفق مرجعيات أكاديمية واستراتيجية بعيدًا عن الارتجال، أو النظرة الأحادية. كما يتأتى أيضًا من أهمية مشاركة المراكز البحثية في نشر أهداف التنمية المستدامة باعتبارها شريكًا علميًا موثوقًا بقدرته على تقديم الدعم في نشر الوعي لدي المواطنين وخاصة الشباب حول أهداف الرؤية وأهمية تحقيقها.

وختامًا، تواجه مراكز الفكر والبحوث العربية تحدياتٍ جمة تقوض من قدرتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولعل من أبرزها: الندرة العددية في المراكز المعنية بالتنمية المستدامة، وعدم قدرتها على تسويق أنشطتها وما تضطلع به من أدوار بما يحقق الانتشار، وضعف الميزانيات المخصصة لها للاضطلاع بأهدافها، وضف انتاجها الفكري، والاهم ضعف قدرتها على التنسيق مع مختلف الجهات والأجهزة الحكومية المختلفة المعنية بالتنمية المستدامة، ومع بعضها البعض.

ولتفعيل دور مراكز البحث والفكر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يقترح إنشاء "حاضنة لمراكز الفكر"، تكون أشبه باللجان العامة للتنمية المستدامة ولكن بشكلٍ غير تقليدي، كي تكون قادرة على جلب التمويل من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومختلف الحكومات المعنية، انطلاقًا من تعدد الجهات المعنية بالتنمية المستدامة. على أن تضم الحاضنة لجانًا نوعيةً متخصصةً طبقًا لأهداف التنمية المستدامة.

على أن تتولى تلك الحاضنة مهمة الشبكة الجامعة لمراكز الفكر المعنية بالتنمية المستدامة، ويكون لها منصات إلكترونية يتاح عليها الجهود الحكومية في تقاريرٍ سنوية (مع تعديل الأطر التشريعية والقانونية لإجبار الحكومات على تقديم تقارير سنوية)، بجانب جهود مراكز الفكر والبحوث على صعيد التنمية المستدامة.

وتتولى تلك الحاضنة مسئولية الترويج لأهداف التنمية المستدامة لنشر الوعي بها، من خلال عدد من المؤتمرات الدولية وورش العمل بحضور إعلامي، بجانب استهداف الشباب للمساهمة في إعادة تعريف المفاهيم ذات الصلة بالتنمية، والاتجاه للمدارس لدمج أهداف التنمية المستدامة مع المقررات الدراسية. والأهم من ذلك بناء القدرات المؤسسية لمراكز الفكر، وإتاحة المعلومات الضرورية.

كما لابد من التأكيد على طبيعة الدور التكاملي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ فلا يمكن لمنظمةٍ واحدة أو حكومة بمفردها أن تحقق تلك الأهداف بما في ذلك المراكز البحثية. إذ تمثل الشراكات بُعدًا أساسيًا في سبيل تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على تنوعها. كما تشكل الوكالة وشركاؤها عنصرًا مهمًا في جدول أعمال التنمية المستدامة العالمي لتحقيق أهدافها الإنمائية والعمل معها من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وبالله التوفيق والسداد

دور الشباب في توجيه الفكر العربي إلى الاستدامة واستشراف المستقبل

تقديم:الأستاذ/ خالد محمد السيد

خبير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي
ومدير عام شركة سينرجيز لخدمات الأبحاث والاستشارات
ودعم اتخاذ القرار.

تحدث الأستاذ خالد السيد، مدير عام مركز الفكر "سينرجيز" عن تجربة العمل مع إدارة التنمية المستدامة بجامعة الدول العربية ودور الشباب في مراكز الفكر لتحقيق التنمية المستدامة.

أوضح الأستاذ خالد إن الاستدامة تعني المستقبل، وان أهم المستثمرين في يومنا هذا هم الشباب. وفي هذا الصدد، أشار انه من واجبنا أن ننظر الى الأشياء من منظورهم ونتحدث إليهم بلغتهم.وأضاف الى ذلك، معاناة الوطن العربي من فقر في البيانات وإن بعض البيانات المتاحة تكون إما غير صحيحة آو غير مستحدثة او محجوب لأسباب امنية فلا تفيد صانع القرار.

جدير بالذكر بأن، أصبحت البيانات في العالم أكبر مورد لتتخطي النفط. وذكر انه في 2008 بلغ مجموع بيانات العالم (DataSphere) 2 zettabyte ليصبح في 2018 33 zettabyte ، ومن المتوقع ان ينمو الى 175 zettabyte في عام 2025.

تعد البيانات في حد ذاتها مادة خام ودورنا النهائي كمراكز فكر تحويلها وصقلها وتحليلها إلى منتج نهائي، من خلال تحليلها بدقة وواقعية لربطها بالواقع. والأهم من ذلك، كيفية الفصل بين البيانات الصحيحة والبيانات الخاطئة التي يتم

تداولها سواء عن قصد او عن غير قصد لتوفير أكبر قدر من الدقة وتمكين صانع القرار من اتخاذ قرارات ووضع استراتيجيات بناء على أحدث المعطيات.

علاوة على ذلك، أصبحت التكنولوجيا عنصرًا حاسمًا في عملية صنع القرار التي بدأت بعض الدول العربية في دمجها في أعمالها، ومع ذلك لا يزال أمامنا طريق طويل. عقبة أخرى، تواجهها الدول العربية هي الحاجة إلى تحديث البيانات من أجل استخدامها حاليا. وأيضًا يلزم أن يكون صناع القرار قادرين على الوثوق بالتكنولوجيا أكثر ومؤمنين بفوائدها لأنها عنصر أساسي في تحليل البيانات. ومن هنا يأتي دور مراكز البحوث التي تعمل كمحرك رئيسي في التأثير على صناع القرار. فكما شهدنا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وبريكسيت كان لدور التكنولوجيا والبيانات عاملاً اساسياً في التأثير عبر مركز واحد كان له تأثير على حياة اكثر من 300 مليون فرد عن طريق توظيف البيانات لدعم اتخاذ قرارات استراتيجية.

مع كون البيانات عاملاً اساسياً لصناع القرار، يأتي دور حماية البيانات فتصبح حمايتها على المستوى الإقليمي والوطني والشخصي هي مسألة أمن قومي لابد ان تلتفت له الحكومات.

دور الشباب :

من المتوقع أنه بحلول عام 2025، سيكون لكل فرد 5,000 احتكاك يومي بالتكنولوجيا عبر اجهزة الكترونية في اليوم الواحد. من أجل فهم هذا بشكل كامل، يأتي دور الشباب، دور الابتكار. مثال لذلك، توظيف خريج جديد ووضعه في بيئة تسمح له بإطلاق العنان لأفكاره حتى يمكن أن يكونوا بمثابة أساس في العالم العربي.

ومع ذلك، فإننا نفتقر إلى التطبيق البنآء لهذا في غالبية الوطن العربي، رغم ظهور بعض البلدان تتبع بالفعل هذا المسار. بدأت بعض الدول بالفعل في التواصل مع الشباب والاهتمام بهم بل وتمكينهم في مناصب رفيعة بالدولة إيماناً بهم وبقدراتهم. يعمل هذا على تعزيز عنصر الابتكار في بلادنا العربية في كل جانب ممكن، ويجب علينا كمراكز فكر البدء في الالتزام بذلك النهج المستدام لصالحنا في عملية التطوير والتحديث.

نتيجة تعامل مراكز الفكر ومراكز البحوث في الكثير من المجالات والقضايا الحديثة يمكن ان تتحول مراكز الفكر ومراكز البحوث الى أكبر حاضنة وصانعة لكوادر حكومية يمكنها ان تكون مسؤولة عن اتخاذ القرارات ووضع السياسات المستقبلية.

ولهذا السبب ينبغي على مراكز الفكر والهيئات الحكومية أن تعمل يداً بيد لتدريب وتبادل المعرفة بين الطرفين. لأنه إذا وظفت الشباب بطريقة منهجية تعتمد على الأبحاث العلمية، يصبح لدينا شباب قادرين على اتخاذ قرارات وقيادتنا الى مستقبل أفضل.

المنظور المتكامل للبحث وتوليد الفكر احدى اهم الأشياء المرتبطة بالتنمية المستدامة، حيث انه لا يمكن ان نأخذ شيئا دون اخذ الآخر. مثال على ذلك، فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة حيث يوجد 17 هدفًا يحتاجون إلى تحقيق، لا يمكن لدولة أن تحقق فقط 3 أهداف، لأن هذا سيؤدي إلى الفشل بدلاً من النجاح. ولكن الأفضل ان تعمل الدول على تحقيق تحسن على مستوى ال17 هدف لأن التأثير التراكمي الذي يخرج يعتمد على تحقيق الرخاء والسلام للفرد والمجتمع والمنطقة بأجمعها.

شارك الأستاذ خالد السيد بالتجربة النموذجية لشركة سينرجيز مع إدارة التنمية المستدامة بجامعة الدول العربية والتي تقوم على تحديث الإطار العربي لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم الإدارة بوجه عام في الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف المنوطة بها. كما أعرب الأستاذ خالد عن أهمية الدور الذي تلعبه الإدارة بقيادة معالي السفيرة الدكتورة ندى العجيزي في وضع إطار مثمر لعلاقة الشراكة بين الشركة والإدارة للوصول الى أفضل النتائج. يشكل هذا النموذج مثال على إمكانية التعاون ما بين مراكز الفكر والأبحاث مع مؤسسات دولية ووطنية لدعم اتخاذ القرار.

مراكز ومؤسسات الفكر العربي والدور الذي تقوم به بين المسؤولية والتوظيف

تقديم: الصحفي/ السيد هاني

نائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية المصرية والكاتب المتخصص في الشئون الدولية عضو المجلس المصري للشئون الخارجية .والاستشارات ودعم اتخاذ القرار.

اسمحوا لي أن أبدأ أولا بتوجيه الشكر الى معالى الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط ، على رعايته "ورشة العمل" هذه ، التي تعقد اليوم في رحاب الأمانة العامة للجامعة تحت عنوان "مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة" ..

كما أتوجه بالشكر الى سعادة الوزير مفوض الأستاذ الدكتور علاء التميمي مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة الدول العربية ، والمسئولين بقطاع الإعلام والاتصال بالجامعة على الجهود التي بذلوها لتنظيم هذه "الورشة" .. التي تأتى في توقيت هام تبذل فيه الجهود الدولية على كافة المستويات لتحقيق التنمية المستدامة ، بأبعادها الثلاث : الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ..

و"الشكر" إن كان واجبا على الاستضافة وحسن التنظيم .. فلابد أن يسبقه "التقدير والعرفان" بهذا الدور الكبير الذى تقوم به إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة الدول العربية في إثراء الثقافة العربية .. سواء بالبحوث التي تقوم بها .. أو بتنظيم الندوات وورش العمل التي تجمع النخب المثقفة في عالمنا العربي .. وتثير بينهم "عصفا فكريا" حول مختلف القضايا التي تواجه شعوبنا ..

لابـد أن أتوجـه بتحيـة إكبـار وتقديـر لمعـالى الأمـين العـام لجامعـة الـدول العربيـة السـيد أحمـد أبـو الغيـط عـلى قـراره بإنشـاء "إدارة البحـوث والدراسـات الاسـتراتيجية" .. التـي أحسـبها فتحـا جديـدا في الـدور الـذى تقـوم بـه الأمانـة العامـة للجامعـة .. فتحـا أتـاح الفرصـة لأول مـرة للمثقفـين العـرب .. لـكى يشـاركوا بالفكـر والبحـث والدراسـة في إثـراء العمـل العـربي المشـترك ..

لابـد هنـا أن نذكـر أنهـا المـرة الأولى منـذ إنشـاء جامعـة الـدول العربيـة التـي تفتـح فيهـا أبـواب الجامعـة للنخـب العربيـة المثقفـة .. مـن غـير المسـئولين الرسـميين .. ليكـون للمثقـف العـربي مكانـا في الجامعـة يقـف فيـه الى جانـب السـياسي .. يدعمـه ويقويـه ..

السادة الحضور :

لعـل اختيـار موضـوع "ورشـة العمـل" التـي نحـن بصددهـا اليـوم ، حـول "مراكـز الفكـر العربيـة والتنميـة المسـتدامة" .. يوفـر لنـا فرصـة لـكى نتحـدث بصراحـة عـن الحـال التـي أصبحـت عليهـا مراكـز الفكـر العربيـة ..

فبينـما تعمـل بعضهـا بـكل جـد وإخـلاص في البحـث العلمـي ، وتعـد حصونـا قويـة في مواجهـة التحديـات المعاديـة لثقافتنـا ومصالـح شـعوبنا ..

نجـد بعضهـا قـد تخلـت عـن المنهـج العلمـي السـليم في البحـث والدراسـة والتحليل.. وخرجـت مـن محـراب البحـث العلمـي النزيـه ، الى ملاعب السياسـة ..

فاستبدلت أوراق البحث العلمي بأوراق الأجندات السياسية..!!

• لابـد أن نعـترف أن الحـروب الإعلاميـة التـي تـدور رحاهـا اليـوم في مناطـق كثـيرة مـن العـالم .. تعتمـد في الحصـول عـلى وقودهـا بصفـة أساسـية عـلى مـا تنتجـه لهـا مراكز البحـوث والدراسـات السياسـية والاقتصاديـة .. التـي أصبـح بعضهـا يلـف الأكاذيـب في أوراق البحـث العلمـي .لتخـرج إلى النـاس وكأنهـا حقائـق علميـة لا يتطـرق إليهـا الشـك !

• لقـد عانـت مـصر كثـيرا في العقـود الماضيـة .. مـن توظيـف بعـض مراكـز الفكـر العربيـة للهجـوم عليهـا ، بعـد أن وقعـت اتفاقيـة السـلام مـع إسرائيـل .. حيـث قامـت هـذه المراكـز بعمليـة تضليـل واسـعة للـرأي العـام العـربي .. اعتمـدت فيهـا عـلى قلـب الحقائـق وتزييـف التاريـخ .. مـن أجـل الطعـن في مـصر .. وفى زعيمهـا الراحـل العظيـم أنـور السـادات ..

• كم من رسائل ماجيستير ودكتوراه .. المفترض أنها رسائل علمية .. بينما هي لا تحوى سوى الأكاذيب والافتراءات على مصر ..!

• إن من حق كل إنسان أن يرفض السلام مع اسرائيل .. ويشجب زيارة الرئيس الراحل أنور السادات الى القدس .. ويدين كل من رافقوه فى هذه الزيارة .. ويصف السادات بما شاء من أوصاف ..

- بشرط أن يظل كل ذلك في دائرة "الآراء الشخصية" .. !

- أما أن يقوم البعض بوضع "الآراء الشخصية" في قالب علمي ، لكى تتحول الى "حقائق علمية" .. فتلك هي "الكارثة" ..!

لعل ما سبق يكشف لنا إلى أي مدى نحن الآن في حاجة إلى مراكز علمية وبحثية جادة .. تعمل بإخلاص في خدمة قضايانا الوطنية .. وعلى رأسها بالطبع قضية التنمية المستدامة ، التي أصبحت تمثل حاجة ملحة لشعوبنا العربية .. بل لشعوب العالم كله بعد أن تزايدت معدلات الفقر ، وانتشرت المجاعات والأمراض ، مما دفع الأمم المتحدة إلى عقد قمة عالمية للتنمية المستدامة في سبتمبر عام 2015 .. كما قامت جامعة الدول العربية من جانبها بإطلاق العديد من المبادرات ، وإعداد الاستراتيجيات ، وإصدار القرارات التي من شأنها دعم العمل العربي المشترك لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 ..

السادة الحضور :

إن الأوضاع السياسية التي أصبحت تشهدها المنطقة العربية اليوم .. تلقى بمسئولية كبيرة على مراكز الفكر والبحث والدراسات .. لتقوم بدورها القومي فى جمع شتات الأمة العربية التي مزقتها الخلافات السياسية .. وفتحت أبواب المنطقة على مصراعيها للتدخلات الأجنبية ..!

• غير أن هذا الدور لا يمكن أن يكتمل إلا بدور تقوم به وسائل الإعلام العربية التي أدعوها إلى وقف الحملات الإعلامية ضد بعضها البعض .. وأن تتحمل مسئوليتها في التصدي للتحديات التي تواجه الشعوب العربية ..

• إنني كصحفي عربي أشعر بالأسف الشديد .. لتراجع الدور الذى يقوم به مجلس إدارة اتحاد الصحفيين العرب تجاه قضايانا العربية ..

• إنني من هنا .. من قلب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .. أدعو مجلس إدارة اتحاد الصحفيين العرب لأن يعقد مؤتمرا طارئا في مدينة القدس .. في باحة المسجد الأقصى الشريف .. تحت لافتات تؤكد عروبة القدس .. وأن القدس لنا .. والمسجد الأقصى هو بيتنا .. وأن تقوم وسائل الإعلام العربية من صحف وفضائيات ووكالات آنباء بتغطية واسعة لهذا الاجتماع .. الذى ينبغي أن يستمر في حالة انعقاد دائم .. حتى يتحرك المجتمع الدولي معنا ويشاركنا النضال من أجل تحرير القدس من الاحتلال الصهيوني ..

• لا يجب أن نترك إخواننا المقدسيين وحدهم .. يتصدون لجحافل الصهاينة الذين يغلقون أبواب المسجد الأقصى في وجوههم كلما ذهبوا إلى الصلاة ..!

• إنني أطالب أعضاء مجلس إدارة اتحاد الصحفيين العرب بالتوجه الى القدس .. وأداء الصلاة في المسجد الأقصى مع إخواننا الفلسطينيين .. ومخاطبة أعضاء الاتحاد العالمي للصحفيين من قلب القدس .. وتذكيرهم بقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية .. خاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 الصادر في 20 أغسطس عام 1980 الذى يمنع دول العالم من إقامة سفارات لها بمدينة القدس ..

• إن على الصحفيين العرب أن يكونوا فى مقدمة زحف الشعوب العربية لتحرير القدس ..

• لن تتحرر القدس بمقالات الصحف.. والبرامج التليفزيونية.. ما لم تكن هذه المقالات والبرامج.. انعكاسا لتواجد حقيقي للصحفيين العرب على أرض القدس..

• إن عدم الذهاب إلى أرضنا المحتلة في فلسطين بدعوى عدم التطبيع مع إسرائيل .. هو موقف غير صائب ويستحق إعادة النظر فيه ..

• هنا لابد أن أشير الى مقولة الرئيس الفلسطيني محمود عباس .. التي جاءت على لسانه أكثر من مرة خلال خطاباته أمام مجلس جامعة الدول العربية .. عندما قال : "زيارة السجين لا تعنى التطبيع مع السجان" ..!

السادة الحضور :

إذا كنا نتحدث اليوم عن دور مراكز الفكر العربية في التنمية المستدامة .. فإن هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل مناخ صحفي .. انتشرت فيه الشوائب .. وفتحت فيه النوافذ الخلفية لمنح عضوية نقابات الصحفيين العربية الى المتطفلين على المهنة الذين أساءوا إليها بسلوكياتهم ..!

السادة الحضور :

إن المسئولية الملقاة اليوم على المثقفين العرب .. تفرض عليهم التعاون معا من أجل رأب الصدع العربي .. والتكاتف في وجه التحديات .. وخلق البيئة السياسية والاجتماعية المناسبة لانطلاق برامج التنمية المستدامة .. في كل ربوع الوطن العربي..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجلسـة الثالثـة:

1. ورقة علمية بعنوان: « العمل الفكري والقطاع الشبابي »

قدمها الدكتور/ كايد مصطفى هاشم- نائب الأمين العام للشؤون الثقافية لمنتدى الفكر العربي.

2. ورقـة علميـة بعنـوان: «أزمـة مـوارد الميـاه في الوطـن العـربي والعـالم وسـط تحديـات التنميـة المسـتدامة «،

قدمها الدكتور/ عمر الحسيني- مدرس الهندسة البيئية والتنمية المستدامة بجامعة أوسلو والباحث في المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

3. ورقـة علميـة بعنـوان: «الارتقـاء بالبحـث العلمـي ونـشر الوعـي كأداتـين لتحقيـق التنميـة المسـتدامة: خـبرة مركـز البحـوث والدراسـات السياسـية وحـوار الثقافـات»

قدمتها الأستاذة/ علياء وجدي- المدير التنفيذي لمركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات- جامعة القاهرة.

4. ورقـة علميـة بعنـوان: «مراكـز الفكـر العربيـة اسـتثمار اسـتراتيجي لنـشر وتحقيـق ثقافـة التنميـة المسـتدامة «

قدمها الباحث الإعلامي/ عبد المنعم حلاوة- صحفي في هيئة الإذاعة البريطانية.

5. ورقـة علميـة بعنـوان: «مراكـز الفكـر العربيـة ودورهـا في إحـداث التغـير العـربي عـلى المسـتوى الاقتصـادي والاجتماعـي»

قدمها الدكتور/ محمد النسور- وزير مفوض مدير إدارة التفتيش بقطاع الرقابة الإدارية والمالية.

الجلسة الثالثة

قدم وزير مفوض /أ.د. علاء التميمي عرضا موجزا عن تجربة الأمانة العامة بإنشاء المرصد الإعلامي للتنمية المستدامة على موقع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

تضمنت الجلسة الثالثة خمسة أوراق علمية، على النحو الثاني:

العمل الفكريّ وتعزيز مشاركة الشباب والمرأة في التنمية المستدامة

تقديم: كايد مصطفى هاشم

نائب الأمين العام للشؤون الثقافية- منتدى الفكر العربي- عمّان/ الأردن.

تُظهر العديد من المؤشرات ونتائج استطلاعات ودراسات صادرة عن منظمات دولية وإقليمية ومراكز بحث، معنية بالتحولات في المشهد العربي وتداعياتها منذ مطلع الألفية الثالثة، زيادة الاهتمام بقضايا الشباب والمرأة في هذه المنطقة والوعي بتحدياتها الحالية والمستقبلية، ولاسيما في مجال تعزيز المشاركة الشبابية وكذلك مشاركة المرأة في التغيير الإيجابي على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي مما يتعلق بأولويات التنمية المستدامة.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذه القضايا بأي حالٍ من الأحوال لا تنفصل عن قضايا تندرج في صلب ما يشكّل قضايا مطلبيّة للقطاعات والشرائح الاجتماعية كافة، وخاصة في مجالات جودة التعليم والتدريب والتأهيل، وتوفير فرص العمل، والأمان الوظيفي والحماية الاجتماعية، والمشاركة الاقتصادية الفاعلة، والاستجابة لمتطلبات التنمية البشرية، فضلاً عن الرعاية والخدمات الصحية، وجوانب خدماتية أخرى من نقل وطاقة مثلاً، ووجود تمثيل للقطاع الشبابي وقطاع المرأة في الحياة العامة، والمشاركة في صنع السياسات والاستراتيجيات ورصدها وتقييمها، وإدارة التنوع الثقافي، والتحرر من التمييز والإقصاء، والحماية من الجريمة والعنف،

وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والنساء، واستخدام التكنولوجيا، والتحديات البيئية[1]، وغير ذلك من قضايا ومسائل حياتية ومعيشية.

ويُلاحظ أن النخب المتعلِّمة العربية - بمن فيها الشباب وقادة الرأي بينهم - أصبحت في هذه المرحلة أكثر وضوحاً وتحديداً في التعبير عن مظاهر المشكلات التي تواجه مجتمعاتهم على الصعيد التنموي وتشخيص أسبابها، سواء أكانت مشكلات اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم ثقافية، بيد أنها لا تفتقد في كثيرٍ من الأحيان، وإنْ اقترنت بالنقد والإحباط، بروحٍ من الإيجابية الموضوعية وربما المُبادِرة إذا وَجَدت الفرص مُهيأةً للإسهام أو المشاركة الحقيقية في العملية التنموية، والمشاركة أيضاً بتقديم تصوّرات وأفكار وحلول مقترحة لمعالجة الفجوات في البِنى الاجتماعية المأزومة، التي ترتبت عليها أزمات متداخلة أثَّرت على فرص الاستفادة من الطاقات الشبابية العربية وتطويرها. وهذا ما يستخلص من مجموع أعمال المؤتمرات الشبابية العربية التي بادر بها منتدى الفكر العربي منذ عام 2004، وما تزال تعقد دوراتها مرة كل سنتين.[2]

يشير « تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 » إلى أن نسبة مشاركة الشباب في المنطقة العربية في القوى العاملة لا تتجاوز 24% ، وتنخفض إلى ما دون 18% بين الشابات، ويُعد هذا المعدل الأدنى عالمياً [3]. وهناك بعض الأرقام في مصادر أخرى تتحدث عن أن متوسط مشاركة المرأة العربية ككل في قوى العمل لا يزيد على 20% مما يدعو إلى المناداة بالعمل على زيادته إلى حوالي 40% [4]

لقد تصاعدت نسبة البطالة بين الشباب لتصل إلى ما يقارب 30% قبل ثلاثة أعوام . ويمضي كثيرون من الشباب المؤهلين تأهيلاً تعليمياً عالياً في البلدان العربية فترة تزيد بمعدلها عن السنة ونصف السنة في انتظار وظيفة في القطاع العام، فيما يضطرون لقبول عمل غير مستقرّ في القطاع غير الرسمي أو القطاع الخاص،

(1) ينظر: الملخص التنفيذي لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: «الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغيّر». المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، طبع في لبنان، ص21.

(2) ينظر: «المؤتمرات الشبابية -2004 2010 (خلاصات وتقارير)»، إعداد وتحرير: كايد هاشم، منتدى الفكر العربي، عمّان، 2012، وباقي كتب هذه المؤتمرات وسيشار إليها في الهوامش التالية.

(3) الملخص التنفيذي لتقرير التنمية الإنسانية العربية (سبقت الإشارة إليه)، ص19.

(4) «الميثاق الاقتصادي العربي». منتدى الفكر العربي، عمّان، 2015، ص41.

وغالباً بأجور منخفضة وشروط عمل سيئة، بسبب أنظمة الحد الأدنى من الأجور والحماية الاجتماعية. هذا في الوقت الذي تحتاج فيه المنطقة العربية إلى إيجاد (60) مليون فرصة عمل لاستيعاب أعداد الداخلين الجدد إلى القوى العاملة وجعل معدل البطالة مستقراً [5].

أما المشاركة السياسية والمشاركة العامة للشباب وخاصة في البلدان التي تعيش مرحلة انتقالية في حياتها السياسية، فمن الواضح أنها تؤشر على أن أبناء هذا الجيل يتفقون على تحديد خريطة مستقبلهم ذات الشكل العربي الواحد، وهم أجدر بأن تُخصَّص حكوماتهم لهم الوقت والمساحة للاستماع إلى صوتهم . بل إننا نقرأ في مخرجات المؤتمر الشبابي العربي الخامس لمنتدى الفكر العربي عام 2012مطالبة وتأكيد للشباب بأهمية وجود مجلس حكماء عربي كان قد اقترحه سمو الأمير الحسن بن طلال رئيس المنتدى، ويضم هذا المجلس شخصيات عربية معنية بالشأن الشبابي، إضافة إلى قيادات شبابية عربية مؤثرة في دولها لتوجيه بوصلة المشاركة الشبابية والنهوض والتقدم في الاتجاه الصحيح نحو التطور والإنتاج[6]، فمن غير الحكمة أن لا يستثمر اهتمام الشباب المتزايد بالمشاركة السياسية وحتى بالنسبة لمَنْ يكبرونهم سنّاً، دون مأسسة لمشاركة رسمية بين الشباب الأفضل تعليماً، الذين «غالباً ما يقتصر نشاطهم على المشاركات في المظاهرات» أو حتى على التعليقات والمنشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

يضاف إلى ذلك أن النهوض الاقتصادي يتطلب انخراط العدد الأكبر من قوى العمل المتاحة في حقول العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن مفهوم المرأة بوصفها نصف المجتمع ينبغي أن ينعكس عملياً بتمكينها تعليمياً وتأهيلها بالتدريب، وتحريرها من القيود المصطنعة لتصل إلى نيل حقوقها الكاملة، وتصويب التشريعات المميزة ضدها، ومنع الممارسات التي تنتقص من حقوقها وإنسانيتها، وإتاحة الفرصة لها لتشارك في مختلف مجالات التنمية وبناء المستقبل العربي.[7]

(5) تقرير التنمية الإنسانية العربية (سبقت الإشارة إليه)، ص19 وص21.

(6) «المستقبل العربي في ضوء الحِراك الشبابي: خلاصات ونتائج المؤتمر الشبابي الخامس». تحرير: محمد سلام جميعان، منتدى الفكر العربي، عمّان، 2014، ص306.

(7) ينظر: «الميثاق الاقتصادي العربي» (سبقت الإشارة إليه)، ص 40-41، و»الميثاق الاجتماعي العربي». منتدى الفكر العربي، عمّان، 2012، ص24-25.

ولا شك بأن اقتراب وصول الدول العربية إلى الفرصة السكانية بحلول عام 2030 عندما يكون الشباب يشكلون الغالبية العظمى من عدد السكان في الدول العربية بنسبة تزيد على 70%، يفرض تخطيطاً سريعاً ومسبقاً لمواجهة هذا التحدي وتحويله إلى فرصة ثمينة لاستثمار الطاقة السكانية الشابة في الدفع بالنمو الاجتماعي والاقتصادي إلى أعلى المستويات، والوصول إلى عتبة الازدهار التي نادت بها خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة (2030) . وبعكس ذلك فإن هذه الطاقة يمكن أن تتحول إلى قنبلة موقوتة، مما يجد معه التطرف بيئة خصبة يتمدد فيها ويتغلغل موظِّفاً مشاعر الإحباط والخيبة واليأس والتمرد لأجنداته التدميرية وضرب الوحدة الاجتماعية[8].

وقد رأينا أن الكلفة البشرية للعنف والنزاعات المسلحة والإرهاب مما شهدته المنطقة العربية خلال العقد الحالي، تحمَّل معظمها الشباب والنساء والأطفال، فكانوا هم الأكثر عُرضة لآثار العنف والاضطرابات، سواء في الوقوع ضحايا لها، أو الحرمان من الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والغذاء ومياه الشرب، وكذلك الحرمان من الملاذ الآمن نتيجة التشرّد والتهجير والفاقة، ما يعني أن الثمن الباهظ الذي يدفعه هؤلاء هو من معين رأسمال التنمية المستدامة وخسارة فادحة للتنمية البشرية وثروتها التي تحتاجها خلال العقود القادمة. وتقول مجلة «التمويل والتنمية» الصادرة عن البنك الدولي في عددها عن شهر ديسمبر 2017، أن التقديرات تشير إلى «مقتل نصف مليون من المدنيين والمحاربين في المنطقة منذ 2011، وفي نهاية عام 2016 كانت المنطقة تضم ما يقرب من نصف سكان العالم النازحين قسراً»(10 ملايين لاجىء، و20 مليون نازح داخلياً، وفي سورية وحدها 12 مليون نازح وهو العدد الأكبر للنازحين بين بلدان المنطقة).

يشكل الشباب ممن تقل أعمارهم عن (30) عاماً ثلثي سكان المنطقة العربية حالياً، نصفهم ضمن الشريحة العمرية (15-29) سنة، ويقدّر عددهم بأكثر من مئة (100) مليون نسمة.

(8)«الشباب ومستقبل التنمية في العالم العربي»، ورقة قدمها الكاتب بالنيابة عن الأمين العام لمنتدى الفكر العربي د. محمد أبوحمور في ندوة «مأزق الوضع العربي الراهن: الممكنات والآفاق»، أصيلة/ المغرب 11-2018/7/13.

ويلاحظ أن عدد سكان المنطقة العربية يتزايد بسرعة ؛ فقد وصل عام 2010 إلى 350 مليوناً، وفي عام 2050 سيصبح 604 ملايين نسمة. وخلال الخمسين سنة الماضية تجاوز معدل النمو في البلدان العربية 3,3% مقارنة بـ 1,75% على المستوى العالمي، لكنه بدأ بالانخفاض – بصورة بطيئة - اعتباراً من عام 2014 ليصل إلى 2,16% ، باستثناء بعض البلدان التي تشهد ارتفاعاً تدريجياً في النمو السكاني مع بدايات الألفية الجديدة (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، عُمان). [9]

أمام ذلك الواقع الراهن، فإن دور مؤسسات ومراكز الفكر العربية يزداد أهمية وفاعلية لرسم الرؤى ودراسة آليات مواجهة التحديات القائمة في قطاعي الشباب والمرأة، بحيث تكون التصورات لأساليب العلاج نابعة هيكلياً من داخل الواقع العربي، وقابلة للتحقق فيه وفق معطياته، وذلك لا يستبعد الاستفادة من هياكل وتجارب خارج المنطقة العربية يمكن مقاربتها لتعرف أسباب النجاح الممكنة فيها.

وفي جانب المشاركة الشبابية تخصيصاً يكتسب العمل الفكري الأهمية ذاتها حينما يكون الشباب والمرأة أيضاً جزءاً مشاركاً وفاعلاً في عملية إعداد الخطط والاستراتيجيات التنموية، والحوار حول أبعادها، وتقييمها، وصياغة التوقعات والسيناريوهات المستقبلية، المبنية على المعطيات الواقعية والإمكانات المادية والبشرية، ومعطيات النظام الإقليمي والنظام الدولي.

إنَّ البيئة الفكرية هي حاضنة نموذجية للإبداع وتبادل الأفكار والحوار الهادف البنّاء بين الاتجاهات المختلفة، بهدف صقل التجارب واستخلاص القواسم المشتركة، واكتساب المهارات في التفكير الناقد والحصيلة المعرفية وتوسيع الآفاق في النظر إلى المشكلات موضع البحث.

ومن الضروري تأكيد دور مراكز الفكر والدراسات والبحوث الوطنية المستقلة عن التمويل الأجنبي، للقيام بدورها المُساند للحكومات في وضع الاستراتيجيات وصنع السياسات التنموية، ما يدعو إلى تشجيع وجود هذه المراكز المستقلة من جانب الحكومات، كما نادى بذلك «الميثاق الاجتماعي العربي» الذي أطلقه منتدى الفكر العربي عام 2012 وشارك في صياغته ممثلو الشباب العربي من المشاركين في المؤتمر الشبابي الخامس (عمّان، 2012/12/11)، والتشجيع أيضاً على تفاعلها فيما

(9) ينظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية (سبقت الإشارة إليه)، ص6.

بينها على المستوى العربي، وعلى مستوى المراكز النظيرة في العالم .[10]

وقد دعا «الميثاق الاقتصادي العربي» (2015) إلى أن يوازي ذلك تطوير مناهج التعليم الأساسي والمهني والتكنولوجي لجَسر الفجوة بين التعليم والإنتاج ومن جهة، و»جَسر الفجوة بين الأكاديميا والقطاعات الاقتصادية الاجتماعية، ومن ثم الارتقاء بها، والنظر إلى التطوير التكنولوجي على أنه لا يقل أهمية اقتصادية اجتماعية تاريخية إنسانية عن البحث العلمي النظري «. فالاقتصادات الحديثة هي اقتصادات معرفية تعتمد ثلاثية العلم والتكنولوجيا والإبداع، وتطوير السياسات التعليمية الوطنية هو شرط موضوعي لتعليم مهني وتكنولوجي يتوافق والاتجاهات العالمية نحو الاقتصاد المعرفي، واعتماد سياسات تعزز الابتكار والريادية والإبداع لدى الشباب[11]، وتوسيع هذا الإطار ليشمل أيضاً حقول الثقافة والفنون والعلوم والسياسة والإعلام.

أختم هذه المداخلة بالقول إن دور مراكز الفكر العربية في تعزيز مشاركة الشباب والمرأة في التنمية المستدامة، لا تقل أهمية وفاعلية عن دور المؤسسات التربوية والعلمية وسائر فعاليّات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تستهدف هذا القطاع العريض بتوجهاتها وسياساتها. لكن هذا الدور ينبغي أن ينهض على قواعد من البيانات الخاصة بالشباب المرأة، تُحدَّث باستمرار لتكون ذات جدوى في عمليات البحث والتقييم، وترتبط هذه القواعد بشبكة تنسيق وتبادل بين مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات العربية المعنية بالشباب في بلداننا، وكذلك تجمعات المهاجرين العرب في أرجاء العالم[12]، وأقدر أن عملاً من هذا النوع يمكن أن يسهم في إطلاق الوعي العربي مجدداً تجاه تحديات التنمية المستدامة، والتناغم مع العالم المعاصر والمستقبلي من أجل حياة إنسانية أفضل، من خلال إنهاء الفقر والجوع، وتفعيل الطاقات الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي. وحماية كوكب الأرض من التدهور،

(10) «الميثاق الاجتماعي العربي» (سبقت الإشارة إليه)، ص25-26.

(11) ينظر: «الميثاق الاقتصادي العربي» (سبقت الإشارة إليه)، ص44-94.

(12) ينظر: «التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة»، إشراف وتقديم: د. محمد أبوحمور، مراجعة وإعداد وتحرير: محمد سلام جميعان و كايد هاشم، منتدى الفكر العربي، عمّان، 2019، ص208.

وتوخي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج. وتحقيق تقدم اقتصادي اجتماعي وتكنولوجي ينسجم مع الطبيعة. وإقامة مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، مما يفي بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وخطتها الأممية : البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي .[13]

ولطالما كانت وستظل المشاركة الواسعة في الحياة العامة والتمتع بالحريات والحقوق والكرامة الإنسانية جزءاً أساسياً من مؤشرات تجاوز القصور التنموي إلى الأمام في المنطقة العربية، وتمكين القواعد الشعبية من التعبير عن أولوياتها ورغباتها ومعاناتها، وإيصال مطالبها إلى الحلقات القيادية عبر القنوات المؤسسية للمجتمع المدني، وتثمير هذا التواصل والتفاعل بشكل منطقي وواقعي في الجهود والسياسات والقرارات التنموية، كما تعزّز المشاركة نهج الحوكمة الرشيدة على الأصعدة كافة، وضمان الأمان والتماسك الاجتماعي، وتحقيق الصالح العام.[14]

(13) يراجع بشأن أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 وثيقة «خطة عالمنا» – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/ سبتمبر 2015.

(14)ينظر: يوسف صايغ، «التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل». منتدى الفكر العربي، عمان، د.ت، ص38.

«أزمة موارد المياه في الوطن العربي والعالم وسط تحديات التنمية المستدامة»

تقديم: د. عمر الحسيني

مدرس الهندسة البيئية والتنمية المستدامة بجامعة أوسلو والباحث في المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

يمر الوطن العربي والعالم اليوم بواحدة من أكبر أزمات نقص موارد المياه المطلوبة للوفاء بكافة الأنشطة السكانية والزراعية والصناعية، إذ يعاني حوالي نصف سكان الكوكب من ندرة المياه بنوعيها المادي والاقتصادي، ويجدون صعوبة في الحصول على الحد الكافي، إما لعدم وجود كمية المياه الكافية، أو لعدم توافر التكنولوجيا والاستثمارات اللازمة لاستخراج وتنقية وتوصيل المياه إليهم. ومن المتوقع بحلول عام 2025 أن يصل عدد من يعانون «الفقر المائي» الشديد إلى 1.8 مليار شخص.

وعلى صعيد الدول العربية, فإن أكثر الدول العربية تعاني من أزمات ندرة المياه المادية أو الاقتصادية. إذ أن الزيادة المطردة في النمو السكاني لا يتوافق مع حجم الموارد المستغلة في المنطقة, من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الاستهلاك الغير مستدام بسبب الثقافات والعادات المكتسبة للمواطن دون تدخل جدي في بعض الأحيان من القيادة أو طرق الري التقليدية كالري بالغمر والادارة الغير مثالية للموارد تسببوا في هذا النقص. ففي دول الخليج على سبيل المثال, لا غنى حتى اليوم عن محطات تحلية مياه البحر التي تكلف الميزانية ثمناً باهظاً, وتحتاج إلى موارد الطاقة بصورة كبيرة, كما تؤثر على البيئة تأثيراً سلبياً بسب مخرجاتها من الملوثات المختلفة.

كما تفقد بعض الدول العربية نسبة مهمة من المياه في فواقد الشبكات التي تحتاج للصيانة والتأهيل بصورة منتظمة, لاسيما مع التقدم التكنولوجي, وفواقد البخر من الخزانات الطبيعية في البحيرات. وكانت المملكة الأردنية قد اضطرت في سنة1997 و سنة 2011 لتفعيل بعض السياسات القاسية لتوفير مواردها المائية، خاصة مع الزيادة السكانية واستقبال المزيد من اللاجئين. ولازالت تعاني الأردن من أثر هذه السياسات حتى الآن، لاسيما في القطاع الزراعي، والمستوى المعيشي للعاملين في هذا القطاع. إذ لم تكتف الدولة بزيادة أسعار المياه ورسوم إنشاء الآبار والاستثمار في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، ولكنها اضطرت إلى إيقاف بعض الشركات الزراعية بالجنوب عن العمل من أجل توفير 100 مليون متر مكعب للأغراض السكنية بالعاصمة عمان، وهو ما تسبب في انخفاض الإنتاج الزراعي بعد تطبيق تلك السياسات للبطاطس بنسبة 23%، والبصل بنسبة 17%، والبطيخ بنسبة 9.5%. كما أدت هذه السياسات إلى زيادة معدلات البطالة بين المزارعين. وكان من الممكن تقليل تلك الأضرار بصورة كبيرة في حالة دراسة جدوى تفعيل سياسات تجارة المياه الافتراضية. وهو ما يؤكد عمق العلاقة بين الأمن المائي وعناصر التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، وليس فقط البيئية.

وبسبب تلوث المياه وتزايد تأثير التغيرات المناخية الناتجين من السياسات الخاطئة للدول الصناعية، فإنه ليس من المتوقع حلا على المدى القريب. ذلك أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي بالإخلال بالدورة الهيدرولوجية الطبيعية للمياه، ما سيؤدي بنهاية القرن الحالي -وفق بعض التقديرات- إلى زيادة مساحة الأراضي غير الصالحة للزراعة بنحو 60 مليون هكتار[1]. أضف إلى ذلك التأثير المتوقع لارتفاع درجات الحرارة في تناقص منسوب المياه بالبحيرات بسبب التبخير،والزيادة المتوقعة في نسبة الأملاح بالتربة والمياه الجوفية.

(1) report by FAO, Climate change, water and food security http://www.fao.org/tempref/docrep/fao/010/ i0142e/i0142e07.pdf

ولا تقتصر مشكلة نقص الموارد المائية والمشكلات المترتبط بها على أقاليم بعينها، إذ تتسع لتشمل أقاليم عديدة. ففي الهند، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 20% من الأمراض المنتشرة هناك ترتبط بصورة مباشرة بتلوث المياه. وفي الأردن، شكلت أزمة ندرة المياه ضرراً بالغاً بالنسبة للاقتصاد الأردني، خاصة مع ما نتج عنها من زيادة نسبة البطالة بين المزارعين. أما في دول الخليج، فإن توفير مياه الشرب بات يكلف الحكومات ثمناً باهظاً لاعتمادهم على محطات تحلية مياه البحر شديدة الاستهلاك للطاقة.

وفي محاولة للتنبيه بخطورة أزمة المياه، وما يرتبط بها من كوارث الجفاف المتوقعة في عدد من الدول التي تعاني من مشكلات الفقر المائي، مثل أسبانيا والعراق والمغرب، طرحت بعض الأدبيات مفهوم "يوم الصفر". وكانت مدينة كيب تاون (جنوب أفريقيا) قد أعلنت عن عد تنازلي لانعدام المياه بالمدينة كنتيجة لجفاف شديد أصاب المنطقة لثلاثة أعوام متلاحقة. وقد أعلن معهد الموارد العالمية أن هذا الخطر سيهدد المزيد من الدول.

مشكلة ندرة المياه تعد من المشكلات المعقدة عالميا، والتي يتطلب مواجهتها بفعالية جهودا فردية، بدءا من إعادة النظر في السياسات الداخلية الخاصة بإدارة المياه، وتطبيق حملات توعية أكثر فعالية بهدف تحسين علاقة الفرد بالموارد المائي، بشكل يضمن الاستغلال الأمثل لهذا المورد كما وكيف. لكن مع أهمية هذا المدخل، إلا أنه لا يمثل شرطا كافيا لمعالجة فعالة لمشكلة ندرة المياه، ما يفرض ضرورة الانتقال إلى تطوير سياسات غير تقليدية للتعامل مع هذه المشكلة، خاصة تلك التي تهدف إلى زيادة الحجم المتاح من المياه، مثل جمع وتخزين مياه الأمطار، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، خاصةفي النشاط الزراعي، الذي يعد بطبيعته من الأنشطة كثيفة الاستخدام للمياه. وكذلك يجب التحول لطرق الري الحديثة مثل الري بالتنقيط، والري تحت السطحي بدلاً من الري بالغمر شديد الهدر.

تعد معالجة مياه الصرف من الوسائل غير التقليدية شديدة الأهمية لمعالجة مشكلة ندرة المياه، لكنها لازالت وسيلة غير مستغلة بشكل كافي ولم تصل إلى حد الاستغلال الأقصى في العديد من الدول. رغم ضعف تكلفتها مقارنة بوسيلة التحلية، فضلا عن إمكانية استخدامها على نطاق أوسع، حيث يمكن استخدامها في الري، وتنظيف الشوارع، ومكافحة الحريق، والأعمال الإنشائية، وغيرها من الأنشطة. بل إن بعض الدول، مثل سنغافورة، وصلت معالجة وتنقية مياه الصرف إلى مستويات من التقنية والجودة إلى إمكانية تحويلها إلى مياه صالحة للشرب. . وهناك دول أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وضعت لوائح وقوانين تتيح إعادة استخدام مياه الصرف في مجالات الصناعة وملء الخزانات الجوفية، وزراعة بعض المحاصيل الغذائية. وفي محاولة للعمل على تطوير المداخل غير التقليدية لإدارة أزمة ندرة المياه، تتجه مراكز البحوث لتطوير حلول مختلفة لهذه الأزمة، خاصة في مجال التقنيات الحديثة لتحلية مياه البحر بأساليب لا تستهلك الكثير من الطاقة، ما يساهم في تخفيض تكاليف التحلية، وتخفيض التكاليف البيئية. ومن ذلك أيضا عمليات التحلية البيولوجية التي تعتمد على بعض أنواع البكتيريا والطحالب، ومحطات التناضح الأمامي التي تستطيع إنتاج مياه صالحة للزراعة. كما تقوم بعض الدول العربية كمصر التوسع في استخدام مياه الصرف المعالج منذ سنوات. حيث أكدت القيادة المصرية في أكثر من مناسبة اهتمامها بهذا الصدد. كما تم زراعة ما لا يقل عن 24 مزرعة للغابات الشجرية والجيتروفا ونباتات الزينة بواسطة هذه المياه. ومنها غابة الصداقة المصرية الصينية التي تستخدم 18000 متر مكعب من مياه الصرف المعالج يومياً بمحافظة المنوفية. كما تم اعتماد الكود المصري لاعادة استخدام مياه الصرف الصحي في ري الغابات الشجرية, مدرجاً العديد من القواعد والحدود الرقمية المتعلقة بجودة المياه المطلوبة في المعالجة الأولية والثنائية والثلاثية.

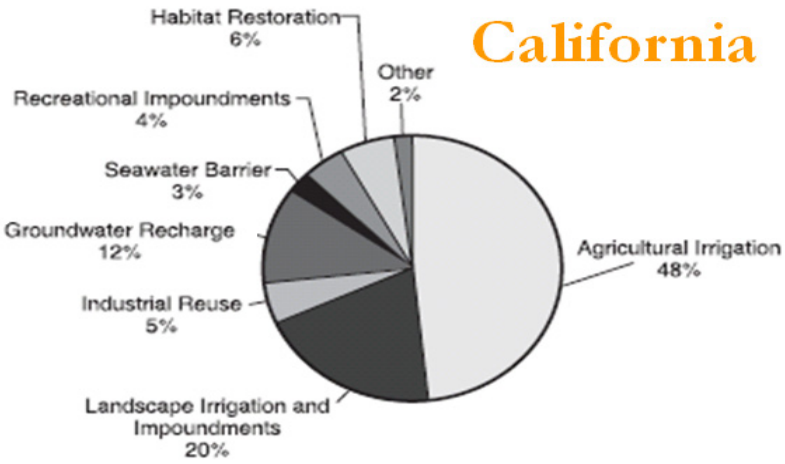

شكل (1): نسبة توزيع إعادة استخدام مياه الصرف بولاية كاليفورنيا

وقد سبقت بالفعل بعض الدول والمنظمات العالمية في وضع استراتيجيات التحكم في موارد المياه. ومنها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، التي ربطت بين موارد المياه والطاقة والغذاء لضمان استدامة هذه الموارد المهمة، وذلك بالنظر إلى حالة الاعتماد المباشر بين الموارد الثلاثة. كما بدأت بعض الدول في دراسة طرح قوانين لتفعيل تجارة المياه الافتراضية، وهي المياه المهدرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صناعة أي منتج أو حتى توصيله للمستهلك. ومن المتوقع أن تساعد هذه "التجارة" في تقليل الأعباء المائية على الدول التي تعاني من ندرة المياه. كما أن لها فوائد اقتصادية للدول الأخرى التي لا تعاني من ندرة المياه بنفس القدر.

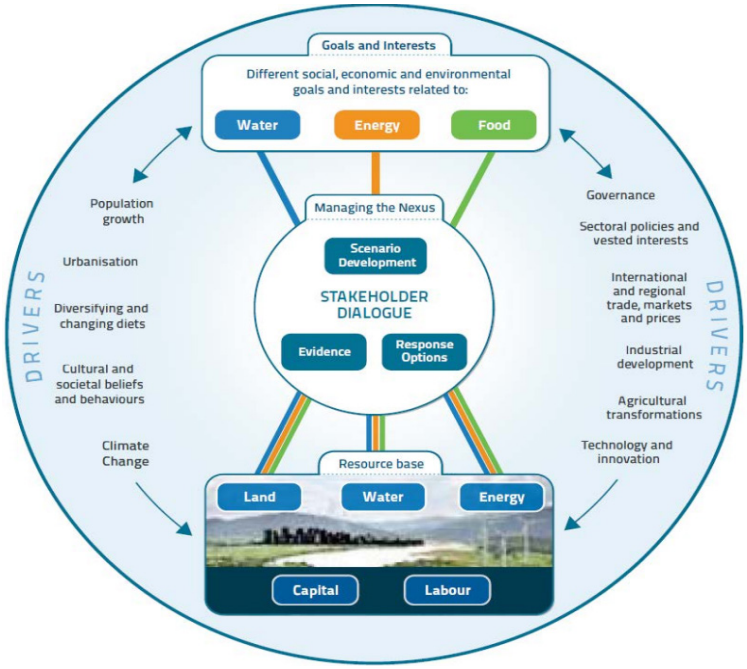

شكل(2): استراتيجية الفاو لربط موارد المياه والطاقة والغذاء

وقد تم إطلاق مصطلح "تجارة المياه الافتراضية" بواسطة باحثي كلية الملك في لندن King's College London وجامعة لندن، في محاولة لإثبات أطروحتهم البحثية المتعلقة بسوء إدارة موارد المياه، خاصة بمنطقة الشرق الأوسط. وقد حققت أطروحاتهم رواجا كبيرا، وصولا إلى حصولهما على جائزة ستوكهولم للمياه لعام 2008، بسبب إسهاماتها في اقتراح حلول جديدة للفقر المائي. وكان من بين الأفكار المهمة التي اقترحتها هذه الأبحاث أنه من الممكن للكثير من الدول، التي تعاني من أزمة ندرة المياه، تغيير سياساتها المتعلقة باستيراد وتصدير المنتجات التي تحتاج في خطوات عملية إنتاجها المختلفة إلى الكثير من المياه. وسواء كانت هذه العمليات متعلقة بزراعة المحاصيل الزراعية، أو تصنيع المنتج، أو تعبئته، أو تخزينه، أو حتى توصيله للمستهلك، فإنها تتضمن بصورة أو بأخرى استخدام

كميات من المياه المهدرة لا تتواجد بالصورة الأخيرة للمنتج. ومن هنا جاء تعبير "المياه الافتراضية". وتعتبر هذه الأبحاث تطويراً لمصطلح "بصمة المياه" الذي راج في عام 2002 على يد علماء "معهد ديلفت لتعليم المياه" IHE Delft Institute for Water Education.

ولتوضيح فكرة "تجارة المياه الافتراضية"، وإذا كانت زراعة طن واحد من القمح، على سبيل المثال، تكلف حوالي 1300 متر مكعب من المياه، وإذا كانت الدولة تعاني من ندرة المياه، فإن استيراد القمح من الخارج يصبح هو الخيار الأفضل في هذه الحالة. وفي المقابل، على الدول حساب القيمة الاقتصادية لمواردها المائية المستهلكة بصورة غير مباشرة في المنتجات التي تصدرها للعالم. فعند حساب هذه القيمة، تستطيع الدولة المقارنة بين الجدوى الاقتصادية لقرارات الاستيراد والتصدير، ليس فقط من زاوية العوائد الاقتصادية، بل من زاوية التنمية المستدامة لمواردها الاقتصادية، وعلى رأسها المياه. وبالتالي، فإن تطبيق مبدأ ت"جارة المياه الافتراضية" قد يغير من شكل التجارة العالمية للمنتجات المختلفة وليس فقط المحاصيل الزراعية. كما أنه سيغير طريقة التقييم السعري لتلك المنتجات بناء على حجم الموارد المائية للدول المصدرة.

ومنذ بداية إنتشار المصطلح، أصبح من الواضح أن هناك اتجاه عالمي لدراسة تطبيقه خلال الأعوام الأخيرة، حيث باتت تجارة المياه الافتراضية تمثل الآن أداة فعالة تسمح بتحديد وتقييم الخيارات لمتخذي القرار وواضعي السياسات العامة، وأصحاب المراكز البحثية أكثر اهتماما بهذه القضية. كما يدور جدل حول إمكانية استخدام هذه الأداة في تغيير شكل واتجاهات التجارة العالمية المتعارف عليها، بشكل يضمن تحقيق مستوى أعلى من استدامة المورد المائي، وبشكل يتوافق أيضا مع أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 .

لكن لابد من الأخذ في الاعتبار أن إعمال مبدأ "تجارة المياه الافتراضية" في مجال التجارة الدولية بطريقة خاطئة قد يؤدي لحدوث خسائر اقتصادية ضخمة، وزيادة في معدلات البطالة، وأضرار اجتماعية وبيئية، حتى وإن أدى ذلك إلى توفير حصص أكبر من المياه للفرد.

الأمـر الـذي يعنـي ضرورة إخضـاع هـذا البديـل أو هـذا التوجـه لدراسـة دقيقـة ومتعـددة الأبعـاد قبـل البـدء في تنفيذهـا.

وبنظـرة سريعـة عـلى معـدلات اسـتهلاك "الميـاه الافتراضيـة"، يمكـن فهـم خطـر تجاهـل تجاهـل هـذا البعـد أو هـذا المدخـل في ظـل بـوادر أزمـة مائيـة هـي الأخطـر في تاريـخ العـالم الحديـث. وفقـا للتقديـرات، فـإن إنتـاج طـن واحـد مـن الأرز يسـتهلك حـوالي 2900 مـتر مكعـب مـن الميـاه، الأمـر الـذي دفـع دول كثـيرة إلى التوقـف عـن زراعتـه والتحـول إلى الاسـتيراد. مـن الأمثلـة المهمـة في هـذا المجـال حالـة أسـتراليا، التـي عانـت مـن 6 أعـوام متصلـة مـن الجفـاف خـلال الفـترة (2003- 2008) مـا أدى لتوقفهـا عـن زراعـة أكـثر مـن 90% مـن الكميـة المنزرعـة سـنويا. وقـد أدي هـذا الانخفـاض وقتها إلي مضاعفـة أسـعار الأرز وتلـك الزيـادات دفعـت أكـبر المصدّريـن فى العـالم إلى حظـر الصـادرات مـما أدى الى ذعـر الكثـير مـن الـدول منهـا هونـج كونـج والفلبـين ومـصر. كـما أدى لوقـوع مظاهـرات، بعضهـا عنيفـة، في إندونيسـيا والكاميرون واليمـن وتايلانـد وأوزباكسـتان، وغيرهـا. كذلـك اتجهـت حكومـة المكسـيك إلى اسـتيراد الـذرة بـدلاً مـن زراعتهـا محليـاً، بهـدف توفـير 12 مليـار مـتر مكعـب مـن مواردهـا المائيـة سـنوياً.

ولا يتوقـف الأمـر عـلى المنتجـات الزراعيـة الغذائيـة شـديدة الاسـتهلاك للميـاه فقـط، بـل إن المفهـوم يسـلط الضـوء عـلى كافـة أنـواع الزراعـات الأخـرى، بـل والـثروة الحيوانية والمنتجـات الصناعيـة المتعـددة. ذلـك أن جميـع الصناعـات تقريبـاً تسـتهلك الميـاه بصورة مبـاشرة وغـير مبـاشرة. ويمكـن تطبيـق مبـدأ "تجـارة الميـاه الافتراضيـة" لتقليـل الهـدر في الميـاه، وتعظيـم الفائـدة الاقتصاديـة مـع الحفـاظ عـلى حـدود الأمـن المـائي. وعـلى سـبيل المثـال، فـإن إنتـاج طـن الشـاي يسـتهلك في المتوسـط 9200 مـتر مكعـب مـن الميـاه، بينـما يسـتهلك إنتـاج الطـن الواحـد مـن حبـوب القهـوة 19000 مـتر مكعـب مـن الميـاه،

وهـي أرقـام تـتراوح بـين 7 أضعـاف إلى 15 ضعفـاً مـما يسـتهلكه انتـاج طـن القمـح أو الأرز. كـما أن إنتـاج طـن اللحـوم مـن الأبقـار يسـتهلك 15500 مـتر مكعـب مـن الميـاه، ناتجـة مـن زراعـة الحشـائش لإطعـام البقـر والأنشـطة الصناعيـة الأخـرى حتـى وصـول السـلعة للمسـتهلك في محـلات الجـزارة، وهـو مـا يقـترب مـما يسـتهلكه إنتـاج الطـن الواحـد مـن جلـود المـواشي مـن ميـاه والتـي تقـدر بحـوالي16700 مـتر مكعـب.

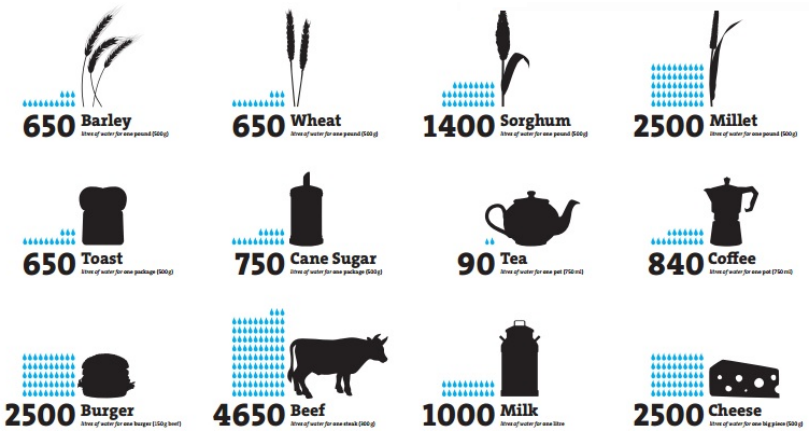

شكل(3): بصمة المياه لبعض المنتجات الغذائية بوحدة اللتر

وطبقاً لميزان حركة تجارة المياه الافتراضية، هناك العديد من الدول المصدرة، أو المستوردة، للمياه بشكل غير مباشر من خلال تجارة السلع والمنتجات. كما أن هناك دولا تعتبر من كبار المصدرين والمستوردين في نفس الوقت، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وأكثر الدول خسارة لمواردها المائية بعد حساب مجموع ما تصدره وما تستورده من مياه- وفقا لمبدأ تجارة المياه الافتراضية- هي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمكسيك واليابان وكوريا الجنوبية والعديد من الدول الأوروبية. أما أكثر الدول تكسباً للمياه الافتراضية فيتركز معظمها في الأمريكيتين وجنوب أسيا، وعلى رأسها الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والأرجنتين والهند وباكستان وإندونيسيا وتايلاند وأستراليا. ومن الجدير بالذكر أنه طبقاً لجودة طرق الري وسياسات الحفاظ على المياه، التي تختلف من دولة لأخرى، فإن استيراد المنتجات قد يؤدي أحياناً لنقص أقل في الموارد المائية العالمية، حيث تم حساب كميات المياه الافتراضية للمزروعات المستوردة من قبل أكثر الدول استيراداً لعام 2010، فوجد أن هناك توفير يقدر بحوالي 4% من تلك المياه لو كانت قد تم انتاجها محلياً داخل هذه الدول بدلاً من استيرادها.

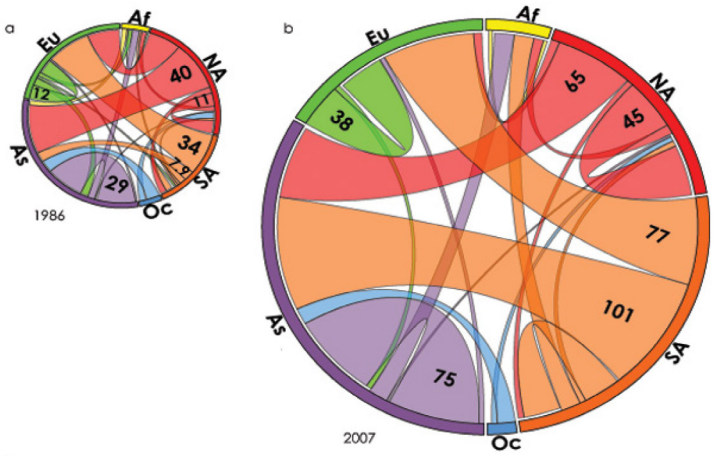

شكل (4): مقارنة حركة تجارة المياه الافتراضية لعامي 1986 و2007

وهكـذا، ورغـم أهميـة مفهـوم "تجـارة الميـاه الافتراضيـة"، لكنـه لا يـزال بحاجـة للمزيـد مـن البحـث والدراسـة لتجنـب أيـة نواقـص أو آثـار سـلبية يمكـن أن تنجـم عـلى إعـمال المفهـوم، . مـن هـذه النواقـص، عـلى سـبيل المثـال، أن المفهـوم يسـاوي بـين مـوارد الميـاه المختلفـة، ولا يقسـمها حسـب مصدرهـا؛ فيجمـع الاسـتهلاك غـير المبـاشر لميـاه الأمطـار مـع مثيلـه مـن ميـاه البحـيرات والأنهـار أو حتـى الآبـار دون أن يضـع في اعتبـاره اختـلاف القيمـة الاقتصاديـة لـكل منهـا عـلى حـدة. كـما أنـه لا يمكـن الاعتـماد عليـه وحـده لحسـاب الأضرار البيئيـة الناتجـة عـن عمليـات اسـتهلاك مـوارد الميـاه، ولا يغنـي عـن طـرق تقييـم الآثـار البيئيـة التقليديـة. ومـن هـذا المنطلـق، ورغـم اتجـاه العديـد مـن المنظـمات والهيئـات العالميـة المعنيـة بالميـاه للاعتـماد عـلى دراسـة حركـة تجـارة الميـاه الافتراضيـة، إلا أن هنـاك بعـض الهيئـات والمنظـمات الأخـرى قـد أوصـت بعـدم الاكتفـاء بهـذه الدراسـة أثنـاء عمليـة اتخـاذ القـرار ووضـع السياسـات العامـة للميـاه طويلـة المـدى ومنهـا لجنـة الميـاه الوطنيـة الأسـترالية.أضف إلى ذلـك هنـاك بعـض العوائـق الأخـرى المتعلقـة بثقافـة المزارعـين ببعـض دول العـالم الثالـث في منطقـة الـشرق الأوسـط وأفريقيـا ووسـط وجنـوب آسـيا، وهـي لا تتعلـق فقـط بمفهـوم الميـاه الافتراضية، ولكنهـا تتعلـق بمعظـم سياسـات التسـعير وتقنـين اسـتخدام الميـاه في القطـاع الزراعـي، حيـث مـن التقليـدي للعديـد مـن المزارعـين في هـذه الـدول أن يقومـوا بالزراعـة مـن أجـل قوتهـم اليومـي أو زراعـة طعـام أسرهـم وليـس بالـضرورة مـن أجـل التجـارة، وهـو مـا يجعـل تقيدهـم بـأي سياسـات تحافـظ عـلى المـوارد المائيـة أو حتـى لتنميـة الوضـع الاقتصـادي هـو أمـر صعـب. وقـد نتجـت هـذه الثقافـة -في جـزء منهـا- عـن بعـض السياسـات التـي تـم تطبيقهـا في بعـض هـذه الـدول مثـل تقسـيم الأراضي والإقطاعيـات الزراعيـة والتـي نتـج عنهـا تفتيـت الحيـازات الزراعيـة، دون وضـع أي التزامـات جمعيـة لأصحـاب تلـك الأراضي في اختيـار الغـلال المزروعـة في المواسـم المختلفـة أو طـرق الـري المسـتخدمة أو التنسـيق مـع الأراضي المجـاورة.

إن أزمة ندرة المياه تهدد بقاء الكوكب واستدامته. ولهذا بات على قادة العالم وضع حلول لهذه الأزمة كأولوية عاجلة في خططهم الحاضرة والمستقبلية. ورغم تعدد الحلول العلمية والهندسية والتوعوية المطروحة، إلا أن أهم هذه الحلول لازالت هي الحلول السياسية التي تركز على تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة، ومنها تجارة المياه الافتراضية لما لها من مميزات، مع الأخذ في الاعتبار بعض أوجه قصور هذا المدخل والذي لازال محل جهود بحثية كبيرة.

«الارتقاء بالبحث العلمي ونشر الوعي كأداتين لتحقيق التنمية المستدامة: خبرة مركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات»

تقديم: علياء وجدي
باحثة بمركز البحوث والدراسات السياسية وحوارالثقافات-كلية الاقتصادوالعلوم السياسية
جامعة القاهرة

التعريف بالمركز:

تأسس مركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات عام 1986، كأول مركز دراسات سياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، حيث كان أسمه حينئذ مركز البحوث والدراسات السياسية. ترأس المركز العديد من رواد العلوم السياسية في العالم العربي، وأسهم بدراسات في حقول السياسة المقارنة، والعلاقات الدولية، وعلم الاجتماع السياسي، والنظرية السياسية، مع تركيز جغرافي على كل من مصر والعالم العربي.

في عام 2014، اندمج المركز مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، الذي كان قد تأسس عام 2002 بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحت اسم برنامج حوار الحضارات، كأول مركز بحثي أكاديمي في جامعة القاهرة، يركز على الأبعاد الثقافية والقيمية للظواهر السياسية والاجتماعية منذئذ سمي باسم مركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات، واتسع نشاطه البحثي والحركي بعقد أنشطة بحثية أكاديمية حول الأبعاد الثقافية للظواهر السياسية، والمشاركة في ملتقيات محلية وإقليمية ودولية في مجال حوار الحضارات والثقافات والأديان.

أهداف المركز:

الهدف الرئيسي للمركز هو الارتقاء بالبحث العلمي من خلال القيام بأبحاث ودراسات في الحقول المتنوعة من علم السياسة، مع اهتمام خاص وتشجيع للباحثين بمد الصلة بين علم السياسة والعلوم الأخرى من خلال إجراء الدراسات البينية. والهدف من ذلك هو مواكبة التطورات العلمية والتي أصبحت تولي اهتماماً أكبر بإيجاد مساحات مشتركة بين فروع العلوم الاجتماعية المختلفة (السياسة، الاقتصاد، علم النفس، الاجتماع، التاريخ، الأنثروبولوجيا، ...).

ومن مهام المركز تقديم الدعم المؤسسي للباحثين المصريين والعرب للقيام بأبحاثهم، مع التركيز الجغرافي للموضوعات البحثية على مصر والعالم العربي. كما ينظم المركز بصورة منتظمة دورات تدريبية وورش عمل حول منهجيات البحوث السياسية والاجتماعية، ومن أمثلة ذلك الدورات التي عقدها المركز في برامج التحليل الإحصائي، والتحليل الكيفي والكمي، والكتابة العلمية والتوثيق. كما استضاف المركز أحد الأساتذة من جامعة (MIT) الأمريكية للتدريب في دورة متخصصة حول التحليل الكمي للنصوص العربية لمواكبة الثورة الهائلة في هذا المجال عالمياً، وملاحقة الكم الضخم من البيانات الصادرة بالعربية يومياً. تهدف هه الدورات وغيرها إلى تعزيز قدرة الباحثين المصريين والعرب على انتاج أبحاث قابلة للنشر في الدوريات العلمية، ذات معامل التأثير العالي، مما يسهم بدوره في أمرين:

رفع كفاءة الباحثين المصريين والعرب بما يمكنهم من التواجد والحضور في المؤتمرات العلمية الدولية والنشر العلمي في دوريات دولية ذات ثقل. وقد نتج عن أحد المشروعات البحثية التي عقدها المركز بعنوان "رأس المال الاجتماعي في مصر والعالم العربي" مشاركة باحثين من المشاركين في جلسة خاصة من المؤتمر السنوي للجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط الذي انعقد في جامعة ليدز ببريطانيا في شهر يونيو الماضي. وفي إطار نفس المشروع يشارك بحثان في المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية الذي يعقد في شهر سبتمبر الحالي في واشنطن العاصمة.

رفع تصنيف الجامعات المصرية ضمن التصنيفات الدولية للجامعات، من خلال الإسهام في زيادة عدد الأبحاث المنشورة دولياً من طلبة هذه الجامعات وأعضاء هيئة التدريس فيها..

ويعمل المركز على اقامة حوار بين المنتمين إلى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة حول قضايا مشتركة بهدف فتح مساحة ممتدة أمام الأساتذة والباحثين في تلك العلوم لتبادل الخبرات المعرفية، بما يسهم في تقوية مجتمع البحث العلمي في مصر من ناحية، ويساعد على تناول أكثر دقة وشمولية للقضايا المهمة التي تواجهها مصر والعالم العربي من ناحية أخرى.

وفي هذا الصدد، ينظم المركز في أبريل 2020 مؤتمراً علمياً حول "تحديات التنمية في العالم العربي: منظورات بينية". واستناداً إلى نهج عمل المركز، يهدف المؤتمر- من ناحية- إلى إدارة نقاش علمي حول تحديات التنمية ومعوقاتها في العالم العربي على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن ناحية أخرى يسعى المؤتمر إلى تجميع أوراق بحثية في هذا الموضوع، مع اختيار بعض هذه الأوراق- بناءً على جودتها- للتقدم للنشر في احدى دوريات العلوم الاجتماعية الدولية.

والمركز ينتهز هذه الفرصة ويتوجه بالدعوة إلى القائمين على ورشة العمل هذه والمشاركين الكرام فيها بالتقدم بمقترحات لجلسة طاولة مستديرة في ختام المؤتمر لمناقشة مقترحات وتوصيات حول سبل مواجهة تحديات ومعوقات التنمية في الفترة الحالية.

الهدف الرئيسي الثاني هو نشر الوعي بالقضايا المختلفة على صعيد الواقع والأحداث الجارية في مصر والمنطقة العربية والعالم، من خلال تقديم هذه القضايا وطرحها للنقاش العلمي بالاستعانة بأساتذة وخبراء متخصصين كل في مجاله. وتتنوع هذه القضايا ما بين المحلي (قضايا المياه والزيادة السكانية وتمكين المرأة في مصر)، والإقليمي العربي (الأبعاد السياسية والقانونية لقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس)، والدولي والعالمي (الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا، أزمات الهجرة واللجوء).

وإذا كانت هناك العديد من مراكز الفكر والبحث التي تقوم بهذا الدور، إلا أن الميزة النسبية التي يتمتع بها المركز هي انتماؤه إلى مؤسسة تعليمية ووجوده فيها، وبالتالي فإن الجمهور الأساسي المستهدف هنا هو طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أو حرم جامعة القاهرة، فشبكة أصدقاء المركز تضم طيفاً واسعاً من الشباب من طلبة وخريجي الجامعات المصرية المختلفة (الحكومية والخاصة) من الحريصين على حضور أنشطة المركز ذات البعد التدريبي والتثقيفي.

كما لا يعني ذلك استهداف الطلبة فقط، ولكن أيضاً قادة الرأي من المهنيين العاملين في المجالات المختلفة. فعلى سبيل المثال ينظم المركز الشهر القادم ورشة عمل للتعريف بالحقائق الأساسية حول القضايا الرئيسية التي تواجه مصر، وهي موجهة لقادة الرأي من العاملين في المؤسسات الإعلامية والصحفية، ويأمل المركز في تكرار دورات مماثلة لقطاعات مهنية أخرى.

وتتسق الأهداف السابق ذكرها مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ومع استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)، والتي تستهدف في محور التعليم والتدريب في مرحلة التعليم الجامعي إلى اتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي اطار نظام مؤسسي وكفء وعادل ومستدام (...) وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة واطلاق امكانياتها إلى اقصى مدى لمواطن (...) قادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

وفي الختام، يسعد فالمركز يسعى- من خلال خطط العمل والأنشطة السنوية- إلى أن يقدم للطلبة والباحثين مفاتيح لقراءة الواقع والانخراط فيه بعقلية نقدية منفتحة تسمح بالتعامل معه بقدر من المسؤولية والرغبة في تحسنه. كما يسعى المركز إلى امداد الباحثين من طلبة الدراسات العليا واعضاء هيئة التدريس بأدوات منهجية تساعدهم على مواكبة التطور في مناهج دراسة العلوم الاجتماعية بشكل عام- والعلوم السياسية بشكل خاص- وترفع درجة التنافسية لديهم على المستوى الدولي.

«مراكز الفكر العربية.. استثمار استراتيجي لنشر وتحقيق ثقافة التنمية المستدامة»

تقديم:عبد المنعم حلاوة

طالب ماجستير في الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات الإعلامية، مدرب متخصص في إعداد الكوادر البشرية الإعلامية والهيكل الوظيفي للمؤسسات ، محلل متخصص في شؤون الشرق الأوسط لبعض القنوات المصرية والعربية، أسس وترأس أقسام الشؤون الدولية والعربية في صحف مصرية وعربية، صحفي متخصص في هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي.

مقدمة

البحث دائما عن الحلول وتقديم مقترحات وبدائل أمام متخذ القرار وتحديد الرؤى والخطط الحالية والمستقبلية على المستويين التكتيكي والاستراتيجي في شتى المجالات والقطاعات، بعد فهم وإدراك وتحليل واقعي وعلمي للمشكلات والعقبات التي تواجه الدول، هو الهدف الرئيسي لجميع مراكز الفكر والأبحاث في مختلف أنحاء العالم.

ومن المفترض أن تكون هذه المراكز وفقا لرسالتها ورؤيتها وأهدافها هي القاطرة الحقيقية، التي تقود الوعي الجمعي للمجتمعات وتعمل على إرساء دعائم النهضة والاستقرار والتقدم سياسيا وفكريا وثقافيا واجتماعيا، وذلك على أسس علمية قوية تخدم حركة تطور المجتمعات وتنميتها المستدامة.

ويجب أن يدرك متخذو القرار خاصة في دولنا العربية أهمية مراكز الفكر وأنها تعد استثمارا استراتيجيا مستقبليا من أهم ركائز الأمن القومي لتحديد الرؤى وتحقيق الأهداف المرجوة في مختلف المجالات الحيوية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وليس على المستوى السياسي والعسكري فقط.

ولا يمكن إغفال أن جميع مراكز الفكر والبحث في العالم حتى السياسية والعسكرية منها تلعب دورا هاما في تعزيز قدرة الدول في الحفاظ على أمنها وقوتها ومقدراتها والحفاظ على مواردها واستغلالها بالشكل الأمثل وإيجاد موارد جديدة في الداخل والخارج، وبالتالي فهي تعمل على إرساء أهم ركائز التنمية المستدامة وخدمة مصالح الدول العليا في الصراع الدائر حاليا حول التنمية.

ولا عجب أن بداية نشأة وتطور مراكز الفكر في العالم، كانت ترتبط بشكل أساسي بالتنمية وأهدافها وتوفير الأموال اللازمة لإقامة مجتمعات وصناعات حديثة، مع بداية عصور النهضة في أوروبا، وهو ما سنعرفه بالتفصيل من خلال الحديث عن نشاة هذه المراكز.

وحتى نعرف موقع مراكز الفكر العربية ودورها في التنمية المستدامة، نأخذ في البداية لمحة عن نشأة المراكز البحثية تاريخيا وأبرز الدول التي تعتمد عليها.

تعريف مراكز الفكر ونشأتها

في البداية نحاول إيجاد تعريف لمراكز الفكر، والتي يطلق عليها البعض أيضا مراكز الأبحاث والدراسات أو معاهد السياسات أو خزانات الفكر، وتباينت التعريفات والتوصيفات، لكن في تقديري الشخصي فإن مراكز الفكر عموما هي مؤسسات متخصصة تقوم بعمل أبحاث ودراسات وتقدم حلول ومقترحات وتوصيات حول الكثير من القضايا التي تمس المجتمعات البشرية ومكوناتها سواء سياسة أو اجتماعية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أو تكنولوجية، وتلك المجالات تصب في النهاية في خدمة الشعوب وتحقيق رفاهيتها وتنميتها على المدى الطويل وهي أبرز مقومات التنمية المستدامة.

معظم مراكز الفكر هي منظمات غير ربحية، يتم تمويلها من جانب الحكومات أو جماعات المصالح أو اللوبيات أو الشركات الضخمة والعابرة للقارات، وتستمد إيراداتها من الأعمال الاستشارية أو البحثية المتعلقة بمشروعاتها. وتوفر لها بعض الدول امتيازات خاصة لمساعدتها في تحقيق مهمتها، مثل الولايات المتحدة وكندا التي تعفيها تماما من الضرائب.

وبحسب بعض الاحصائيات فإن هناك حوالي 7500 مركز فكري وبحثي حول العالم، تستأثر الولايات المتحدة بنصيب الأسد من هذه المراكز ويوجد بها أكثر من 1500 مركز بحثي وشركة متخصصة في الأبحاث، بعضها يتبع مؤسسات حكومية ووزارات مثل الخارجية والدفاع وبعضها أجهزة أمنية مثل المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي، وبعضها يتبع جامعات ومعاهد والبعض يتبع شركات وعائلات مسيطرة على الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

وتصنف مراكز الأبحاث في أمريكا إلى خمسة أقسام رئيسية:

- مراكز الأبحاث السياسية والاقتصادية.
- مراكز أبحاث العلاقات الدولية والأمنية.
- مراكز أبحاث البيئية والعلوم والتكنولوجيا.
- مراكز أبحاث الثقافة والفنون والإنسانية والأديان.

وهناك أيضا مئات مراكز الأبحاث في روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا، لكن الظاهرة الهامة بالنسبة لنا هو ضعف وقلة عدد مراكز الفكر والأبحاث العربية الفاعلة في مختلف المجالات، خاصة الاقتصادية والتنموية والمساهمات الفكرية المختلفة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

المهد في الصين والتطور في أوروبا

منذ القدم كانت مراكز الفكر في خدمة مشكلات التنمية وتوفير الموارد والتأكيد على رفاهية الشعوب، ورغم ان الحضارات القديمة في الشرق الأوسط مثل الحضارة المصرية القديمة (الفرعونية) والحاضرة الابلية في العراق، أدركت منذ وقت مبكر أهمية الاستشارات والمستشارين واتخذت مؤسسات خاصة دينية لمساعدة الحكام على الحفاظ على المجتمعات وتماسكها وتوفير الموارد اللازمة لإطعام الشعوب والبحث عن موارد جديدة لتعزيز قوتها ونموها، مثلما استورد المصريون الخشب من لبنان وأشياء أخرى من الصومال وبلاد بنت، إلا أن الأمر كان يتم بشكل فردي واعتمادا على الكهنة وبعض العلماء والمتخصصين في هذه العصور، أما مراكز الفكر بشكلها المؤسس المنوط به البحث في الاستراتيجيات والعلوم المختلفة كان في الصين.

وتعد أكاديمية جيشا أو «تشي» هي أول مؤسسة فكرية بحثية عرفها العالم، وبحسب أجزاء في سجلات المؤرخ الكبير (مجلدات تاريخية صينية تعرف باسم

«شيجي»)، فإن الملك «شوان» هو من أسس هذه الأكاديمية حوالي عام 318 قبل الميلاد.

وفي التعريف بالأكاديمية فقد كانت أول مرة في التاريخ تقوم دولة بتقديم منحة مالية لإنشاء مؤسسة تعليمية وأكاديمية بحثية بدافع الاقتناع الواضح بأن هذه كانت وظيفة مناسبة للدولة".

أما مراكز الأبحاث المتخصصة بشكلها المنظم، فتعود بداية نشأتها إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر وبداية عصر النهضة في أوروبا، بحسب المؤرخ الأمريكي جاكوب سول.

ويقول سول إن أصول مراكز التفكير في أوروبا تعود إلى فترة 800 ميلادية، عندما بدأ الأباطرة والملوك يتجادلون مع الكنيسة الكاثوليكية حول الضرائب، وهو تقليد في توظيف فرق من المحامين المستقلين لتقديم المشورة إلى الملوك حول صلاحياتهم المالية والسياسية ضد الكنيسة وما يمكن أن يحصلوا عليه من اموال لتوفير خدمات لشعوبهم بعيدا عن الأموال التي تحصل عليها الكنيسة.

وأصبحت فرق البحث المستقلة شائعة في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، وكانت الممالك حينها تعتمد على العلماء المستقلين وخبراتهم.

تم تأسيس العديد من مؤسسات الفكر والرأي الحالية في القرن التاسع عشر. على سبيل المثال، تأسس معهد الدراسات الدفاعية والأمنية (RUSI) في عام 1831 في لندن، وكذلك جمعية فابيان في عام 1884.

ثم انتقلت الريادة إلى أمريكا بعد ذلك، وتأسس أول مركز فكري في واشنطن وهي مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، عام 1910 من جانب أندرو كارنيجي. وكان هدفه الأساسي إنهاء الحروب والصراعات في العالم.

كما تأسس معهد بروكينجز في عام 1916 من قبل روبرت س، على غرار المؤسسات الأكاديمية وتركز على معالجة أسئلة الحكومة الفيدرالية.

حتى الأربعينيات من القرن الماضي ، كانت معظم مراكز الفكر معروفة فقط باسم المؤسسة. خلال الحرب العالمية الثانية، كانت مراكز الفكر غالباً ما يشار إليها باسم «صناديق الدماغ». تشير عبارة «مركز أبحاث» في العامية الأمريكية في زمن

الحرب إلى غرف ناقش فيها الاستراتيجيون التخطيط للحرب.

في وقت لاحق، تم استخدام مصطلح «مركز أبحاث» للإشارة إلى المنظمات التي قدمت المشورة العسكرية ، مثل راند كوربريشن، التي تأسست في عام 1946 باعتبارها فرعًا لشركة دوجلاي أيركرافت، وأصبحت شركة مستقلة في عام 1948.

ومع ظهور العولمة ونهاية الحرب الباردة واتجاه العالم نحو القطب الأوحد بدأ الانتشار الحقيقي لمراكز الفكر والرأي حول العالم لمواجهة المخاطر الوجودية والعابرة للحدود وخاصة الأزمات الاقتصادية والسياسية وظهور الحركات المتطرفة والإرهاب.

وتم إنشاء ثلثي جميع مراكز البحوث الموجودة اليوم بعد عام 1970 وتم إنشاء أكثر من نصفها منذ عام 1980.

صناعة مراكز الفكر العربية

أما في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط يقل وجود هذه المؤسسات، لا سيما في الدول التي تعيش اضطرابات أو لا تولي الحكومات فيها اهتماما بمثل هذه المراكز، وبلغ عدد المراكز القائمة في الدول العربية مجتمعة حتى العام الماضي نحو 497 مركزا، ما عين أن هناك دول يوجد بها مركز واحد أو مركزين فقط.

وبحسب آخر الإحصاءات ومقارنة الوضع العربي بدول إقليمية أخرى سنجد أننا متأخرين جدا في الاهتمام بهذه المراكز، وتتصدر دولة الاحتلال الإسرائيلي دول الشرق الأوسط بحوالي 67 مركزا، تليها تركيا بـ 46 مركزًا، وفي إيران بلغ عدد مراكز الأبحاث أكثر من عددها في دول الخليج مجتمعة بـ61 مركزا.

وبنظرة واقعية لا يجب الاهتمام فقط بالعدد، فمازلنا في عالمنا العربي نغفل بشدة أهمية هذه المراكز ودورها الحيوي في شتى المجالات، ومازال غياب دورها يثير الكثير من التساؤلات.

وتعاني الدول العربية بشدة من تراجع أعداد واهمية مراكز الفكر في الدول العربية، وتوجد الكثير من المعوقات امام عملها، لأسباب اقتصادية وسياسية وثقافية أيضا، ويجب تتوافر لهذه المراكز مقومات هامة لتقوم بدورها في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويمكن إجمال تلك المعوقات تفصيلا في الآتي:

المعوقات أمام مراكز الفكر العربية

1. ضعف التمويل:

من أبرز العقبات الأخرى التي قد تواجه مراكز الفكر توفير التمويل، خاصة أنها غالبا ما تكون مؤسسات غير ربحية ولا تقدم شيء ملموس يمكن التعامل معه بمنطق الأرقام والمكسب والخسارة.

وتوفير التمويل بعيدا عن أية ضغوط أو تأثير من السلطة ورأس المال، أمر حيوي وفعال في أداء المهام بشكل صحيح، لأن أعمال هذه المراكز مكلفة جدا وتحتاج إلى توفير طاقات وقدرات عقلية ووسائل رصد ومتابعة وتدقيق، فضلا عن أن أعمالها لا يمكن قياسها بحسابات عادية، وتخضع اقتصاديا إلى التقييم وفقا لأسلوب تحليل تأثير التكلفة Cost Effectiveness Analysis، وليس أسلوب تحليل عائد التكلفة Cost Benefit Analysis.

2. قلة الثقة في مراكز الفكر العربية والاهتمام بالغربية:

ولا يأتي نقص التمويل ومخصصات مراكز الفكر العربية بسبب عدم وجود الأموال الكافية فقط، بل لأن الكثير من الدول والنظمة العربية تهتم أكثر بمراكز الفكر الغربية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم بتمويلها لخدمة مصالحها وأغراضها واستغلالها كوسيلة ضغط (لوبي) أو شركات علاقات عامة لدى الإدارات الأمريكية ومراكز صناعة القرار هناك.ولو ان هذه الحكومات والشركات العربية خصصت جزء من هذا التمويل الخارجي لتمويل وتأسيس وإنشاء مراكز أبحاث وفكر عربية أو شركات علاقات عامة عربية أو شركات استشارات عربية لساعدتها في تحسين أوضاعها والقدرة على مواجهة الانتقادات الغربية والتعاطي معها وفق أسلوب ومنهج منظم.

3. غياب الاستقلالية:

الحصول على الاستقلالية التامة عن الحكومات ومؤسسات الدولة المنوط بها تحقيق هذه الأهداف، لتكون بعيدة عن أي تأثير قد يعوق القيام بمهام النقد وتصحيح الأخطاء، وحتى تستطيع تحديد نقاط الضعف بحيادية وموضوعية وتقديم الحلول التي تعالج المشكلات بأسرع وقت وبأقصر الطرق وأقلها تكلفة

حتى لو كانت تتعارض أحيانا مع التوجهات والخطط الحالية للمؤسسات في إدارة التنمية المستدامة، والتي يجب أن تختار ما بين القيام بدورها على طريقتها ووفقا لسياستها الخاصة أو بحسب التوصيات والحلول التي تقدمها مراكز الفكر.

4. التقليل من قيمة البحث العلمي:

لا تزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه ترف فكري وعلمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية.

فالدول العربية لا تخصص أكثر من 0.8% من دخلها القومي للبحث العلمي سنويًا كحد أقصى، ولأن مراكز الفكر تدخل تحت مظلة العمل البحثي، فهي تعاني بشدة من الاهمال وضعف التمويل، في حين أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تنفق مثلا 3.93% من إجمالي ناتجها المحلي لتمويل الأبحاث العلمية.

أما في الصين واليابان والولايات المتحدة فالأمر تحول إلى إحدى ركائز قوة هذه البلدان عالميا، ويكفي أن نعرف ان جميع برامج التنمية المستدامة في الصين وعلى رأسها فكرة إعادة طريق الحرير القديم، كان نتاج عمل وأبحاث ودراسات تقدمت بها مراكز أبحاث صينية قبل أكثر من ثلاثة عقود، وتبنتها القيادة الصينية.

5. غياب الشفافية والمشاركة المجتمعية:

إحاطة الأرقام والإحصاءات الرسمية بسرية غير مبررة، وعدم تزويد الباحث بها تحت دعاوي أنها معلومات أمنية او تهدد الأمن القومي يعد سيفا مسلطا على رقاب الباحثين، فضلا عن غياب المشاركة المجتمعية الفعالة من هيئات ومؤسسات غير حكومية وأفراد عاديين في التعاون مع هذه المراكز لرسم صورة واقعية عما يعانيه المجتمع ودوره في تصحيح الأخطاء وتعديل واقعه.

نقص تداول البيانات والمعلومات والمصادر العلمية:

لا شك أن الباحثين العرب يعانون بشدة من نقص مصادر البيانات والمعلومات الرسمية، وغياب القوانين الملزمة للإفراج عن المعلومات والسماح باستخدامها للأغراض العملية، بالإضافة إلى نقص المصادر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية العربية والاتجاه دائما إلى استقاء المعرفة والمعلومات من مصادر أجنبية.

الدور الفعال لقيادة دفة التنمية

في البداية وجب التوضيح أن مراكز الفكر بمختلف توجهاتها وتخصصاتها تعمل وفقا لقدرات الدول التي توجد فيها، فتقوم بتوجيه طاقتها وابحاثها لخدمة قضايا هذه الدول في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية، مما يجعلها مرتبطة بقدرات الدول وأهدافها وطموحاتها وحدود مواردها وقوتها، وترسم الاستراتيجيات التي تحافظ بها على مصالحها وتحميها من الأخطار والاضطرابات والتقلبات الداخلية والاقليمية والدولية.

لذلك يجب أن تبدأ الحكومات العربية في التفكير جيدا في تعزيز استثماراتها في هذه المراكز، واعتبارها استثمارا استراتيجيا فعالا لقيادة دفة التقدم والتنمية المجتمعية بشتى، ويمكن عمل هذا من خلال عدة خطوات.

1. القيام بأدوار مؤثرة في بلورة توجهات الدول والمجتمعات والمنظمات العالمية.
2. صياغة خطط واستراتيجيات ومقاربات جديدة عن التنمية المستدامة بكل محاورها ووضع الحلول والبدائل امام متخذي القرار وتقديم الرؤى الواضحة حول كيفية تحقيق الأهداف والتقليل من تبعات ووطأة هذه التحركات على المواطنين.
3. ربط برامج التنمية المستدامة في الدول العربية ببعضها البعض واستغلال التحولات الإيجابية في المنطقة العربية والعالم، وكذلك العمل على تأثير الاضطرابات والتحولات السلبية التي تحدث في المنطقة أو في أي دولة عربية وتأثيرها على محيطها.
4. رسم خريطة تنموية للدول العربية وتعزيز التعاون بينها والتنبؤ بالكوارث والأزمات والصراعات وتأثيرها على المجتمعات وتعطل خطط التنمية، ووضع الحلول البديلة للتعامل معها حال وقوعها، سواء كانت أزمات طبيعية أو سياسية أو عسكرية أو صراعات بينية أو مع دول الجوار العربي.
5. عمل مجموعات متكاملة من الدراسات الاستباقية للمخاطر لتكون بمثابة (إنذار مبكر) تساعد الدول في مواجهة الأزمات والوارث والاضطرابات المتوقعة وتساعدها على ترتيب الأولويات وتحديد برامج التحرك

6. السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية والأمنية وفقا لخطط علمية مدروسة ومنظمة.
7. مراقبة مستمرة لأداء الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة، والحرص على استكمال البرامج دون توقف مع تغييرها أو تعديل أوضاعها أو تغيير القيادات فيها، وتقديم التوصيات إلى الحكومات حول المشكلات والعقبات والحلول
8. عمل برامج بحثية متكاملة حول أهمية التنمية المستدامة وأهدافها وكيفية تحقيقها، ورصد وتحليل أهم الأحداث والطواهر الناجمة عن تطبيق خططها وكيفية التعامل معها من خلال تقارير دورية تقدم إلى الكيانات الرسمية وجامعة الدول العربية.
9. التوسع في إنشاء المراكز البحثية المتخصصة في مجالات التنمية المختلفة، على ان تكون مستقلة وذات ميزانية واضحة ومحددة، وتكون مشاركة في صناعة السياسات ولا يقتصر دورها على الاستشارات والتقارير فقط.
10. الإبداع وتوليد الأفكار والرؤى الجديدة، فمراكز البحوث السياسية بحكم وظيفتها وبتأثير القضايا التي تتعامل معها، يصبح على هذه المراكز مسئولة إعمال العقل وإطلاق الخيال في الصور المحتملة للمواقف والمخاطر والسياسات والحلول لمواجهة المخاطر واستغلال الفرص.
11. تعزيز التواصل مع المجتمع، ولا يجب أن يقتصر الدور على عمل الأبحاث وتقديمها لمتخذ القرار فقط، بل يجب عليها فتح نوافذ إعلامية للتواصل مع المجتمع وكشف حقيقة الواقع الذي يعيشه وحجم التحديات. وذلك من خلال المنشورات، والفعاليات، والتعامل مع مجموعة واسعة من شبكات وسائل الإعلام، تضمن مراكز الفكر إيصال الأفكار والرؤى الجديدة التي تعمل على تطويرها إلى العامة وتأثيرها على مناقشات السياسة.

«مراكز الفكر العربية ودورها في إحداث التغير العربي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي»

تقديم: د.محمد النسور

وزير مفوض -الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

1. الإطار العام للورقة العلمية

1.1 أهمية ودواعي الورقة العلمية

في إطار الخطة العلمية السنوية لقطاع الإعلام والاتصال قامت إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية بورشة عمل متخصصة بشأن مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة ويأتي اختيار الموضوع من منطلق ما تمثله هذه المراكز من أهمية كبرى للباحثين والمتخصصين إضافة إلى أهمية مخرجات هذه المراكز في دعم متخذي القرار بالرؤى والمقترحات الآنية والمستقبلية القائمة على الدراسات الاستشرافية المعتمدة على الرصد والتحليل الدقيقين للواقع القائم بكل مكوناته.

لقد تحولت مراكز الفكر على المستوى الدولي إلى ظاهرة عالمية فرضها العلم في مقاومة الجهل واتخاذ القرار وفق المنهج القائم على الربح والخسارة ولتوسعها الجغرافي عبر العالم أو قدرتها على النفاذ إلى أوساط القرار الرسمي الذي يتم من خلاله التأثير على الدول عن طريق برامج موجهة أو بإيجاد شبكات دولية وإقليمية تمكنهم من التأثير على نحو يخدم مصالحهم الاستراتيجية. وتشكل مراكز الفكر بموضوعاتها المختلفة عموما وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص تجمعا فريدا لأصحاب الفكر الواحد لبلورة المفاهيم وتحليلها. وقد نشأت تلك المراكز في المنطقة العربية كنتيجة حتمية لاتجاهات وتغيرات مرت بها المنطقة العربية كباقي

دول العالم وتجمعاته في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية حتى غدت الموضوعات الدولية حاضرة دائما على أجندة العمل العربي على المستوى الرسمي في المحافل الدولية والتي من بينها ما يجري دراسته موضوع التنمية المستدامة.

وقد افترضت الورشة من خلال الإدارة المختصة أن تجمع مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في تعاون بحثي يستقرئ الواقع ، ويدرس الظواهر التي تحتاج الى الدرس ويستشرف المستقبل وعلى وجه الخصوص ولها أي المراكز دور في دعم أهداف التنمية المستدامة حيث أصدرت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة والتي تتضمن 17 هدف و 169 غاية ومقصد و 231 مؤشر وهي تركز على التنمية الدولية في أبعادها الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .وقد تم اعتماد هذه الخطة خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أيلول /سبتمبر 2015 ودخلت حيز النفاذ في يناير /كانون الثاني 2016 ويعمل بها لغاية عام 2030 .وقد حلت محل الأهداف الإنمائية للألفية (MDGS) التي انتهى العمل بها عام 2015.

كما تضمنت الورشة عدد من المحاور شملت الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والتنمية المستدامة وأدوار ومهام مراكز الفكر العربية والتحديات التي تواجهها ودور مراكز الفكر العربية في مجال الوعي لأهداف التنمية المستدامة ودعمها وتحريرها لتنتهي بمناقشات مفتوحة حول معالجة التحديات التي تواجه مراكز الفكر العربية في دعم وتوطين أهداف التنمية المستدامة وبالتالي تأتي أهمية الورقة المعدة " مراكز الفكر العربية ودورها في إحداث التغير العربي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي" من خلال المشاركة في ورشة العمل المشار اليها في بحث مجموعة من الاسئلة تكون اجاباتها من خلال طروحات الخبراء وأصحاب الممارسة الفعلية لعملية تعزيز الفكر في المنطقة العربية. أما دواعي الورقة العلمية فقد وجدت من اجل التعرف على بعض المسارات العملية التي قامت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحديد التحديات وعوامل الفشل والبحث من خلال ورشة العمل الدور الممكن ان تقوم فيه مراكز الفكر العربية في خدمة جهود الأمانة العامة .

2.1 أهداف الورقة العلمية

تهدف الورقة العلمية إلى متابعة أهمية مراكز الفكر العربية المشاركة في ورشة العمل ودورها في إحداث التغير الاقتصادي والاجتماعي من خلال محاولة متابعة جهودها للإجابة على الاسئلة التالية :

- التعريف بماهية التفكير ومراكز الفكر.
- معرفة أهمية مراكز الفكر العربية في الدوائر الأكاديمية والبحثية العربية.
- أهمية وجود مؤلف يوثق كل مراكز الفكر في المنطقة العربية؟
- التعرف على أسباب ودوافع تزايد عدد مراكز الفكر في المنطقة العربية ومدى تحقيقها لأهدافها.
- التعرف على مدى استطاعة مراكز الفكر العربية أن تمتلك السلطة الناعمة و التأثير على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.
- التعرف على بعض المسارات العملية التي قامت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحديد التحديات وعوامل الفشل والبحث في الدور الممكن ان تقوم فيه مراكز الفكر العربية في خدمة جهود الأمانة العامة.

3.1 فرضية ومنهج الورقة العلمية

- يوجد أهمية لمركز التفكير ومراكز الفكر.
- "حظيت مراكز الفكر العربية بدراسات تبين اهميتها في الدوائر الأكاديمية والبحثية العربية".
- "يوجد مؤلف يوثق كل مراكز الفكر في المنطقة العربية".
- "تزايد عدد مراكز الفكر في المنطقة العربية وهل حققت أهدافها".
- "استطاعت مراكز الفكر العربية أن تمتلك السلطة الناعمة في التأثير في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية"
- التعرف على بعض المسارات العملية التي قامت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحديد التحديات وعوامل الفشل والبحث في الدور الممكن ان تقوم فيه مراكز الفكر العربية في خدمة جهود

الأمانة العامة. "أما منهجية الورقة فقد تمت من خلال بحث مجموعة من الاسئلة تكون اجاباتها من خلال ما تضمنته الورقة و طروحات الخبراء واصحاب الممارسة الفعلية لعملية تعزيز الفكر في المنطقة العربية والمبينة على النحو التالي:

قدم الدكتور علاء التميمي (مدير ادارة الدراسات والبحوث الاستراتيجية – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية) عرضا تضمن عدد من التوصيات ركز في مجملها على ضرورة توفير التمويل الضروري لمراكز الفكر العربية وانه ينبغي على مراكز الفكر العربية أن تراعي في دراستها الدقة والموضوعية وضرورة تنظيم مراكز الفكر العربية للمؤتمرات وورش العمل والندوات وضرورة التنسيق بين مراكز الفكر العربية مع ضرورة ربط مراكز الفكر العربية بالواقع العملي وبمناهج البحث العلمي الحديثة. واطلاق الشبكة العربية لمراكز الفكر ككيان فكري وانشاء منصة على البوابة الالكترونية لجامعة الدول العربية وانشاء قاعدة بيانات مشتركة لأثراء العمل البحثي وابراز المبادرات والرؤى الواقعية وقيام مراكز الفكر بتقديم الاستشارات لمؤسسات الدولة ومنح مراكز الفكر العربية هامشا من الحرية والاستقلالية واستقطاب الكفاءات من الباحثين وذوي الخبرة وبناء شراكة حقيقية بين مراكز الفكر العربية ووسائل الاعلام وفتح نافذه للتواصل بين مراكز الفكر العربية والمؤسسات الحكومية والسعي نحو التخصص في عمل مراكز الفكر العربية.

قدم السيد كايد مصطفى هاشم(نائب الأمين العام للشؤون الثقافية في منتدى الفكر العربي ومقره عمان-الأردن) ورقة عمل ركزت على قضايا الشباب وتحدياتها وارتباطها بالتنمية المستدامة وعلاقتها بجودة التعليم والمعاناة من البطالة وشح فرص العمل وضعف المشاركة الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات التنمية البشرية. كما اظهرت الورقة اهمية دور مؤسسات ومراكز الفكر العربية في دراسة تلك المعطيات ورسم الرؤى في هذه المجالات الحيوية ودراسة أليات مواجهة التحديات القائمة وأن البيئة الفكرية هي حاضنة نموذجية للأبداع وتبادل الافكار والحوار الهادف البناء بين الاتجاهات المختلفة مما يتطلب الاهتمام بالجودة العلمية التعليمية ونوعية مخرجاتها.

قدمت الدكتورة رغدة البهي ورقة علمية حول دور مراكز البحوث والدراسات العربية في دعم وتعزيز اهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على دور البحث العلمي وتوظيفه لخدمة الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية مبينة دور مراكز البحوث والدراسات العربية في دعم وتعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال تأسيس مراكز أبحاث عربية معنية بالتنمية المستدامة مستشهدة بالتجربة المصرية وقطركما أيضا لدور مراكز البحوث والدراسات دور في تأسيس مراكز نوعية على شاكلة اتحاد مراكز الدراسات والبحوث العربية الذي اسسه "مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة" وغيرها مثل معهد البحوث والدراسات التابع للجامعة الامريكية في مصر على سبيل المثال وغيرها أيضا مثل مركز التميز البحثي في الدراسات البيئية بجامعة الملك عبد العزيز بالسعودية. أما الدور الثالث لمراكز والبحوث والدراسات فقد أوضحت الورقة أهمية إعداد الدراسات والبحوث في مجالات التصدي للمشكلات البيئية المختلفة ودراسات التخطيط العمراني والتوسعات الصناعية وغيرها. بالإضافة الى الشراكة مع مختلف الجامعات المعنية واقامة المؤتمرات والمحاضرات العامة لنشر الوعي والتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة.

قدم الباحث سالم مشكور ورقة علمية حول مراكز الفكر والراي العام والتنمية المستدامة من جمهورية العراق بين فيها خصائص التنمية المستدامة وما يتطلب من رسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد طرق استخدام الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء .بالإضافة الى دور مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والتنمية المستدامة كأحد اهم مؤشرات تطور الدولة وإدراكها قيمة البحث العلمي في التخطيط للحاضر والمستقبل. موضحا أن هيئة الاعلام والاتصالات المعنية تقوم بتنظيم قطاع الاعلام وتوجيه وسائل الاعلام للترويج لمفاهيم معينة تصب في سياق التنمية المستدامة ليتساءل معد الورقة كم من الدول العربية تهتم بالبحوث والدراسات وكم تخصص من ميزانياتها لهذا الأمر وما هو حجم البرامج بالتنمية المستدامة في العالم العربي.

قدم معالي الدكتور محمد ابو حمور –الأمين العام لمنتدى الفكر العربي ووزير المالية الأسبق في عمان-المملكة الاردنية الهاشمية مداخلة بعنوان الخطاب الفكري وتحديات الإعلام الجديد في الواقع العربي بين فيها اهمية الاعلام الجديد في العالم المعاصر ومنه المنطقة العربية وهل بالإمكان مواجهة التحديات الناشئة عن التسارع في التقدم التكنولوجي والاعلامي والحيلولة دون توغل التأثير السلبي او الحيلولة دون حدوث مزيد من الانهيارات التي تتلاشى معها القيم الثقافية وتستبد بالموقف الفوضى وبالتالي هذه التحديات وغيرها تفرض على مؤسسات الفكر والثقافة العربية أن تتصدى لذلك بعمل توعوي ممنهج،والتنسيق فيما بينها للتعاون نحو استثمار ايجابيات الثورة الاتصالية والتعددية الاعلامية وانفتاح الفضاء الاعلامي لخدمة قضايا المنطقة واوصت الورقة بالدعوة الى هيئة تنسيقية بين مراكز الفكر والثقافة العربية تعمل على رصد ومتابعة الجهود وتنسيق تبادل الخبرات بين هذه المراكز وتعزيز الرؤية الفكرية نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 بالتعاون مع جامعة الدول العربية والامم المتحدة لضمان تحقيق اكبر قدر ممكن من النجاح في هذا المجال على مستوى العالم العربي.

قدم الدكتور عمر الحسيني ورقة علمية بعنوان ازمة موارد المياه في الوطن العربي والعالم وسط تحديات التنمية المستدامة بين فيها ازمة نقص المياه في الدول العربية الناتج عن الاستهلاك غير المستدام بسبب الثقافات والعادات المكتسبة للمواطن دون تدخل جدي وضرورة تطبيق مفهوم تجارة المياه الافتراضية بحيث توازن الدولة في استيراد القمح من الخارج واستهلاك المياه من خلال حساب القيمة الاقتصادية لمواردها المائية المستهلكة بصورة غير مباشرة في المنتجات التي تصدرها للعالم ووضع هذا البديل وفق دراسات محددة.

قدم الباحث عبد المنعم حلاوة مداخلة حول مراكز الفكر العربية ....استثمار استراتيجي لنشر وتحقيق ثقافة التنمية المستدامة بين فيها اهمية مراكز الفكر في مختلف دول العالم ودورها في تقديم الحلول والبدائل أمام متخذي القرار وتحديد الرؤى والخطط المستقبلية على المستويين التكتيكي والاستراتيجي في شتى المجالات والقطاعات بما فيها تحقيق أهداف التنمية المستدامة وليس على المستوى السياسي

والعسكري فقط. كما استعرض نشأة مراكز الفكر في العالم وارتباطها بشكل اساسي بالتنمية وأهدافها وتوفير الأموال اللازمة لإقامة مجتمعات وصناعات حديثة. فضلا عن توصيف مراكز الابحاث الى سياسية واقتصادية وعلاقات دولية وامنية وابحاث بيئية وعلوم وتكنولوجيا وابحاث ثقافية وفنون وانسانية واديان. كما استعرضت الورقة صناعة الفكر في الدول العربية فقد بينت مدى قلة مؤسسات الفكر العربية ليبلغ عدد المراكز 497 مركزا كما تعاني الدول العربية بشدة من تراجع أعداد وأهمية مراكز الفكر في الدول العربية لوجود العديد من المعوقات كضعف التمويل وغياب الاستقلالية والتقليل من قيمة البحث العلمي وغياب الشفافية والمشاركة المجتمعية مبينا على الحكومات العربية ان تبدا بالتفكير جيدا في تعزيز استثماراتها في هذه المراكز وصياغة خطط واستراتيجيات وربط برامج التنمية المستدامة في الدول العربية ورسم خريطة تنموية للدول العربية.

قدم السيد هاني (نائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية) مداخلة بعنوان مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة مبينا حال مراكز الفكر العربية التي يعمل بعضها بكل جد واخلاص في البحث العلمي واخرى تخلت عن المنهج العلمي السليم في البحث والدراسة والتحليل وخرجت من محراب البحث العلمي النزيه الى ملاعب السياسة فاستبدلت اوراق البحث العلمي بأوراق الاجندات السياسية مع ضرورة الحاجة الى مراكز علمية وبحثية جادة تعمل بإخلاص في خدمة القضايا الوطنية والتي من بينها التنمية المستدامة.

قدمت الدكتورة حنان يوسف رقة علمية بعنوان مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة (المفهوم والأهداف والاليات) وقد أظهرت الورقة العلمية دور المراكز في تعزيز الوعي ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على مفهوم مراكز الفكر العربي وتعريفها ونشأتها ووظائف ومراكز البحوث والدراسات وتطورها ودور مراكز الابحاث والدراسات في صناعة القرار في الدول العربية التي تزايدت منذ تسعينيات القرن الماضي مع تولي القطاع الخاص إنشاء مراكز دراسات ومعلومات وابحاث متنوعة ومتخصصة عامه وذات علاقة بالتنمية المستدامة مبينة أهمية ودور مراكز الفكر العربية في الترويج والوعي بأهداف

التنمية المستدامة واهمية الاستثمار في الفكر لمواجهة متلازمة الفوضى والتخريب والربط بين الأمن والإصلاح والتنمية من أجل استدامة التقدم والازدهار مع اهمية انشاء قاعدة بيانات مشتركة بين مراكز الدراسات لإثراء العمل البحثي والشراكة المتنامية والاهتمام بالأنشطة التراكمية وفق رؤية منهجية موحدة لصياغة وتعزيز الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة من أجل صالح ورخاء الانسان العربي والأمة العربية.

4.1 متضمنات الورقة العلمية

تضمنت الورقة العلمية وفق أهميتها ومحورها وهدفها الأساسي والمنهاج وضع الموضوع في ستة عناوين ونتائج وتوصيات ، تضمن الموضوع الأول ماهية التفكير ومراكز الفكر .أما الموضوع الثاني فقد عالج مراكز الفكر العربية .بينما عالج الموضوع الثالث محاولات فاشلة في العمل العربي المشترك. وانتهت الورقة بالنتائج والتوصيات.

2. ماهية التفكير ومراكز الفكر:

توضح عبارة التفكير (Think Tank) في اللغة العربية صور مختلفة للمفهوم فهناك من يسميها مراكز التفكير أو بنوك الفكر والتفكير بعدما غلبت مسميات مراكز البحوث والدراسات إلى مفهوم خزانات التفكير. وحتى الأربعينيات من القرن العشرين كانت أغلبية خزانات التفكير قد خرجت من رحم الحرب العالمية الثانية لمواجهة المتغيرات والبحث في ايجاد الحلول واصبحت تعرف بمراكز التفكير الدماغي او المخ اي بالمجمل التي تعطي النصح(1)(مراكز التفكير ودورها في التاثير على صنع السياسة –هزار صابر (باحث سياسي).www.fedrs.com.

ويعرف الفكر على أنه "مجموعة من الأفكار والآراء التي يعمل عقل الانسان على تفعيلها عند التعامل مع موقف ويعرف أيضا بأنه وظيفه عقلية. وتأتي الى تحفيز الدماغ لفهم واستيعاب البيئة المحيطة به، حتى يتمكن من تحويل المجهولات التي تواجه بالمعلومات ويقرر التعامل معها واستخدامها عند الحاجة"(2) (مفهوم الفكر:http:mawdoo.com).

دأب برنامج جامعة بنسلفانيا منذ العام 2006؛ على إصدار تقرير خاص عن "المؤشر العالمي لتصنيف مراكز الفكر والمجتمع المدني"، معتمداً منهجية واضحة في الترشيح والتصنيف والترتيب، ومجنداً أكثر من 25 ألف خبير منتسب لجهات بحثية وإعلامية وحكومية؛ لفحص مخرجات مراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني المسجلة في قاعدة بياناته، ووفق معايير وشروط محددة وواضحة. تكمن قيمة هذا التقرير (Global go to think tank index report)، علاوة على منهجيته المهنية، في كونه يرسم صورة عن حوالي سبعة آلاف مركز فكر حول العالم، ومقدار تأثيرها في السياسات وإرادات صُناع القرار في البلدان المتواجدة فيها. كما يمكّن من معرفة جدوى البحوث والتحليلات المنجزة من قبل هذه المراكز، وطبيعة العلاقة التي تربط هذه الأخيرة بإعداد وصياغة السياسات، والفاعلين والقيمين عليها، ناهيك عن الوساطة التي تقوم بها مراكز الفكر بين المجتمع وقضاياه وتحدياته وصناع القرار، أي ممارسي السلطة، وهي في واقع الأمر من المهام المفصلية في أي مجتمع.

فلو تمعنا في التقرير الأخير لعام 2017، المعلن عن إطلاقه في العاصمة القطرية الدوحة، للاحظنا حجم المراكز المحدثة في منطقة "المينا " MENA (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، والمكانة التي حظيت بها في المؤشر العالمي لمراكز الفكر والمجتمع المدني. فمن أصل 6486 مركز فكر في العالم، تستحوذ الولايات المتحدة على 4614 منها، ويتوزع الباقي على كل بلاد المعمور. أما نصيب منطقة " المينا" فيبلغ 479 مركزا، تتصدر إسرائيل القائمة بـ67 مركز فكر، تليها تركيا بـ46، ودول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بـ61 ، نصيب قطر منها 14، والباقي موزع على البلدان الأخرى الأعضاء في "المينا". أما من حيث التصنيف، فقد تصدر "مركز الدراسات الاستراتيجية" الأردني قائمةَ أفضل عشرة مراكز فكر أولى في منطقة "المينا"، يليه "مركز الدراسات الأمنية" في إسرائيل، و"مركز كارنيغي الشرق الأوسط" في لبنان في المرتبة الثالثة، ومركز الأهرام المصري في الصف الرابع، وبعده "مركز الجزيرة للدراسات" في الدوحة.. ومن البلدان المغاربية لم يكن حظها في هذه الكوكبة الأولى سوى مركز واحد هو "مركز المغرب الشريف للفوسفاط" في المغرب الأقصى.

وعموما تتمتع مراكز الفكر بميزات لا نجدها في مراكز البحوث التابعة للجامعات،

وإن كانت العلاقة بين النوعين من المراكز تكاملية وتلازمية، أهمها قدرة مراكز الفكر أو بيوت الخبرة على إنجاز المطلوب منها، أي الاستشارة والإرشادات والتحليلات، والمعالجات بسرعة أكثر مما تقوم به مراكز ومختبرات البحث الجامعية؛ التي تتطلب إجراءات ومساطر أعقد وأطول مما تستلزمه مراكز الفكر، لا سيما وأن صناع القرار يعيشون تحت ضغط الوقت وإكراهاته، ويحتاجون إلى حلول سريعة وفورية.

غير أن مراكز الفكر كي تكون فعالة ومجدية، وقادرة على التأثير الإيجابي في السياسات وتطور المجتمعات، تحتاج إلى متطلبات وشروط، بدونها يتعذر عليها النجاح في مهامها. فأولى هذه المتطلبات "الاستقلالية"، أي قدرتها على الاستقلال بذاتها، وممارسة عملها واجتهاداتها دون ضغط، أو وصاية وتوجيه. فحين يكون مركز الفكر خاضعا للسلطة، وموجها من قبل أجهزة الدولة، وغير قادر على التحكم في تفكيره واجتهاداته، يتعذر عليه التحول إلى رافعة خلاقة لإرشاد صناع القرار، وإسعافهم في حسن صياغة القرارات. والحال أن المتابع للشأن العربي لا يجد صعوبة في فهم حال "مراكز الفكر" التي خرجت من تحت عباءة السلطة، وتشتغل وفق أجندتها وإملاءاتها. لذلك، فالاستقلالية شرط عين، كما يقول الفقهاء، لميلاد مراكز فكر قادرة على التأثير الإيجابي في صنع السياسات، والمساعدة على ترشيد القرارات حُيال التحديات والأزمات التي تضغط على المنطقة العربية.

تحتاج مراكز الفكر، علاوة على الاستقلالية، إلى قدر عال من الجودة في منجزاتها، أي أعمالها واجتهاداتها. ولن يتحقق هذا الأمر بدون امتلاك المراكز رؤية وأهداف وإستراتيجية واضحة، ومؤسسة على العقل والعلم. كما لن يتأتى لها ذلك دون الانفتاح على الكفاءات البشرية ذات الجدارة والاستحقاق. أما المتطلب الثالث لنجاح مراكز الفكر، فيتعلق بضرورة خلق جسور تواصل موضوعي بينها وبين مؤسسات الإعلام، وتحديدا الإعلام المستقل، لإمداده باجتهاداتها وتحليلاتها، وكل ما تنجز من انتجات جيدة.. إن مراكز فكر بهذه المواصفات تستطيع أن تكون روافع لصياغة السياسات الرشيدة والقرارات المؤثرة في البلاد العربية.

ويوجد عدد من المعايير التي تستخدم في الوقت الراهن لتقييم مراكز

الدراسات الاستراتيجية ومراكز الفكر (Think Tanks) بصفة عامة، إلا أنه يلاحظ افتقار عمليات التقييم إلى كثير من الدقة والحيادية وضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات البحثية الاستراتيجية، وعدم توافقها مع واقع التطورات التي يشهدها العالم، وذلك على النحو الآتي:

- افتقاد عمليات التقييم للربط الواضح بين المؤسسة البحثية والجهات الثلاث التي تستهدفها لتحقيق أهدافها؛ وهي: صناع السياسات، والجهات الأكاديمية، وخدمة المجتمع.
- افتقاد معايير ترتبط بالشمولية، سواء من حيث تعدد المجالات والتخصصات التي تغطيها المؤسسة البحثية، أو تعدد النشاطات، أو العمل في أطر محلية وإقليمية ودولية.
- افتقاد معايير ترتبط بالقدرة على إيصال الأفكار والانتشار والتأثير في الجمهور العام، من خلال تقنيات الاتصال والتواصل الاجتماعي، وهي التي توفرها التقنيات الحديثة(3) عادل عبدالغفار ،مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية 2018-2019).

3. ماهية مراكز الفكر العربية

عرف معجم المعاني الجامع معنى الفكر بأنه جمع أفكار ،وإعمال العقل بالمعلوم للوصول الى المجهول اي يساوي التفكير الذي اجري تصنيفه الى محدود الفكر وسطحي وضيق الافق وغيرها".

وفي إطار جمع الفكر أصبحت تعتبر مراكز الفكر هي السمة الخاصة بمفهوم إدارة التفكير حتى غدت أحد أهم العناصر المؤثرة على صناعة القرار التي لم تخلو القضايا العربية من التدبر ومن إعداد الدراسات اعدتها مراكز الدراسات والبحوث وامداد صانع القرار بالتوجيهات اللازمة والتي تأتي عبر عقد وتنظيم ورشات العمل والتدريب والمنتديات التي تأتي لتقدم معرفة بسيطة او سطحية في كل المجالات ومن هنا تظهر مهمة مراكز الفكر في تحليل وتفسير الظواهر والمشكلات ومحاولة تقديم الحلول لها عن طريق تقديم الرؤى الشاملة ومجموعة

من الحلول المناسبة للمشكلة يشترك الإنسان مع الحيوان في وظيفة الإدراك الحسي ، غير أن الإنسان يتميز عن الحيوان بما وهبه الله تعالى من عقل ومن قدرة على التفكيرتمكنه من النظر والبحث في الأشياء والأحداث، واستخلاص الكليات من الجزئيات واستنباط النتائج من المقدمات.

إن قدرة الإنسان على التفكير هي التي جعلته :أهلاً للتكليف بالعبادات ، وتحمل المسؤولية الاختيار والإرادة ، وهذا هو ما جعله أهلاً للخلافة في الأرض. وقد دعا القرآن الناس دعوة صريحة إلى التفكير: فقد حث الله تعالى الإنسان على التفكير والنظر في الكون والتأمل في الظواهر الكونية المختلفة ، قال تعالى : (قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق)كما حث الإنسان على تحصيل العلم ومعرفة سنن الله وقوانينه في جميع ميادين العلوم المختلفة ، قال تعالى : (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت) ولم يحث القرآن الإنسان على التفكير و البحث العلمي في الظواهر الطبيعية فقط ، وإنما حثه أيضاً على التفكير في نفسه وفي أسرار تكوينه البيولوجي والنفسي ، وهو بذلك يدعوه إلى ارتياد ميادين العلوم البيولوجية والفسيولوجية والطبية والنفسية ، قال تعالى : (فلينظر الإنسان مم خلق خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب).

وقد بين القرآن أهمية التفكير في حياة الإنسان ورفع من قيمة الإنسان ، قال تعالى : (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون).وقد حط القرآن من شأن من لا يستخدم عقله وتفكيره بأن جعله أدنى درجة من الحيوان ، قال تعالى : (إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون). ويتضح حرص القرآن الكريم على دعوة الناس إلى التعقل والتفكير من ورود كثير من الآيات التي تتضمن مثل هذه العبارات : " أفلا يعقلون " ، " أفلا يتفكرون " ، " لعلكم تتفكرون " ، " لعلكم تعقلون " ، كما وردت مشتقات " العقل " في القرآن الكريم (49 مرة) كما وردت مشتقات الفكر فيه (18 مرة).

وإذا استحضرنا السياقات المرتبكة والمعقدة للمنطقة العربية، نُدرك أكثر أهمية ما يمكن أن تُساهم به هذه المراكز بالنسبة لصناع القرار، وخدمة المجتمعات

عموماً. فلو اقتصرنا على التطورات الطارئة في الألفية الجديدة، لخلصنا إلى أن المنطقة العربية، خلافا لكل مناطق العالم، تعيش سياقات قلَّ نظيرها، وتتجاذبها تيارات سياسية وفكرية لم تشهد مثيلاً لها من قبل. والأخطر أن معالم توجه السياسات فيها غير واضحة ومستقرة، بما يسمح للمجتمعات بالشعور بالأمان في أوطانهم. ومن هنا تكون الحاجة أكثر من ماسّة لمراكز الفكر، بحسبها إطارات للتفكير والاجتهاد الجماعيين، لصياغة حلول ومعالجات للأزمات والتحديات التي تضغط باستمرار على المنطقة العربية، وتحديدا على قادتها وصناع سياساتها. نُذكر فقط أن كل السياسات الجديدة التي اعتمدها الرئيس "روزفلت" لإعادة بناء اقتصاد بلاده بعد الأزمة المالية عام 1929، ومشروع "مارشال" الذي غيّر وجه أوروبا وساعدها على إعادة تشييد اقتصادياتها بعد الحرب الثانية، كان بفعل اجتهادات مراكز الفكر في الولايات المتحدة. وقد استمر قادةُ هذا البلد حريصين على إدامة جسور التواصل والتعاون بينهم وبين مراكز الفكر حتى اليوم، ولعل هذا ما يفسر في الواقع استحواذ الأمريكيين على ما يفوق 60 في المئة من مجموع مراكز الفكر في العالم.

لقد تنامى أما على المستوى العربي الاهتمام بمراكز الابحاث والدراسات واصبحت في دائرة إهتمام منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وتوسع نشاطها والجهات المسيرة لها حيث دخل القطاع الخاص واصبح يعمل على إنشاء مراكز ودراسات ومعلومات وأبحاث متنوعة ومتخصصة. وهنا يتطلب التفريق بين المراكز الاكاديمية التابعة للجامعات ومراكز الفكر المستقلة او التابعة لمؤسسات حكومية او اعلامية بالرغم من أهميتها معا.(محمود ابراهيم متولي المركز الديمقراطي العربي.

ونتيجة لأن التحديات والمخاطر والتهديدات التي يشهدها العالم على المستويين الداخلي والخارجي تتسم بالتعقيد الشديد، والتداخل بين ما هو محلي وما هو دولي، وتعدد مستويات التعامل معها، وتداخلها أفقياً ورأسياً، فإن معظم دول العالم باتت تعتمد على الفكر والعلم والمعرفة لطرح حلول للتحديات المختلفة التي تواجهها؛ للحيلولة دون تحولها إلى خطر أو تهديد. ولذا، زاد الاهتمام بدور مراكز الدراسات الاستراتيجية في دعم اتخاذ القرار، وصنع الاستراتيجيات، واقتراح السياسات، والعمل على تثقيف الرأي العام.وقد أولى مركز الإمارات للدراسات

والبحـوث الاسـتراتيجية مسـؤولية إصـدار تقييـم سـنوي للمراكـز البحثيـة اهتمامـه؛ حيـث يأخـذ في الاعتبـار معايـير موضوعيـة وشـاملة للتقييـم. وقـد أصـدر المركـز تقييمـه الأول عـام 2013، ويحمـل التقييـم هـذا العـام طابعـاً خاصـاً؛ إذ يتزامـن مـع احتفـالات المركـز بمـرور 25 عامـاً عـلى تأسيسـه.

4. محاولات على طريق العمل العربي المشترك

في إطـار تعزيـز مراكـز الفكـر عملـت الأمانـة العامـة عـلى تقديـم مقـترح منتـدى التكامـل الاقتصـادي العـربي (Arab Economic Integration Forum)حيـث تسـتمد معظـم محفـزات التطـور ومخرجاتهـا عـلى المعرفـة التـي تبنـى داخـل المجتمعـات بحيـث تتيـح تبنـي الافـكار المطروحـة مـن قبـل القطـاع الخـاص والباحثـين ومؤسسـات المجتمـع المـدني والجامعـات والكتـاب المتخصصـين في موضوعـات قـد تفرضهـا الظـروف أحيانـا. وأصبـح الحـوار والتفكـير الجماعـي منهجـا تتبعـه التجمعـات البشريـة والتكتـلات الاقتصاديـة في سـبيل التحديـث والتطويـر ونقـل الافـكار والانطباعـات التـي قـد تـترك اثرا سـلبيا اذا عرضـت في اجتماعـات ذات طابـع سـياسي او تفـاوضي. وفي ذات الاتجـاه اصبـح التطبيـق الحقيقـي لمفهـوم العزلـة هـو العيـش تحـت مصـدر ومسـار واحـد للمعرفـة يحتـم بالنهايـة عـلى تبنـي مخرجـات تقليديـة مكـررة لا تتيـح التقـدم والتطـور ودعـم مؤسسـة صناعـة القـرار.

وقـد انضـج التاريـخ عـلى المسـتوى العـربي مسـارات مؤسسـية عـلى جميـع المسـتويات وفي كل الاتجاهـات وبقيـت تلـك المؤسسـات محصـورة بأفـكار قـد تكـون خادمـه لمرحلـة مـا وقـد لا تكـون. وعـلى سـبيل المثـال وجـدت الامانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة لـكي تكـون مؤسسـة ترسـم مسـارات العمـل العـربي المشـترك في كل الاتجاهـات الاقتصاديـة والسياسـية ، واسـتجابه لمرحلـة السـبعينيات انشـئت العديـد مـن المنظـمات العربيـة المتخصصـة لرفـد العمـل العـربي المشـترك بالمفاهيـم التطويريـة أيضـا .فضـلا عـن الاتحـادات العربيـة النوعيـة المتخصصـة وغيرهـا مـن المؤسسـات الوطنيـة في معظـم الـدول العربيـة سـواء كانـت جامعـات او دور بحـث علمـي ونـشر ومؤلفـين .بالاضافـة الى تنـوع القطـاع الخـاص الـذي أصبـح يعمـل في الـدول العربيـة بشـكل إيجـابي وفي معظـم القطاعـات والانشـطة الاقتصاديـة.

وبالرغم من مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك الطويلة يلاحظ أنها كانت مرتبطة بمسارات سياسية تسيرها الاجندات السياسية وتستهلك الافكار المتاحة عالميا دون الخوض في خصوصية المنطقة العربية على وجه التحديد وبقيت مسيرة التطور مرتبطة بالمناخ السياسي الموجود. وعلى سبيل التأكيد انطلقت السوق العربية المشتركة بمسار سياسي في الستينيات تعبيرا عن المناخ السياسي ولم تأخذ بعين الاعتبار تلك المرحلة ضرورة البدء في التكامل الاقتصادي منهجيا.

وبالرغم من اجتماعات اللجان المتخصصة في إطار القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي كانت تؤسس للمفاهيم التطبيقية المطلوب اقرارها على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واحيانا على مستوى القمم الدورية ،الا انها لم تفلح في تصوير التكامل الاقتصادي على اسس ثابته بالرغم من تبني مدخل تحرير التجارة والاستثمار كمداخل لتقود التنمية لتعود مسيرة التكامل الاقتصادي العربي مرة اخرى الى مسيرة تعاونية غير ملزمة انتهت بضرورة تبني مسار جديد للتكامل قائم على تيسير وتنمية التجارة بين الدول العربية مع مطلع الثمانينيات نتج عنه اليات عمل محدودة صيغت من الاجهزة الرسمية التقليدية التي لم تأخذ ابعاد ومتطلبات النمو السكاني والتنمية وبقيت أيضا مسيرة تعاونية غير ملزمة ما لبثت أن انتفضت من سباتها لمحاكاة نظام تجاري جديد تشكل مع تأسيس منظمة التجارة العالمية عام 1995.

ومن هذه المحاكاة للتقليد الدولي بعصر التكتلات الاقتصادية انتهجت الدول العربية مسيرة تكاملية منهجية وتدريجية نحو التكامل الاقتصادي العربي باتباع مسار منطقة التجارة الحرة كأولى هذه المراحل بدأت تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر جميع الدول العربية وبالتحديد الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي انطلقت مع مطلع عام 1998 لتنتهي بتعرفة جمركية صفرية عام 2005. وبالعودة إلى الوراء والتخيل لو أطلقت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1981 بصفة تحرير كامل للسلع على عكس ما كان من تحرير جزئي لبعض السلع لدخلت الدول العربية عصر التكتلات الاقتصادية وعالم النظام التجاري الجديد من أوسع ابوابه والتفاوض ككتلة واحدة وفرض متطلباتها بشكل قوي في

محافل التفاوض التجاري الدولية. كما كان في الاتحاد الاوروبي الذي اطلق السوق الموحدة عام 1992 والذي كان قد بداها عام 1952 بتجمع لعدد محدود من الدول الاوروبية استخدم المدخل الانتاجي اساسا للتكامل الاقتصادي.

وتشير التطبيقات العملية في إطار القطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية عن توفر بنية الاطار المؤسسي الكاملة لقيادة التكامل الاقتصادي العربي الى مراحل اوسع مما وصلت اليه الان في ظل وضوح الطريق والرؤيا فعلى مستوى القطاع الاقتصادي نفسه توجد ادارات النقل والسياحة والتجارة والاتصالات والطاقة والكهرباء والبيئة والموارد المائية والاسكان والاحصاءات والمعلومات وجميعها وما لديها من لجان فنية ودائمة ومجالس وزارية متخصصة تدعم صناعة القرار على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وصولا للقمم الدورية والاقتصادية. وبالرغم من هذا الاطار المؤسسي المتراكم لا زال غير قادر على التفاعل بنسق واحد وتقاسم للأدوار لدفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي القائم على تحرير تجارة السلع والتجارة في الخدمات والاستثمار وبالتالي حرمان التنمية الشاملة من التوطن في المحيط العربي يتجانس مع بعضه البعض وصولا لتواجد اقتصادي اقليمي وعالمي يحقق دعائم القوة له. وللتدليل على ذلك استصرخت القمم الدورية على مستوى القادة العرب ضرورة التوجه الى قمة تنموية اقتصادية واجتماعية تبحث بالشأن الاقتصادي بشكل محدد باعتبار ان مسيرة القمم السياسية اصبح لديها موضوعات متراكمة عبر التاريخ وغير قابله للحل السريع وبالتالي من غير العدل ان تبقى الموضوعات الاقتصادية هي أسيرة القمم السياسية.

لقد افرزت القمم التنموية الاقتصادية والاجتماعية جملة من النتائج ما هو ايجابي وما هو سلبي ولكن بقى القاسم المشترك في هذه القمم عدم وضح الرؤية والمسار المراد تتبعه ضمن افق زمني معين. حيث فشلت المؤسسة الفكرية الاقتصادية العربية في وضع افق واضحة عند مستوى الطموح نتيجه العمل الفردي لتلك المؤسسات في غير اطار الاقليم.كما اصبح ايضا منهج العمل التقليدي من اللجان التحضيرية الى المجالس الوزارية المتخصصة هو قنوات الاتصال لدعم موضوعات القمم الاقتصادية مما يعني عدم الاتيان بما هو جديد ووضعه امام

القادة برؤية السياسي الهادف الى تحقيق تنمية وطنه.

وكمرحلة تجريبية لقياس نجاعة طرح منتدى التكامل الاقتصادي العربي فقد تم احتضان العديد من الافكار التي كانت مبعثرة ووضعها في إطار مؤسسي وتنفيذي واصبحت الان رافدا كبيرا لمسيرة سيشهدها المستقبل. وعلى سبيل الاستدلال احتضن القطاع الاقتصادي في الامانة العامة لجامعة الدول العربية طلب القطاع الخاص بانشاء بورصه عربية مشتركة تتولى دمج البورصات المالية العربية او ما يعرف باسواق المال العربية عند طرح الاكتتاب لتمويل الاستثمارات بحيث يصبح بمقدور المستثمر العربي تملك اسهم شركة عربية اخرى مما يعني ايجاد رافد للاستثمار قد لا تتمكن الحكومات العربية من توفيره.

ومما سبق وتراكما عليه أصبح ضرورة وجود منتدى اقتصادي عربي يتعامل بمفهوم التكامل الاقتصادي الذي سيكون بمثابه الرافعة الحقيقية لكل مقدرات الامة ويقيس متطلبات مراحل التكامل الاقتصادي العربي القادمة من الاتحاد الجمركي وصولا للوحدة الاقتصادية وبما قد يتفرع منه من تأثيرات على السياسة والتنمية الاجتماعية عموما.

ويعد مفهوم المنتدى هو محفل غير هادف للربح وموطنه الأردن يتيح للحكومات العربية الالتقاء سويا وبشكل دوري من أجل التباحث في القضايا الهامة والعمل معا من أجل التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي من أبرزها العولمة وتداعياتها على الدول العربية. بحيث يكون المنتدى طليعة الجهود الرامية إلى تفهم ومساعدة الحكومات على إحداث التطورات اللازمة ومواجهة التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة.. كما سيوفر منصة حوارية توفر بيئة تستطيع فيها الحكومات العربية التداول والتباحث في العديد من القضايا الحساسة وإجراء المقارنات في مجال السياسات والتجارب الناجحة و البحث عن إجابات للمشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة والعمل على تنسيق السياسات المحلية والدولية بشكل يخدم التنمية الاقتصادية العربية مع ضمان وجود حرية الطرح والفكر والكتابة تحت شعار المنتدى و نشر النتائج على نطاق واسع بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية, وكذلك الاتفاقيات

والمبادئ التوجيهية والمعايير المتفق عليها ضمن رسالة المنتدى.

كما وسيهدف المحفل إلى التركيز على إدارة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحسين حالة التنمية الاقتصادية العربية عبر التكامل الاقتصادي في العالم العربي وجعله مركزا للتداول والتباحث في شتى حقول المعرفة بهدف توفير مرجعية للقادة العرب في قممهم وبالتالي تطوير المناخ التفاعلي لقضايا الأمة وإيجاد مشاركة جادة وفاعلة من المؤسسة الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وقادة الفكر وغيرها بحيث يتحول هذا المنتدى إلى منصة معرفية للفكر الحديث والمتطور يعقد اجتماعاته التحضيرية بما يسبق القمم العربية الدورية والاقتصادية و تشارك فيه المجالس الوزارية العربية المتخصصة كممارسة فكرية بعيدة عن الحديث المراد صياغته بشكل قرارات قد تجابه بحالة من الرفض.

كما سيتيح هذا المنتدى للقادة والسياسيين في مجال الأعمال والحكومة والمجتمع المدني المجال لإيجاد منصة عصف ذهني تسمح بعرض أفكارهم بغية الوصول إلى الحلول المناسبة لمواجهة التحديات في الوطن العربي من خلال العديد من المؤسسات الإقليمية والعالمية البارزة على نطاق الدول أو القادة السياسيين النافذين الذين يحضرون هذه الاجتماعات، من أجل التوصل إلى المشاركة الفاعلة من جميع الجهات المعنية.

وسيساهم المنتدى في تعزيز مفهوم الديمقراطية الاقتصادية وجعله مركز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تشترك فيها المؤسسات والمجتمع المدني والسلطات السياسية من أجل إحداث مبادرات تسهم بشكل كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، كما يُعنى بالعديد من القضايا الاقتصادية الحساسة كسبل تعزيز الإنتاجية والتشغيل ومكافحة البطالة وتعزيز المستوى الصحي وتحسين سبل المعيشة وإيجاد سياسات مكافحة الجوع في الدول العربية.

وسيسعى المنتدى مستقبلا إلى إيجاد شراكات مع مؤسسات بحثية وعلمية ومنظمات دولية من أجل المساهمة في توحيد الجهود الرامية إلى تعزيز العمل الاقتصادي على المستوى المحلي والإقليمي، كما سيعمل المنتدى على التحضير لعقد

العديد من المؤتمرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، كما سيسعى المنتدى إلى نشر مخرجات أعماله المستمرة إلى أصحاب الاهتمام وصانعي القرار إضافة إلى إيجاد مظلة نشر للعديد من المخرجات الفردية العاملة ضمن إطار المنتدى من باب التشجيع على نشر الفكر الاقتصادي وتحفيز الأفكار الإبداعية.

وعموما جاءت فكرة تأسيس المنتدى من قبل مجموعة من قادة الأعمال العرب بهدف دعم صنع القرار في الدول العربية وقد أبدى منتدى تطوير السياسات الاقتصادية في الأردن استعداده لاستضافة المنتدى الاقتصادي وتأمين تمويله ذاتياً. كما يترافق مع ذلك جهد مكثف مع مجموعة من قادة الأعمال في العالم العربي ومؤسسات العمل العربي الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني، والرابطات الصناعية العربية والأكاديميين وغيرهم من أجل النظر في القضايا العربية والعالمية الرئيسية اليوم وعرض الأفكار والحلول لمواجهة هذه التحديات. وذلك بالاشتراك مع العديد من المؤسسات العالمية البارزة على نطاق الدول أو القادة السياسيين ويقوم المنتدى بشل أساسي على تشجيع النهج ألتشاركي بين الجهات المشاركة من خلال اللقاءات والمبادرات التي ينوي المنتدى عقدها بشكل دوري.

وسيكون باب العضوية في المنتدى متاحا أمام الشركات القيادية في الاقتصاد العربي والتي لديها المقدرة على تقديم حلول مستدامة هادفة إلى رفع سوية العالم العربي وذلك انطلاقا من أهمية وقوة مركز هذه الشركات ومدى مساهمتها في أنشطة المجتمعات المحلية على الصعيد العربي وعلى مستوى الصناعة. كما ستساعد في صياغة المبادرات والمشاريع وفرق العمل والتوجيه من خلال مشاركة معظم كبار المسئولين التنفيذيين في المجالس المتخصصة والفرق الاستشارية. كما يمكن انضمام العديد من الأعضاء من الشركاء الصناعيين الممثلين للعديد من القطاعات التجارية, بما في ذلك البناء والطيران والتكنولوجيا والسياحة والمواد الغذائية والمشروبات الطاقة والهندسة والخدمات المالية. وبالتالي إحداث تأثير إيجابي على الاقتصاديات والمجتمعات التي تعمل فيها. إضافة إلى أن المجال سيكون متاحا أمام الأكاديميين المتميزين والباحثين ورجال الفكر وقادة الرأي للانضمام إلى عضوية هذا المنتدى

بشكل يسهم في إثراء المساهمات المختلفة كل حسب مجاله وتخصصه ووفقا للمواضيع التي سيتم تداولها.

5. النتائج

أبرزت الورقة العلمية من خلال مشاركة الباحثين أهمية التفكير ومراكز الفكر العالمية وأهمية مراكز الفكر العربية في الدوائر الأكاديمية والبحثية العربية وأهمية وجود مؤلف يوثق كل مراكز الفكر في المنطقة العربية وتم التعرف على أسباب ودوافع تزايد عدد مراكز الفكر في المنطقة العربية ومدى تحقيقها لأهدافها. كما تم التعرف على مدى استطاعة مراكز الفكر العربية أن تمتلك السلطة الناعمة و التأثير على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على بعض المسارات العملية التي قامت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحديد التحديات وعوامل الفشل والبحث في الدور الممكن ان تقوم فيه مراكز الفكر العربية في خدمة جهود الأمانة العامة.

ولكن انسجاما مع ما تضمنته الورقة لا زالت مراكز الفكر العربية مبعثرة بالرغم من اهميتها ولم تحظى مراكز الفكر العربية بدراسات تبين اهميتها في الدوائر الأكاديمية والبحثية العربية". كما لم يوجد مؤلف يوثق كل مراكز الفكر في المنطقة العربية بالرغم من عدد تزايد عدد مراكز الفكر في المنطقة العربية التي حقق البعض جزء من أهدافه. كما لم تستطع مراكز الفكر العربية أن تمتلك السلطة الناعمة في التأثير في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من التعرف على بعض المسارات العملية التي قامت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحديد التحديات وعوامل الفشل والبحث في الدور الممكن ان تقوم فيه مراكز الفكر العربية في خدمة جهود الأمانة العامة التي لم يكتب لها النجاح.

كما ابرزت الاوراق العلمية والمداولات عن ضعف دور مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في صياغة الوعي العربي وتعزيز قضايا التنمية المستدامة وبالتالي عدم القدرة على مواجهة التحديات التنمية المستدامة 2030.

6. التوصيات

وعن مشاكل مراكز البحث والفكر، وخاصة في العالم العربي، فقد عدَّدها المتحدثون في مجموعة من العناصر بعضها له علاقة بضعف التمويل أو بتدخل الجهة المموِّلة في توجيه البحث مما يؤثِّر سلبًا على نزاهته وجودته العلمية، وبعضها له علاقة بعزوف الجمهور المستقبِل لمخرجات هذه المراكز عن القراءة الجادة والمتعمقة وذهابه إلى وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي التي تقدم المعلومة السريعة والخاطفة، والبعض الآخر -كما رأى المتحدثون- له علاقة بالمناخ السياسي وسيطرة أنظمة الحكم الشمولية على عديد من البلدان في المنطقة، فضلًا عن أجواء التعصب والاستقطاب التي تعوق حرية الفكر والرأي. ولكن تم الاجماع على ضرورة تأسيس شبكة عربية موحدة تكون تابعة للأمانة العامة من مراكز الفكر لمعالجة قضايا الامة.

الجلسة الختامية

ترأس الجلسة الختامية لورشة العمل المتخصصة وزير مفوض/ أ.د. علاء التميمي، مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية. حيث تقدم رئيس الجلسة في كلمته بالشكر الكبير للسادة المشاركين سواء الذين تقدموا بأوراق علمية، والسادة اللذين شاركوا بمداخلاتهم والتي بلا شك أثرت عملنا هذا، والشكر موصول للسادة ممثلي الدول العربية المشاركين، آملا في أن تشكل هذه الورشة منطلقا جديدا لتفعيل وسائل الإعلام العربي لمواجهة خطاب الكراهية والتطرف ، وقد أجمع المشاركون على توصيات ورشة العمل، وهي على النحو الآتي :

توصيات
ورشة العمل المتخصصة بشأن "مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة"
الأمانة العامة- القاهرة: 28-29 أغسطس/ آب 2019م

النتائج والتوصيات:

توصل المشاركين في ورشة العمل إلى إن تجمع مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في تعاون بحثي مشترك يستقرئ الواقع، ويدرس الظواهر التي تحتاج إلى الدرس، ويستشرف المستقبل، وعلى وجه الخصوص دور تلك المراكز في دعم أهداف التنمية المستدامة، إذ إن ذلك هو بداية الصياغة الحقيقية للمستقبل المرجو.

وفي الختام أوصى المشاركون بما يلي:

1. ضرورة تبني الأمانة العامة إطلاق الشبكة العربية لمراكز الفكر ككيان فكري وبحثي يعبر عن هويتنا العربية وأن يكون الفكر في خدمة التنمية المستدامة عبر إقامة الفعاليات المشتركة والتبادل المعرفي والتعاون البحثي، وتسليط الضوء على دور مراكز الفكر في دعم صناعة القرار وتنوير وتوعية الرأي العام، وبناء القدرات وصولا إلى شراكة وثيقة لمواجهة التحديات التي تواجه الدول العربية.
2. إبراز المبادرات والرؤى الواقعية الناجحة من خلال جهد عربي مشترك يتقدمه البحث العلمي وجوهره التفكير الاستراتيجي كعامل حاسم في تحديد خيارات المستقبل ويمكن تطبيقها على الواقع العربي، مع مراعاة الخصوصية التي يتسم بها التجربة العربية.
3. إنشاء منصة على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة خاصة بمراكز الفكر العربية لتصبح قناة معلوماتية للدول العربية لتحقيق التنسيق والتكامل والتواصل بين هذه المراكز ومتابعة مستجدات عملها لبناء قاعدة بيانات للباحثين والمراكز.

4. إعداد « دليل مهني دوري» لمراكز الفكر العربية لتسهيل التواصل والتعاون بين تلك المراكز.
5. تقديم الدعم المادي والمعلوماتي لمراكز الفكر العربية وتسهيل إجراءات الحصول على المعلومات.
6. إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لأثراء العمل البحثي والشراكة المتنامية من أجل إعداد دراسات تتضمن حلولاً فعالة للتحديات الراهنة.
7. ضرورة تنظيم مراكز الفكر العربية للمؤتمرات وورش العمل والندوات بصورة دورية والتعريف بمفاهيم قد تغيب عن الذهن أو لا تخطر على بال المواطن أو حتى صناع القرار.
8. ضرورة التنسيق بين مراكز الفكر العربية وهو يؤدي إلى خلق تيار عام يؤمن بأهمية أن يسبق البحث والتفكير والتحليل والتقييم وطرح البدائل، اتخاذ أي قرارات أو اتباع أي سياسات.
9. ينبغي على مراكز الفكر العربية أن تراعي في دراساتها؛ العلمية، والدقة، والموضوعية. وهذا ما سيؤدي إلى بناء حالة من الثقة بين تلك المراكز والقطاع العام والمواطن ومن ثم تنشأ ضرورة الاستفادة من هذه المراكز وربطها بالتخطيط الاستراتيجي للدولة في حل مشاكل المجتمع المختلفة واللحاق بركب الدول المتقدمة.
10. ضرورة ربط مراكز الفكر العربية بالواقع العملي وبمناهج البحث العلمي الحديثة وبمصادر المعلومات الموثوقة باعتبارها خطوطاً أسياسية لإنتاج البحوث الدراسات.
11. قيام مراكز الفكر العربية بتقديم الاستشارات لمؤسسات الدولة تكون مستمدة من خلاصة أبحاثها وتكون بمنزلة نماذج ووسائل لتحقيق الثقة المتبادلة.
12. منح مراكز الفكر العربية هامشاً من الحرية والاستقلالية والحركة وتمكينها من الحصول على المعلومات وتسهيل وصول الباحثين إلى الانتاج العلمي والمعرفي لمؤسسات بحثية أخرى.

13. قيام مراكز الفكر العربية باستقطاب الكفاءات من الباحثين وذوي الخبرة والاهتمام بهم وتقديم الدعم اللازم لهم والعمل على رفع مستواهم العلمي والمعرفي وتطوير مهاراتهم عن طريق الدورات وتبادل الخبرات بين المراكز العربية والدولية.
14. بناء شراكة حقيقة بين مراكز الفكر العربية ووسائل الإعلام المختلفة للتعريف بها وبأهميتها وعرض نتاجها وما تقوم به من نشاطات.
15. ضرورة فتح نافذة تواصل بين مراكز الفكر العربية والمؤسسات الحكومية ومتخذي القرارات فيها، وذلك للوقوف على احتياجات صناع القرار في الجهاز الحكومي.
16. السعي نحو التخصص في عمل مراكز الفكر العربية وهو شرط أساسي في جال المنافسة والتمييز.

أكد المشاركون على ضرورة استمرار الأمانة العامة بعقد مثل هذه الورش المتخصصة، وضرورة طباعتها على شكل كتيب للاستفادة منها مستقبلا.

وفي الختام توجه السادة المشاركون بالشكر والتقدير الى الأمانة العامة قطاع الاعلام والاتصال- إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية على حسن إدارتها لورشة العمل المتخصصة، والحوار بين المشاركين وجهودها القيمة في إعداد الوثائق وتنظيم العمل.

الملحقـات

جدول بأسمـاء المشـاركين بورشـة العمـل

قائمة المشاركين في ورشة العمل المتخصصة بعنوان:
مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة
الأمانة العامة-القاهرة: يومي 28-2019/8/29م

ت	الاسم	الصفة
1	الدكتور/ محمد أو حمور	الأمين العام لمنتدى الفكر العربي
2	الدكتور/ كايد مصطفى هاشم	نائب الأمين العام لمنتدى الفكر العربي
3	السفير / أحمد بن محمد الجروان	رئيس المجلس العالمي للتسامح والسلام ورئيس الاتحاد العام للخبراء العرب
4	الأستاذة الدكتوره/ حنان يوسف	عميدة كلية اللغة والإعلام- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
5	النائبة/ منال ماهر الجميل	عضو البرلمان المصري

قائمة المشاركين في ورشة العمل المتخصصة بعنوان:
مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة
الأمانة العامة-القاهرة: يومي 28-2019/8/29م

ت	الاسم	الصفة
6	السفير/ فهمي أحمد فايد	الاتحاد العام للخبراء العرب
7	الدكتور/ إيهاب عدلي عبد الحميد زهران	استشاري الجودة الطبية- الاتحاد العام للخبراء العرب
8	الدكتورة/ دعاء ممدوح محمد محمد سليمان	أستاذ مساعد الاقتصاد الزراعي- الاتحاد العام للخبراء العرب
9	الاستاذ /مصبح سعيد علي بالعجيد الكتبي	الاتحاد العام للخبراء العرب
10	السيد/ أحمد بلال الشامسي	الاتحاد العام للخبراء العرب
11	السيد/ بطرس ونيس سعد	الاتحاد العام للخبراء العرب

قائمة المشاركين في ورشة العمل المتخصصة بعنوان:
مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة
الأمانة العامة-القاهرة: يومي 28-2019/8/29م

ت	الاسم	الصفة
12	الدكتور/ يحيى عبد الرحمن يحيى الحفني	أستذ مساعد الاقتصاد الزراعي- الاتحاد العام للخبراء العرب
13	اللواء الدكتور/ خالد عكاشة	مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
14	الدكتور/ محمد مصطفى كمال	ممثل إدارة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
15	الدكتور/ عمر الحسيني	باحث في المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
16	الدكتورة/ رغدة البهي	باحثة في المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قائمة المشاركين في ورشة العمل المتخصصة بعنوان:
مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة
الأمانة العامة-القاهرة: يومي 28-2019/8/29م

ت	الاسم	الصفة
17	الأستاذة/ أميرة طارق	باحثة في المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
18	الأستاذ/ نور وجيه سيد محمد	باحث في المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
19	الأستاذ/ سالم ضياء نوري مشكور	هيئة الإعلام العراقية
20	الأستاذ/ عبد الزهرة محمد وحيد	هيئة الإعلام العراقية
21	الأستاذ/ نجاح حسن عباس	مدير المرصد الإعلامي- هئية الإعلام والاتصالات العراقية

قائمة المشاركين في ورشة العمل المتخصصة بعنوان:
مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة
الأمانة العامة-القاهرة: يومي 28-2019/8/29م

ت	الاسم	الصفة
22	المستشارة/ سمية رشيد جابر	المندوبية الدائمة لجمهورية العراق
23	الأستاذة/ شايفة أحمد مهدي	المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية
24	الأستاذة/ علياء وجدي	باحثة في مركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات- جامعة القاهرة
25	الأستاذة الدكتورة/ هدى زكريا	ممثلة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام المصري
26	الأستاذ/ محمد محمود محمد	مستشار مكلف بمهمة وزراء الثقافة الموريتانية

قائمة المشاركين في ورشة العمل المتخصصة بعنوان:
مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة
الأمانة العامة-القاهرة: يومي 28-2019/8/29م

ت	الاسم	الصفة
27	الأستاذة/ ملاك حمد المطيري	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية- الكويت
28	الأستاذ/ خالد محمد علي السيد	خبير إدارة التنمية والمستدامة والتعاون الدولي
29	الأستاذة/ رهام عاطف مرسي	مؤسس ومدير الأبحاث
30	الأستاذة/ نشوى شعبان عبدالحميد	محلل اول- اقتصاد وتنمية
31	الأستاذة/ داليا صلاح عبدالرءوف القاضي	محلل اول-علاقات دولية

قائمة المشاركين في ورشة العمل المتخصصة بعنوان:
مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة
الأمانة العامة-القاهرة: يومي 28-2019/8/29م

ت	الاسم	الصفة
32	الأستاذة/ نيفين محمد سعد	إعلامية- صوت العرب
33	الأستاذ/ السيد هاني	نائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية
34	الكاتب الصحفي/ إبراهيم عوف	نائب رئيس تحرير الدبلوماسي- جريدة الجمهورية المصرية
35	الأستاذة/ ابتسام مصطفى	إعلامية مصرية
36	الدكتورة/ ريهام باهي	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
37	الدكتوره/ فاطمة شعبان أبو الحسن	المعهد الدولي العالي للإعلام- إكاديمية الشروق

قائمة المشاركين في ورشة العمل المتخصصة بعنوان:
مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة
الأمانة العامة-القاهرة: يومي 28-2019/8/29م

ت	الاسم	الصفة
38	الأستاذة/ رضا السيد	صحفية مصرية
39	الإعلامي/ عبد المنعم حلاوة	باحث وإعلامي
40	الأستاذة/ عبير عبد الرحمن صالح	إعلامية- مجلة نهر الأمل
41	الإعلامية/ بهية حفني عبد الله	ورئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير جريدة الحوار
42	الإعلامية / منى الوكيل	اعلام مكتب وزير التربية والتعليم
43	الأستاذ/ منذر أحمد محمد	مراسل التلفزيون المصري

قائمة المشاركين في ورشة العمل المتخصصة بعنوان:
مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة
الأمانة العامة-القاهرة: يومي 28-2019/8/29م

ت	الاسم	الصفة
44	المذيعة/ جومانه مصطفى الحاج حسن	عضو شعبة الإذاعيين العرب- لبنان
45	المذيع/ وائل محمد عيسى	عضو شعبة الإذاعيين العرب- مصر
46	الإعلامية/ أمل محمود محمد مسعود	نائب رئيس الإذاعة المصرية ورئيس مجلس إدارة مبادرة الأمل
47	المذيعة/ سلوى بنت الحسين	عضو شعبة الإذاعيين العرب- تونس
48	الأستاذ/ أحمد داود سلمان	صحفي عراقي

قائمة المشاركين في ورشة العمل المتخصصة بعنوان:
مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة
الأمانة العامة-القاهرة: يومي 28-2019/8/29م

ت	الاسم	الصفة
49	الدكتور/ سامي كريشان	مدير عام مركز التدريب والبحوث والدراسات- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
50	الإعلامية/ أمل صليب	صحفية- مجلة نهر الأمل
51	الأستاذة/ علياء وجدي	المدير التنفيذي لمركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
52	السيد / محمدعلاء التميمي	المنسق العـام لشباب الإعلام التنموي
53	حسين فرحان أحمد	شباب الإعلام التنموي

قائمة المشاركين في ورشة العمل المتخصصة بعنوان:
مراكز الفكر العربية و التنمية المستدامة
الأمانة العامة-القاهرة: يومي 28-2019/8/29م

ت	الاسم	الصفة
54	إبراهيم وليد سيد	شباب الإعلام التنموي
55	هدى طارق سعيد	شباب الإعلام التنموي
56	السيد/ محمد سعد الدين	شباب الإعلام التنموي
57	مروان عصام غريب قصرواي	شباب الإعلام التنموي
58	أميرة صلاح الدين إبراهيم	شباب الإعلام التنموي
59	عمر الشواربي	شباب الإعلام التنموي
60	شيماء إبراهيم عزيز	شباب الإعلام التنموي
61	أميرة عبد الفتاح إبراهيم	شباب الإعلام التنموي

المشاركون من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

ت	الاسم	القطاع أو الإدارة
1	وزير مفوض/ د.علاء التميمي	مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية
2	وزير مفوض/ ندى العجيزي	مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي
3	السيدة/ نجاة أمرابي	سكرتيراول -إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية
4	السيد/ عمرو أبو علي	إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي